



خريطة نتنياهو:
لا شئ للفلسطينيين

- الإرهاب والقاعدة التحتية
- حقيقة وعود رابين للأسد
- هكذا ستبدو إسرائيل عام ٢٠٢٠



OCT. 1997
السنة الثالثة - اكتوبر ١٩٩٧



مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة الثالثة ـ العدد الرابع والثلاثين ـ اكتوبر ١٩٩٧



مختارات إسرائيلية
Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
إبراهيم نافع
مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد
رئيس التحرير
د. عبد العليم محمد
نائب مدير التحرير
عماد جاد
المدير الفنى
السيد عزمى
الاخراج الفنى
حامد العويضى
وحدة الترجمة
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى
محب شريف
محمد إسماعيل
منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

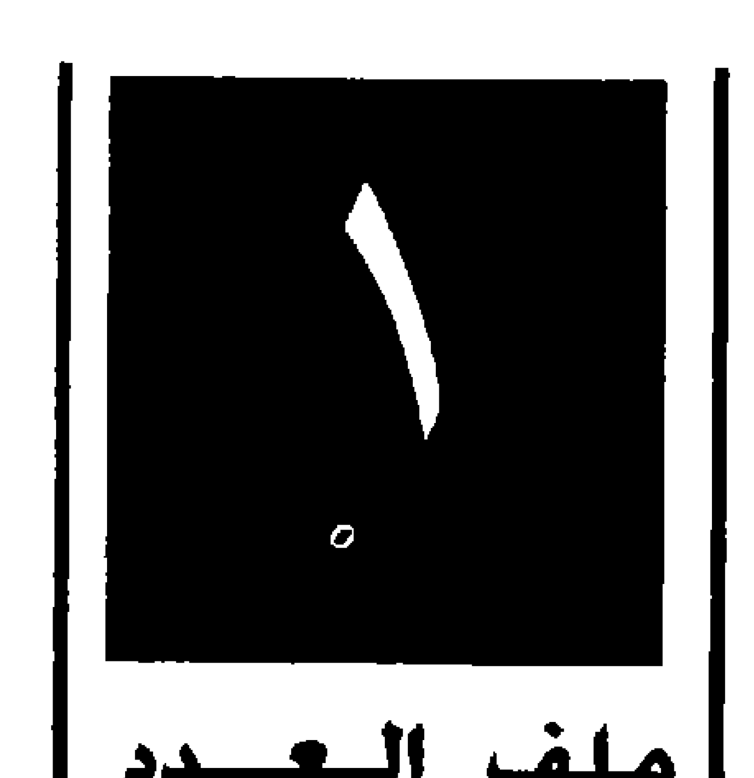
مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

أزمة التسوية المتجددة

وصلت التسوية إلى طريق مسدود ، بسبب خطة نتنياهو ، التى هدفت منذ البداية إلى الالتفاف حول إتفاقيات أوسلو ، ومعاودة التفاوض حول ما أتفق عليه كما حدث فى الخليل، يضاف إلى ذلك خطة الإستيطان فى جبل أبوغنيم ورأس العامود ، وهكذا إعتقد نتنياهو لفترة أنه حقق أهدافه المعلنة فى السلام والأمن، وقبول أوسلو ظاهريا ، والتخلص منها عمليا ، أو قبول التسوية والسلام نظريا ، ووأد هذه العملية فى مهدها عمليا ، وهكذا وصلت التسوية إلى المأزق الراهن والذى لم تفلح جهود أولبرايت فى إخراجها منه.

بيد أن أزمة التسوية فى حلقتها الراهنة ليست أول الأزمات، وقد لا تكون آخرها ، وربما يصح القول أن سياسة نتنياهو لا تعدو أن تكون الجزء الطافى من جبل الجليد الذى يجمد التسوية، ذلك أن طبيعة أزمة التسوية تمتد لما هو أبعد من ذلك، أى إلى جذورها وطبيعتها وشروطها وآليتها منذ البدء، فهى أولاً تسوية يحظى فيها الطرف الإسرائيلى بتفوق ساحق، وهى ثانياً تفتقد لراعى نزيه ومحايد تحدوه الرغبة فى إقرار سلام عادل حقا ، أما ثالثاً وأخيراً فإن هذه التسوية تفتقد لأهم شروط إنجازها ألا وهو قيام الإسرائيليين حكومة وشعباً بعملية نقد واسعة للمبادئ التى وجهت مسلكهم خلال هذه العقود إزاء المحيط العربى، وأن تفضى هذه العملية إلى تأسيس مبادئ جديدة تؤطر حياتهم فى المنطقة ولكن شيئاً من هذا لم يحدث حتى الآن، وإن طالبت به بعض الأصوات على إستحياء، دون أن تحدث تأثيراً كبيراً فى التوجهات العامة للمؤسسة أو للرأى العام على حد سواء، بل العكس هو الذى يحدث، أى دخول التسوية على أنها معركة حربية أخرى لابد وأن تكسبها إسرائيل بالردع والتفوق وإستعراض القوة فى جنوب لبنان والضفة وغزة وفرض الأمر الواقع، وهو ما يقود إلى أزمة متجددة فى مسيرة التسوية السلمية ستدفع إسرائيل ثمنها إن آجلاً أم عاجلاً.



ملف العدد

التسوية السلمية بين المراجعة والانفجار

لا سلام مع القتلة

معاريف ١٩/٨/١٩٩٧

حاييم مسجاف

القتل هو القتل وليس من حق أى شرطى أو وزير أو عضو كنيست فى إسرائيل أن يدلى بتصريح يقول فيه إن القتل وقع بسبب جنائى وليس على أساس قومى ولذلك يجب أن نتسامح مع القاتل. ولا يجب أن نتجاهل حقيقة أن العرب قتلوا سائق السيارة الأجرة لمجرد أنه يهودى ولأن اتفاقيات أوسلو قد اوجدت مأوى وملاذاً للقتلة وحولت جميع اليهود فى أرض إسرائيل إلى رهائن.
لقد حدث ذلك فى وادى كالت، حيث قتلوا هناك سائحتين بريئتين، وحدث ذلك أيضا فى مقهى ابروبو فى تل أبيب حيث قتلت هناك ثلاث سيدات كن يجلسن ببراءة عند ظهر يوم الجمعة، وحدث ذلك أيضا فى سوق محنية يهودا وحدث لسبع فتيات من بيت شيمش وحدث فى الاتوبيسات. وباختصار فإنه يحدث فى أى مكان يرغب الإسرائيليون فى العيش فيه دون التسبب فى ضرر لأى انسان وأما نحن ومنتهى البراءة فمستمرين فى اتباع سياسة ضبط النفس ونقول أنه يجب الاستمرار فى عملية السلام لأن الشرق الأوسط الجديد الذى نادى به رابين ينادى به بيريز وبيلين وساريد على عتبة بيتنا، ولا يجب أن نضيع هذه الفرص لأن نافذة الفرص الأخيرة سوف تغلق أمامنا بصورة مفاجئة.
إننا نخوض حربا حول كياننا وبقائنا ولا يجب أن نعيش بعد الآن فى الأوهام التى لا طائل منها ويجب أن نرد بقوة وعنف على أى حادث قتل، وهناك وسائل كثيرة لفعل ذلك. وقد عرفنا فى الماضى ماذا يجب علينا أن نفعل ولن يجدى بكاء عرفات وتوسله هذه المرة فلسنا مدانيين له بشئ ولن يجبرنا أى شخص على فتح مدننا أمام عاملين من نابلس وجنين وبيت لحم حيث يمكنهم البحث عن اماكن عمل فى أى واحدة من الدول العربية المحيطة بنا.
ولسنا ملزمون بتحويل أى أموال لهم. وأود أن أقول أن اتفاقيات أوسلو قد انتهت ولم يعد لها وجود وذلك من جراء ما يفعله العرب ومؤيديهم فى الداخل والخارج ولذلك فإن الترتيبات المالية التى اعدت بفعل هذه الاتفاقيات لم تعد سارية المفعول. ولا يستطيع أى محامى عاقل أن يدافع فى المحكمة عن اتفاقية لا يطبقها إلا طرف واحد بينما الطرف الآخر ينتهكها فى كل خطوة وشبر ولا يعتبرها إلا أداة للإبتزاز. لقد حان الوقت لتصفية الحساب مع كل من يعتبر أن دولة اليهود قد اصبحت ظاهرة عابرة. وأما أبناء الشعب الفلسطينى سواء الذين يعيشون فى أم الفحم أو طيرا أو حيفا وسواء يعيشون فى غزة والبيره وعمان فإن لهم دولة وهى موجودة فى الجانب الشرقى لنهر الأردن. فقد منح البريطانيون للعرب جزءاً من الأرض التى كان يجب أن يقيموا فيها الدولة اليهودية بحكم الانتداب الذى حصلوا عليه من دول العالم.
والآن، ليس هناك مجال لتسويات اقليمية أخرى، ليس فقط لأن اليهود قد ساهموا على غير إرادتهم بجزء من أرضهم لصالح الفلسطينيين ولكن لأن التسوية الوحيدة التى يريدها العرب تشمل كل أرض إسرائيل.
يجب أن نفيق. وليس من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس علينا أى ضغوط ولكن يجب أن نمعن النظر فيما حدث فى تشيكوسلوفاكيا الواسعة على أيدى أعداء السلام فى ذلك الوقت مثل هتلر وستالين وحلفائهما، حتى نفهم أن التسويات الاقليمية لا تأتى بالسلام. كذلك فإن صيغة الأرض مقابل السلام لم تؤد فى واقع الأمر إلى السلام. ولكنها كانت بمثابة عصا وثب إلى مزيد من المطالب. ويجب أن يقبل اليهود صيغة واحدة وهى لا لمزيد من قتل اليهود لمجرد انهم يهود.

نذرف الدمع ونستمر

معاريف ١٩٩٧/٩/٨
يحيعام فايتس

«إن المخربين الذين نفذوا العملية الارهابية فى شارع بن يهودا فى القدس هم من الرعاع الذين يرغبون فى تدمير دولة إسرائيل».
هذه هى صيغة البيان الذى اصدره رئيس الوزراء فى أعقاب الكارثة التى اصابتنا. وليس هناك من يختلف فى أن هؤلاء المخربين من الرعاع، ولكن هل كان هدفهم بالفعل هو تدمير دولة إسرائيل؟ ربما تكون هذه هى رغبتهم ولكن هذه الرغبة غير واقعية على الإطلاق، حيث إن إسرائيل التى تحتفل بعيد ميلادها الخمسين تعتبر دولة قوية ومستقرة ولا يستطيع حتى الف مخرب أن يهزوا كيانها.
وعندما يلوح نتنياهو بهذا الهدف الكاذب فإنه يحظى بعدة مزايا، حيث يعيدنا إلى الأيام الطيبة حيث كان العالم كله ضدنا. بل ويعيد إلى الأذهان الادعاء الذى يقول أن السلام المأمول لم يتحقق بسبب حقيقة أن العرب شأنهم شأن الأمم الأخرى بصفة عامة والنازيين بصفة خاصة لهم هدف واحد فقط ألا وهو إبادتنا وألا يكون لنا مكان تحت الشمس.
وهكذا بجرة قلم تحولنا إلى ضحية لا حول له ولا قوة ولم نعد شعب حر فى دولته السيادية يحدد مصيره بيديه، ولكن تحولنا إلى يهودى فى المنفى محاط بشعوب غريبة ترغب فى القضاء عليه وإهلاكه.
وفى واقع الأمر أؤكد أن هدف المخربين كان مختلفا تماما ألا وهو القضاء على عملية السلام وأن نعيش للأبد ونحن نحمل الحراب وأن تختلط الدماء بالدماء، دماء الفلسطينيين ودمائنا وعلى عكس الهدف السابق فإن هذا الهدف من الممكن أن يتحقق.
والفرق بين الهدفين هو مثل الفارق بين السماء والأرض. والرد على اولئك الذين يهدفون إلى القضاء على عملية السلام ليس بالابادة والدمار والتدمير ولكن الرد الوحيد على اسلوبهم القاتل هو ذرف الدمع والعض على الشفتين والاستمرار على نفس النهج الذى نسير عليه. وأن نستمر فى تطبيق اتفاقيات أوسلو وكأنه لم تحدث أى عمليات ارهابية وأن نحارب الارهاب وكأننا لم نوقع على اتفاقية أوسلو. وهذا الرد، كان رد اسحاق رابين الراحل وشمعون بيريز.
واليوم يستطيع المخربون أن يتسموا فى سعادة ورضا ولكن فى أكثر احلامهم وردية لن يستطيعوا أن يحلموا بأن يكون لهم حليف مخلص مثل بنيامين نتنياهو.
وبالفعل فإن أكثر الافعال قذارة لا تتم بأيدى المجرمين ولكن بأيدى غيرهم.

إختبار إعادة الإنتشار الثانى

هآرتس ١٩٩٧/٨/٢٨
دان مرجليت

إن تهرب ياسر عرفات من تنفيذ التزامه القاطع بشأن محاربة الارهاب الفلسطينى قد أثار له مشكلة تتعلق بمصداقيته، حيث لا يوجد أى إسرائيلى مسئول مهما كانت درجة عدائه لبنيامين نتنياهو، على استعداد لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقف على مساندتها لرئيس الوزراء، وتأييد مطلبه الحيوى فى هذا الصدد. حيث أن التزام عرفات بالابتعاد عن الإرهاب ليس مرهونا بالمواقف التى يتخذها نتنياهو خلال المفاوضات.
وماذا يمكن أن يكون ادعاء السلطة الفلسطينية ضد إغلاق المناطق طالما أنها ترفض محاربة الارهاب؟ إن عرفات الذى يعانق زعماء حماس علانية لا يستطيع أن يوجه الاتهامات إلى إسرائيل.
والمشكلة هى أن نتنياهو مشكوك فيه. ولا يمكن تجاهل الشعور بأن مغازلة عرفات مرة أخرى لزعماء حماس قد لقى صدى غير طيب فى مكتب رئيس الوزراء، وها هم العرب الذين عادوا إلى سابق عهدهم يريدون تصفية اتفاقات أوسلو دون أن يظهروا ذلك علانية بل ويلقون مسئولية ذلك على عاتق حكومة إسرائيل.
هذا وقد سارع وزير الخارجية الأمريكى السابق هنرى كيسنجر لمساعدة نتنياهو وأعرب عن تأييده لتغيير اتفاقيات أوسلو واستبدالها بالمفاوضات حول التسوية الدائمة. وهذا ينطوى على منطق معين خاصة وأن نتنياهو يعرض موقفا مبدئيا يمكن أن يكون اساسا للمساومة. وكل من يعرض أو يقترح حدود وفقا لمشروع آلون المعدل يعرف أنه فى نهاية المفاوضات سوف يكتفى بالتفاهم الذى تم التوصل اليه بين يوسى بيلين وأبومازن.
ومن الواضح أن التقدم الجاد لذوى الرغبة الطيبة نحو التسوية الدائمة سوف يبرر خلال المفاوضات تأجيل الانسحاب الثانى الذى تحدد فى اتفاقية أوسلو. وإذا وجد الطرفان أن المفاوضات جادة وأنهما يتحدثان عن خط حدود معقول وعن اعتراف بسيادة عرفات فى نطاق دولة منزوعة السلاح، فسوف يكون هناك حينئذ احتمال لأن يتفق الطرفان على أن الانسحاب المؤقت الجديد يمكن أن يعقد العملية.
ولكن ما يقترحه كيسنجر - وهو السعى إلى التسوية الدائمة مع الغاء

الانسحاب الثانى من جدول الأعمال الشرق أوسطى، لا يمكن أن يكون مقبولا، بأى حال من الأحوال، والانسحاب الثانى يعتبر بمثابة التزام إسرائيلى واضح بالانسحاب وإذا تهرب نتنياهو منه من خلال تجاهل اتفاقية أوسلو فلن يكون هناك أى احتمال للتوصل إلى التسوية الدائمة. والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو لماذا يجب على «القوة ١٧» فى الكنيست والوزراء المتشددين من الوزراء اليمينيين أن يبدوا قدراً من الاعتدال تجاه الفلسطينيين فى الوقت الذى سيبتعد عنهم الخوف من إمكانية أن تكون هناك مرحلة أخرى من الانسحاب؟

إن المرحلة الثانية من الانسحاب هى بمثابة اختبار حقيقى لنوايا نتنياهو. وهو يشعر بالخوف لئلا يكوى منها مرة أخرى. فالتقارب الجديد بين ياسر عرفات وبين زعماء الارهاب الفلسطينى يعتبر فى نظر نتنياهو كبدلة واقية من النيران حتى لا ينكوى بلهب المرحلة الثانية من الانسحاب.

وتجدر الاشارة إلى أن الخطوة التى اتخذتها مادلين أولبرايت تعتبر حكيمة، حيث أنها تريد فى البداية أن ترى عرفات وهو يحارب الارهاب وبعد ذلك ترى نتنياهو وهو يعرض انسحابا حقيقيا لا يشبه اعادة الانتشار السابق. وهذا التصرف يعتبر حكيما بشرط أن تستمر واشنطن فى الاحتفاظ بساعة الرمل ولا تستيقظ ذات صباح لتجد أن موجة أخرى من العنف قد تفجرت فى المنطقة وأن نتنياهو وعرفات قد فقدا السيطرة على ما يحدث.

ونتنياهو يخدع نفسه إذا فكر فى الاحتفاظ بالوضع القائم الآن للأبد.. حيث أن جميع الاطراف تتفق مع رأى رئيس الأركان العامة امنون ليفكين شاحاك من أن الانفجار المتوقع فى المناطق ليس إلا مسألة وقت فحسب، ولا يعرف أى احد على وجه الدقة متى سيقع هذا الانفجار، ولا حتى الامريكيين انفسهم. ولذلك يكون من الصواب من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أن تصل إلى الشرق الأوسط لحظة واحدة قبل أن يصل خبرائها إلى نتيجة مفادها اننا قد وصلنا إلى اللحظة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى فإنه يجب على الجماهير الإسرائيلية أن تعرف أن المطلب العادل لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يخفى وراءه اتجاهاً لاعداد الرأى العام فى إسرائيل إلى الدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مع عرفات أو بدونه

يديعوت أحرونوت
١٩٩٧/٨/٣١ زلمان شوفال

فى نظر كثير من الإسرائيليين يعتبر الخيار ما بين حماس وياسر عرفات مثل الخيار ما بين شيئين أو أمرين احلاهما مر. ولكن المسئولين عن اتفاقيات أوسلو لم يعتقدوا ذلك فى حينه لأنهم آمنوا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية سوف يقدر على محاربة الارهاب والعنف مقابل استرداد المناطق التى ستعيدها إسرائيل اليه قبل تحقيق السلام الدائم. وأكبر دليل على هذا الاعتقاد الخاطئ من جانب المسئولين عن أوسلو، تلك المئات من ضحايا الارهاب الفلسطينى الذين سقطوا للأسف منذ التوقيع على هذه الاتفاقيات.

هذا وقد اثبت بما لا يدع مجالا للشك أن عرفات لا يعمل بإصرار ضد الأعمال الارهابية التى تمارسها حماس (وأحيانا منظمة الجهاد الإسلامى). وقد أكدت بعض جهات الأمن الإسرائيلية (والأمريكية ايضا) أن سلاح العنف ضد إسرائيل هو جزء من استراتيجية سياسية ونفسية موجهة من جانب ياسر عرفات. وتعتقد هذه الجهات الأمنية أيضا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينى يخطط الآن لمواجهة عنيفة وشاملة - أى انتفاضة جديدة - ومن اجل هذا الهدف فإنه يوطد علاقاته مع المنظمات الفلسطينية المتطرفة.

ولكن البعض لدينا وفى العالم يكذبون هذا الاعتقاد ويقولون أنه ليس هناك خيار أمام ياسر عرفات. حيث إذا عمل بإصرار وقوة ضد حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامى فسوف يفقد ما تبقى من تأييد يتمتع به لدى الجماهير الفلسطينية التى شعر بخيبة الأمل اقتصاديا وبالاحباط سياسيا. والسؤال الآن: هل وضع إسرائيل سوف يتحسن حينئذ؟

وفيما يتصل بالفلسطينيين الذين حصلوا على وعود كثيرة من المسئولين عن اتفاقيات أوسلو ولم يكن هناك أى رصيد فى الواقع لتنفيذ كل هذه الوعود. فإن هناك اسبابا طيبة وكثيرة تجعلهم يشعرون بخيبة الأمل والاحباط. فليس هناك أى تقدم فى عملية السلام هذا بالاضافة إلى فساد الزعامة الفلسطينية والبيروقراطية وعدم الاكتراث من جانب معظم الدول العربية مع استمرار اغلاق المناطق من جانب إسرائيل - كل ذلك تسبب فى مساس خطير بلقمة عيش المواطن الفلسطينى وبدرجة لا يمكن تحملها.

والشئ المحزن أنه حتى لو أغرقت إسرائيل والعالم اجمع السلطة الفلسطينية بالأموال، فإن جزءاً قليلاً فقط من هذه الأموال سوف يذهب إلى قنوات الاقتصاد الانتاجى الفلسطينى. ومن الذى يحاول أن يملأ هذا الفراغ وينجح فى كثير من الأحيان؟ انها حركة حماس التى توزع الأموال على المحتجين (بما فى ذلك أموال من مصادر سعودية ومن جمع تبرعات من الغرب) وتشارك فى تمويل تعليم الأطفال وتقيم مصايف لهم وتقدم لهم المساعدات الطبية وغير ذلك.

كذلك فى الماضى لم يشن عرفات حربا فعلية ضد حماس.

ولذلك بقيت البنية التحتية للارهاب كما هى، وألقى القبض على زعماء الارهاب ومنفذى العمليات الارهابية ثم افرج عنهم بعد وقت قصير على طريقة «الباب الدوار» وأدلى بعض مساعدى عرفات بتصريحات مؤيدة أو على الاقل «متفهمة» للأعمال الارهابية ولكن الآن يبدو أن التعاون قد وصل إلى مرحلة جديدة «ومؤتمرات واجتماعات الوحدة» بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامى تدل على أن عرفات يتجاهل تنديدات واشنطن، وليس هذا فحسب بل يتجاهل أيضا تحذيرات جزء من المسئولين عن أجهزة الأمن الفلسطينية ذاتها.
وإذا استمر على هذا المنوال فسوف يسرع بوضع نهاية لحياته السياسية لأنه لن يستطيع أن يعطى صفة الشرعية لحماس والجهاد الإسلامى اللذين يريدان أن يخلفاه . وأما التطرف ضد إسرائيل فسوف يتسبب فى أن الفلسطينيين سوف يخسرون ما حققوه ليس فقط فى المفاوضات ولكن أيضا كل ما حققوه منذ مؤتمر مدريد. وعلى أى حال فإن عرفات قد أدخل نفسه فى موقف يطلق عليه الأمريكيون «خاسر، خاسر لا محالة».
ولا يستطيع أى شخص آخر أن ينقذه من هذا الموت سواه هو شخصيا. والآن يطرح هذا السؤال نفسه: هل إسرائيل ترغب فى ظل هذا الوضع الجديد الذى نشأ فى تحسين وضع السلطة الفلسطينية ووضع رئيسها عرفات؟ الاجابة هى أن إسرائيل ترغب فى ذلك ولكن إذا كان هؤلاء شركاء موثوق فيهم وإذا بدأوا فى العمل بصدق وفاعلية ضد الارهاب. وأى تغيير فى سلوكهم سوف يؤدى إلى احراز تقدم فى المفاوضات السياسية وإلى دعم التعاون فى المجال الاقتصادى. و الخيار فى أيدى عرفات على الرغم من أنه سوف يضطر إلى دفع ثمن سياسى ليس بسيطا مقابل أى عمل جاد ضد المتطرفين الفلسطينيين، إلا أنه على المدى الطويل سوف يكون المستفيد الأكبر هو الشعب الفلسطينى نفسه.

الإرهاب والقاعدة التحتية

هآرتس ١٩٩٧/٩/٣
عقيبا الدار

آخر صيحة فى موضة الإعلام الإسرائيلى هى «القاعدة التحتية للإرهاب» فمكتب رئيس الحكومة لا يكتفى بمطالبة ياسر عرفات، هكذا بتصفية الارهاب. بل أن السلطة الفلسطينية مطالبة - بالأمر - باقتلاع الارهاب من قاعدته التحتية. وبكلمات أخرى لا يكفى أن تضع الشرطة المحلية حاجزا للبوابات الدائرية خلف القتلة والمحرضين على العنف ضد اليهود، حيث أن حكومة منظمة التحرير الفلسطينية مطالبة بأن تخرج خارج القانون منظمات سياسية ودينية، واعظين ومحطات راديو، والتى تحرض جميعا ضد مسيرة السلام (ولدينا فى المجتمع، كما هو معروف، لا توجد أمور مثل هذه).
هناك منطق كبير فى القول بأنه لكى نتخلص من الناموس - يجب علينا أن نجفف المستنقع. ولهذا، فإن مسلسل الانفجارات الذى وقع فى مارس من العام الماضى توقف فقط بعد أن أجبر عرفات رجال الجهاد الإسلامى وعزالدين القسام للنزول للحرب السرية وبذلك فصلهم عن القاعدة التحتية الاقتصادية/ السياسية والدينية والتى خرجوا منها لاصطياد المتفجرات الآدمية (المنتحرون). وقد ساعدت فترة الهدنة لأعمال الارهاب شيمون بيريز للعودة إلى مسيرة السلام.
إذا كان عرفات متفهما للعلاقة بين القاعدة التحتية للارهاب ومسيرة السلام، فلماذا هو مستعد وبصعوبة لمناقشة التعاون الأمنى مع إسرائيل؟ إن الاجابة يجب البحث عنها فى قرار إغلاق الوحدة الصغيرة التى أقامتها الحكومة السابقة لغرض تنمية القاعدة التحتية الاقتصادية للسلام. إن نتنياهو يرغب أن تقوم السلطة الفلسطينية بتصفية القاعدة التحتية للارهاب فى الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل بتصفية القاعدة التحتية الاقتصادية فى المناطق.
فكم هو رمزى أن الحكومة التى إخترعت حكومة كاملة للبنية التحتية القومية يرأسها إيريل شارون، تقوم بتفكيك هيئة صغيرة لتنمية ثمار السلام. وإذا لم تكن هناك علاقة بين الاقتصاد والسلام، فمن بحاجة حقا لكل هؤلاء الاشخاص الذين تابعوا عشرات المشروعات الاقتصادية لإسرائيل وجيرانها؟ فالجسور، وخطوط السكك الحديدية، والفنادق ومحطات الطاقة كلها هدفت لتدعيم التسوية السلمية بقاعدة تحتية من المصالح الاقتصادية التى تعطل وتوقف جدية خرق تلك التسوية، وبكلمات أخرى تحويل الارهاب إلى استثمار سئ. ولكن أى فرصة توجد للشعارات مثل «ازدهار وتعاون اقتصادى»، فى الوقت الذى تقف فيه ثروات ملموسة أمام ثورة فى المناطق على وشك الاندفاع لحرب اقليمية؟
وجنبا إلى جنب مع الأزمة العميقة فى المسيرة السياسية فإن القاعدة التحتية الاقتصادية تنهار، تلك التى قاموا فى إتفاقية أوسلو بإرسائها لتدعيم الاتفاق. لقد تفرق مئات المستثمرين وعشرات الشركات القومية والتى وصلت لمؤتمرات عمان، كازابلانكا والقاهرة، وتلاشوا فى جميع الاتجاهات. وسوف تقوم وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أثناء زيارتها بجهد ملموس من أجل إنقاذ مؤتمر الدوحة، والتى من المفروض أن تنعقد فى نهاية العام. وأصبحت منظمة السياحة الاقليمية والبنك الاقليمى للشرق الأوسط بمثابة حلم بعيد. هل من أحد يتذكر مجموعات العمل المتعددة للتعاون فى موضوع الاقتصاد والبيئة، المياة والحد من التسليح؟
على ما يبدو أننا إعتدنا أن نفصل بين كل هذه الأمور الجميلة وبين مسيرة السلام، مثلما نفصل بين البناء الصادق فى هارحوما وبين استنكاره الشديد فى الأمم المتحدة. والصلة الوحيدة المتبقية هى بين

تصفية القاعدة التحتية للارهاب واستئناف مسيرة السلام. ولكن فى كل اجتماع مع مسئولى الأمن يسمع نتنياهو أنه لا يوجد أمر يضر بكفاءة تعامل عرفات مع القاعدة التحتية للارهاب أكثر من الاضرار بالقاعدة التحتية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وبمستوى حياة السكان فى غزة. وعلى الرغم من كل ذلك فهو - نتنياهو - يحتجز أموال السلطة، ويحرض الكونجرس الأمريكي لوقف المعونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يضيع فرصة لكى يبرهن للجمهور الفلسطينى أن عرفات ارتكب خطأ جسيما فى حقهم بأوسلو (وقد كان له ما أراد بشكل جيد مع الجمهور الإسرائيلى فى حربه أمام شيمون بيريز.

إن تصفية القاعدة التحتية للارهاب بواسطة السلطة الفلسطينية هى شرط ضرورى لاستئناف مسيرة السلام، ولكنه ليس شرطا كافيا. فمن أجل النجاح فى هذه المعركة يجب التأكيد على أن القاعدة التحتية الاقتصادية للفلسطينيين لن يتم تصفيتها.

يدان يمنتان

معاريف ١٩٩٧/٨/٢٦

أورى أفنيرى

لو لم يكن الأمر نظيفا وخطيرا لكان من الممكن الضحك. فإن ذراعى حكومة نتنياهو، اللتان تطلعان لنفس الغرض، تعملان ضد بعضهما وتفسد كل واحدة أعمال الأخرى.

والهدف هو تهويد القدس، ومن أجل ذلك كان العمل على إخراج العرب منها. إن هذا الهدف ليس جديدا ولم يخترعه الثنائى نتنياهو - أولمرت. حيث أن من سبقوهم أيضا من حزب العمل - وعلى رأسهم تيدى كولك - عملوا بدون هوادة لتحقيق هذا الهدف المنشود، ولكن بهدوء. فقد صدر أمر سرى من حكومة إسرائيل، منذ أيام حكومة ليفى اشكول، بإلقاء المسئولية على بلدية المدينة للسعى وراء ذلك بحيث لا تزيد نسبة العرب فى القدس عن النسبة التى كانوا بها وقت الاحتلال: ٢٧٪ من إجمالى سكان المدينة.

إن إسلوب الطرد بسيط: لم يمنحوا (ولا يمنحون) تصاريح بناء. إن نسبة السكان الفلسطينيين فى القدس، مثلها فى كل البلاد، تضاعف من نفسها كل ١٨ عاما. حتى وإن إنحشر كل الأبناء والأحفاد مع آبائهم فى نفس الشقة الصغيرة الخاصة بهم، فذلك كان له حدود. فالأبناء رغبوا فى الانتظام فى مساكن خاصة بهم وتوسيع أسرهم، ولذلك إضطروا للخروج من إطار الحدود للمدينة إلى المدن الثانية، رام الله، بيت لحم وغيرها. وآخرون وصلوا للأردن ولدول الخليج وزاروا أسرهم فى القدس فى الصيف فقط.

ولأن السلطة كانت معنية بتشجيع تلك الهجرة، فقد أتاحت للخارجين الاستمرار فى التمسك ببطاقات الهوية الخاصة بالقدس، والتى تمنحهم الحق فى الدخول للمدينة ومزايا أخرى وهكذا خرج من القدس ٧٠ ألف فلسطينى فى الوقت الذى تم فيه تشييد مناطق سكنية يهودية جديدة على كل هضبة عالية وتحت كل شجرة يانعة. نجاحا كبيرا لتيدى كولك (العمدة السابق)، وكل شئ تم بهدوء وكهدية على ذلك جمع كولك عشرات النياشين وجوائز السلام فى العالم كله.

والآن جاء الطاقم الجديد - نتنياهو فى المقدمة، و«أولمرت» فى بلدية المدينة و«ايلى سوسا» فى وزارة الداخلية، وثلاثتهم يهمهم الصخب والضوضاء، كل لصالح نفسه.

سوسا يقوم بتوسيع دائرة الضوء حوله بواسطة مصادرة بطاقات الهوية. فالـ ٧٠ ألف ذوى الأصول من القدس والذين يعيشون خارج المدينة، يعمل جزء منهم فى المدينة، وجزء منهم خارجها.

ووزارة الداخلية قررت أن فلسطينيا كهذا - والذى «أساس حياته» يدور خارج المدينة - ليس له الحق فى الاستمرار فى حيازة بطاقة هوية القدس الخاصة به. وبدأت عملية كبيرة لمصادرة البطاقات (بدون بطاقة القدس لا يستطيع الفلسطينى أن يصل بأى حال للقدس، لا لإدارة أعماله، ولا للدراسة ولا لزيارة أهله).

وكانت النتيجة، بالطبع، حالة من الفزع فى أوساط الفلسطينيين وتم حدوث العكس من الهدف: تيار مجنون من «الهجرة» الفلسطينية للقدس. الأبناء والأحفاد عادوا وازدحموا فى شقة الجد والجدة. والطلب على الشقق ارتفع للسماء، ومعه ارتفعت الأسعار. والبناء «غير القانونى» (أى بدون تصريح والذى من المستحيل الحصول عليه) زاد بمعدل عملاق. فقبل ذلك بنوا فى المدينة الشرقية للقدس مئات الغرف والبلوكات بدون تصريح، والآن بدأوا فى بناء الآلاف والمرحلة القادمة هى تدمير وهدم المنازل. البلدوزرات تهدم، وأولمرت يحتفل فى التليفزيون.

وذلك الوضع يذكرنا بصرخات مصر - لعنات مصر -. ولكن هذه المرة نحن الذين نوجه الضربات: طرد، مصادرة أراضى، بناء مساكن يهودية، مصادرة البطاقات، هدم المنازل. هكذا الوضع سيتزايد وهكذا سينفجر. لقد هدد أولمرت فى الاسبوع الماضى بوضوح، هدد نتنياهو بأنه إذا أوقف البناء فى هارحوما فإنه سوف يسقط الحكومة.

وقد روى لى أحد الضباط من الشرطة عن إحدى عمليات الهدم الأخيرة: «لقد انتابنى شعوراً غريباً. فقد كنا مستعدين لمواجهة مظاهرة كبرى فى الوقت الذى سيهدم فيه البلدوزر الحائط الأول. فى الماضى كانوا يصرخون، يبكون، يقذفون بالأحجار ويشورون. ولكن هذه المرة - لا شئ على الإطلاق. صمت رهيب مئات العرب وقفوا حولنا، نظروا فى صمت. لقد كان ذلك شيئا مخيفا. مخيفا لأن ذلك الضابط صاحب الخبرة يستطيع أن يتخيل لنفسه ماذا يدور فى رؤوس هؤلاء الناس: «لن ينفعنا أى شئ هنا. فسوف تريهم حماس ماذا يفعلون». وفى الوقت الحالى إنفجر رد الفعل فى صورة غير متوقعة. فى القدس يقام معسكر خيام «لفاقدى المنازل» من نوع جديد - الناس الذين اصبحوا بلا مأوى بعد هدم منازلهم. وينضم لهم العائدون من المدن المجاورة والذين لم يستطيعوا تأجير شقق فى المدينة عشرات الأسر. وغدا سوف يصبح العدد ربما مئات، مئات كثيرة. معسكر ضخم وكبير - صورة جديدة للانتفاضة، التى ستجذب إنتباه العالم لما يحدث فى مدينة الملك داود، مدينة صلب عيسى و المدينة التى إرتفع - عرج - محمد (عليه السلام) فيها للسماء.

خريطة نتنياهو

هآرتس ١٩٩٧/٨/١٩
زئيف شيف

فى الخطاب الذى ألقاه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فى كلية الأمن القومى، عدَّد بعض القضايا الأمنية بشكل لم يسبق له مثيل فى أى خطاب آخر. كما تضمن الخطاب تفسيرا كلاميا للخريطة التى ينوى أن يطرحها فى المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية.

كذلك يواصل نتنياهو هذه المرة كعادته بث الكراهية فى قلوب مستمعيه لاتفاقية أوسلو. كذلك يجب أن نلحظ ما الذى لم يتضمنه الخطاب فهو لم يقل شيئا عن المستوطنات. كيف سيكون وضعها فى حالة لو تبقى بعضها داخل الأراضى الفلسطينية لأن ذلك ليس بعيد الاحتمال. كذلك لم يتطرق لموضوع القدس. اما البقاع الأردنية فقد حظيت بمعاملة تفصيلية. لم يتكلم نتنياهو عن حدود أمنية، وإنما عن حدود استراتيجية فى مواجهة احتمال ظهور جبهة شرقية مستقبلا. من يستخدم هذه اللغة يضع بالطبع فى الحسبان حدوث تغيير جوهرى فى الأردن. فى جميع الأحوال يطالب نتنياهو بتأمين الوصول إلى البقاع الأردنية. أى وجود طرق إسرائيلية تؤدى إلى البقاع. لا يقول نتنياهو أنه من الضرورى ضم البقاع، والنتيجة هى، أنه يفكر فى وضع ترتيبات أمنية ثابتة فى البقاع. وقد وردت فى الخطاب ثلاثة عناصر اقليمية. فهو يتبنى النظرية القديمة بعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، ولكنه يقول أيضا أن خط «التماس» سيتم توسيعه. كذلك تكلم نتنياهو عن اقامة «مناطق أمن ودفاع». وهنا نشعر بتأثير شارون وهو يبرز اساسا فى تأكيد نتنياهو بأن إسرائيل ستطالب «بالسيطرة على مصادر المياه» وألا تكون هذه المصادر تحت أيدى كيان معاد. لو الأمر هكذا، لن يتبقى شيئا تقريبا للفلسطينيين. أى لو عاش الكيان الفلسطينى فى سلام مع إسرائيل، لا داع لأن يتحكم فى مصادر المياه الإسرائيلية التى فى أراضيه.

هناك ثلاثة جوانب عسكرية واضحة فى «خريطة نتنياهو» فقد تكلم نتنياهو عن ضرورة الحرص على أن تحدد إسرائيل كميات الأسلحة (بما فيها غير التقليدية) التى بحوزة الكيان الفلسطينى. والمقصود هنا ليس نزع تام للسلاح، بل سيطرة ورقابة. كذلك يطالب نتنياهو بالسيطرة على المجال الجوى. كذلك، لن يكون فى مقدور الكيان الفلسطينى التوقيع - حسب كلامه - على تحالفات عسكرية مع جهات معادية مثل العراق وإيران وسوريا. فماذا عن الأردن ومصر؟

فى خطابه قام نتنياهو بتصحيح موقفين إسرائيليين قديمين. الأول، صدر عن عدد من زعماء الليكود، وقال انه طالما لا توجد انظمة ديمقراطية فى العالم العربى، لا يمكن صنع سلام معهم. هذه المرة يقول نتنياهو، أنه فى هذه الحالة يجب فقط اعطاء الافضلية لعنصر الأمن. والثانى، تصريح لاسحاق رابين خاص بسوريا عندما قال أن عمق السلام يوازى عمق الانسحاب - حقا أنها كانت صياغة غير ناجحة وقد أدركنا ذلك فى عام ١٩٩٢. وقد قبل نتنياهو الاقتراح القائل ان عمق الانسحاب سيوازى عمق التسويات والترتيبات الأمنية. ومن هنا فإن التسويات الأمنية الجيدة تتيح الانسحاب فى الجولان.

يعتمد الردع الإسرائيلى فى نظر نتنياهو على (فائض القوة). من الواضح أن هذا الردع يشمل أيضا ردعا غير تقليديا لأن نتنياهو يتكلم عن أحسن تنظيم فى مواجهة خطر غير تقليدى). وهو يرى أن ايران هى مصدر أكبر قوة خطيرة عن بقية الدول العربية. هنا وقع نتنياهو فى تناقض. فهو يقول من جانب أن (الفجوة النوعية بيننا وبين جيراننا تتناقص فى مجالات معينة). وقال كذلك، اننا فقدنا بعضا من قدرتنا الاستخبارية. فماذا يقصد بذلك؟ ويقول من جانب آخر ان (قوتنا العسكرية تتزايد). نتنياهو على غير استعداد لاجراء مناقشة مفتوحة فى القضايا الأمنية. وهو يشجع بالفعل قادة الجيش أن يكشفوا صراحة عما يجول فى نفوسهم. ولكن بشرط الا تكون هذه الصراحة تامة أمام الجماهير. وينبغى ان ننتبه للسبب - وهو أن الانفتاح والتعرى الإعلامى والتورط القضائى هى أمور ايجابية، ولكن من شأنها أن تسبب اضرارا - حسبما قال - للدعم الجماهيرى للاجراءات الحيوية التى تتخذ لصالح الامن .

إعلام إسرائيل يبرر الإرهاب

معاريف ١٩٩٧/٨/١٢
يسرائيل روزنفلت

شئ واحد لم نجربه بعد، وهو أن نجعل الفلسطينيين أنفسهم يعالجون المشكلة. أن نخرج من المناطق المحتلة ونسلم السلطة للقيادة الفلسطينية. ليس هناك أكثر من الفلسطينيين اهتماما بإعادة الهدوء والامن إلى سابق عهدهما. ذلك الأمر سيكون موضع قلق الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية. ستبدى السلطة الفلسطينية التى ستتكون، اهتماما حيويا بقمع المنظمات الارهابية لأن أى منظمة مسلحة سوف تهدد هذه السلطة اولا. سيكون جهاز الأمن الفلسطينى أكثر كفاءة فى مواجهة الارهاب الفلسطينى عن أى جهاز إسرائيلى.. هذا الاختراع المدهش للقضاء على الارهاب حاول أورى افنيرى أن يروجه لنا فى مقال له بتاريخ ١٩٩٣/٣/٤. وقد نشر هذا المقال بعد عدة أيام من قيام مخرب غزاوى بقتل اثنين من المارة بشارع عليا بتل أبيب وجرح ثمانية اشخاص آخرين. من المعروف أنه لم يسبق هذا الحادث أى اعمال استفزازية ظاهرة مثل البناء فى جبل حوما. هذا بالطبع لو تجاهلنا حقيقة إنه على غرار القدس، فإن تل أبيب هى ايضا مدينة تم توحيدها مع مدينة يافا. منذ ذلك المقال، تعلمنا جميعا إلى أى حد

يهتم الفلسطينيون بمواجهة الارهاب. لقد تعلمنا أنهم راغبون فى (معالجة) الارهاب لدرجة انهم القوا بمهمة القيام بثلاث عمليات اعتداء فى إسرائيل على قائد شرطتهم- غازى الجبالى - الذى تدفع إسرائيل راتبه الشهرى، تعلمنا أن المجال الوحيد الذى تعمل فيه الشرطة الفلسطينية باجتهاد شديد، هو اعتقال وتصفية المشتبه فى قيامهم ببيع الاراضى الفلسطينية لليهود، وتعلمنا أن المصلحة الواضحة للسلطة الفلسطينية تكمن بالذات فى المحافظة على خيار الارهاب، كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية. وبالفعل، ما حاجة عرفات لأن يقمع حماس والجهاد الإسلامى، إذا كان يحصل فى كل عام على ثمن سياسى جديد مقابل أن يعلن أنه سيتصدى لهما؟ لماذا يحتاج الزعيم لقمع المنظمات الارهابية، إذا كان يستطيع دائما الاعتماد على الإسرائيليين الذين يبررون مواقفه، ويتفهموا دوافعه ومواقفه ومشاكله؟ يجب فقط أن نقرأ ونتصت ونرى ما يكتب عندنا عن التطورات التى بدأت فى أعقاب الانفجار الذى وقع فى سوق محنية بهودا حتى نقتنع بأن الزعم القائل بعدم وجود إعلام إسرائيلى هو زعم فارغ تماما. قبل أن ينقضى اسبوع على الانفجار افاق اللوبى الفلسطينى فى الكنيست وفى الإعلام من الصدمة المبدئية. من وقتها يجتهد المدافعون عن عرفات ليقولوا لنا، وللعالم ايضا، بأن عرفات هو أكثر المتضررين من جراء انفجار العبوتين فى القدس، وأن السلطة الفلسطينية المسكينة هى التى ترقد فى قسم الشرق الأوسط للعناية المركزه، وأن المجرمين الحقيقيين فى هذه القضية كالعادة، هم نتنياهو وحكومته، الذين لا يسمحون بحرية الحركة للمخربين من مناطق السلطة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل، وعلى النقيض من أى قانون ومعاهدة، ويتآمرون من أجل اعاقة اذاعة بروتوكولات حكماء صهيون من خلال إذاعة صوت فلسطين. هؤلاء الذين زعموا فى اعقاب انفجارات (فبراير - مارس ١٩٩٦) بصوت حماسى، أن الارهاب يسعى لإفساد عملية أوسلو، اصبحوا يصرخون الآن، بأن ظهور الارهاب سببه غياب عملية السلام. وبذلك لأن لدى دعاة اليسار، ودائما فى أى موقف سياسى، تبرير للارهاب.

يشعر المحللون السياسيون بالاحباط المرير لأن مادلين أولبرايت لم تتبن الأسلوب المتشدد الذى سبق وأن استخدمه بيكر تجاه إسرائيل، وفى المقابل تطالب السلطة الفلسطينية بالعمل للقضاء على الارهاب. لا يتبقى الا الاعتماد على الأمم المتحدة فقط. يحتمل أن تكون قريبة تلك اللحظة التى تدين فيها الجمعية العامة المحترمة إسرائيل لمسئوليتها عن الموت الوحشى الذى لحق بالمخربين فى سوق محنية يهودا، ولن تساندنا إلا دولة ميكرونزيا فقط.

عرفات قوى أم عرفات ضعيف؟

هاتسوفيه ١٩٩٧/٨/١٢

مردخاى ورتهايمر (واشنطن)

اشتعلت الساحة السياسية الإسرائيلية بعدما طرح رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) على اعضاء لجنة الخارجية والدفاع سؤالا يقول: ماهو عرفات الذى تريده إسرائيل، هل عرفات قوى أم عرفات ضعيف؟. وقد أدى هذا التساؤل إلى اتهام رئيس الشاباك بالخوض فى المجال السياسى فى حين أن مهام منصبه تقتضى منه عدم الخوض إلى أن يترك المنصب. ويمكن أن يصدمه ذلك النقد الذى صدر عن مختلف الدوائر السياسية ضد عامى آلون، ولكن هذا لا يقلل من حيوية السؤال. وكان هذا السؤال ملحا وضروريا منذ أربع سنوات عندما اتضح بعد التوقيع على اتفاق أوسلو الأول أن المقامرة التى أقدم عليها رابين وبيريز عندما تفاوضا مع عرفات ووقعا معه على إتفاق كممثل شرعى للشعب الفلسطينى، لم تكن مقامرة محسوبة وإنما خاطئة وخطيرة، ولكن ما حدث فى عام ١٩٩٣ لا يمكن التراجع عنه الآن، وليس بسهولة بالطبع. وبالتالى، على حكومة إسرائيل الحالية أن تقدم اجابة على السؤال الذى طرحه رئيس جهاز الأمن العام، من هو عرفات الذى ترغب فيه حاليا - هل عرفات قوى أم عرفات ضعيف؟ لو قمنا بتحليل التطورات فى عملية أوسلو، منذ أن بدأت فى سبتمبر ١٩٩٣، نرى أنها تقود لنتيجة واضحة تقول أن مصلحة إسرائيل القومية والأمنية، تقتضى أن يكون عرفات ضعيفا. بهذا الشكل، سيظهر عرفات بحجمه الطبيعى فى نظر العرب والعالم، مما سيجعل العرب والفلسطينيون يتوصلون إلى نتيجة تقول أن زعيم منظمة التحرير لا يقودهم إلى مزيد من الاستقلال وإنما إلى كارثة وضياع. يجب على بنيامين نتنياهو أن يعرض هذه الصورة على دينيس روس الذى يحاول تحريك عملية السلام.

ليس هناك خلاف على أن السفاح الكبير عرفات قد حصل من حكومة اليسار ليس فقط على شرعية دولية وأصبح مابين يوم وليلة شخصية سياسية حاصلة على جائزة نوبل للسلام بدلا من أن يكون ارهابيا مطلوبا، بل وحصل كذلك بمساعدة من رابين وبيريز وحكومتهما على صورة مصطنعة وغير صحيحة كزعيم للفلسطينيين القادر على أن يقودهم - لأول مرة منذ قرن من الصراع ضد اليهود - إلى السلام والمصالحة.

لقد سيطرت هذه الخرافة على اسحاق رابين وشمعون بيريز منذ بدأت عملية أوسلو وحتى الانتخابات عام ١٩٩٦، لكنها تحطمت تماما بالقرب من موعد التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى. سرعان ما اتضح أن الارهابى عرفات ظل ارهابيا فى كل شئ، ولكنه قام بتغيير تكتيكه. بعدما فشل فى تكتيك حرب الارهاب الواضح والعلنى ومنذ أن اسس منظمة التحرير الارهابية عام ١٩٦٤ تبنى تكتيك المراحل الذى يقضى بأن

تحصل منظمة التحرير من إسرائيل بأى شكل على ما يمكن الحصول عليه وبخاصة فى مجالى الأرض والسلطة، وانتظار الفرصة التالية التى تتيحها الظروف والمناخ السياسى على الصعيدين المحلى والدولى، للاستحواذ على رقعة جديدة من الأرض والسلطة فى أرض إسرائيل، وهو يستخدم كل ما لديه ليكون منصة قفز من أجل المرحلة التالية.

رغم تبنى عرفات لتكتيك المراحل، إلا أنه لم ينجح فى تنفيذه حتى تم تشكيل حكومة رابين عام ١٩٩٢. والأكثر من هذا، عندما بدأ شمعون بيريز ويوسى بيلين فى تخطيط وتنفيذ مشروع أوسلو سرا - أو مشروع الخدعة الكبرى - كان وضع عرفات فى الحضيض سواء من الناحية التنظيمية داخل منظمة التحرير الارهابية وسواء من الناحية الاقتصادية، بل أنه لم يحظ بتعاطف كبير على الساحة الدولية. صدق الخبراء الذين قالوا بعد حرب لبنان وفقدان عرفات لقاعدته الاقليمية هناك وابتعاده رغما عن انفه إلى تونس البعيدة، أنه قد فقد الكثير من قدرته على استخدام منظمة التحرير الارهابية ضد إسرائيل، وكان عرفات وقتها ضعيفا وعلى حافة الانهيار الشخصى والتنظيمى معا، ولم تنقذه سوى حكومة اليسار من الانهيار التام.

عرفات اشترى وضعه القوى بالمال:

كما قلنا منح رابين وبيريز لعرفات لقب (زعيم الشعب الفلسطينى) بينما لم يكن مؤكدا أن العرب الذين يمثلهم يرغبون بالفعل.

ومسألة هل عرفات مقبول لدى عرب أرض إسرائيل كانت محل خلاف قبل أن تعترف به حكومة اليسار كممثل عن العرب الفلسطينيين. كان عرفات ومنظمة التحرير على رأس من اعترضوا بكل الوسائل المتاحة على توطين لاجئى ١٩٤٨ و١٩٦٧ فى أماكنهم. لقد رسخ عرفات أوضاع اللاجئين فى الأردن وفى لبنان ودول أخرى بالشرق الأوسط على حساب حياة مئات الآلاف الذين عاشوا ولا يزالوا فى ظروف غير انسانية وقاسية فى انحاء الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ظهور اغلب سكان مخيمات اللاجئين أمام أجهزة الإعلام كمن يؤيدون عرفات، إلا أنه لا يوجد داخليا أى تعاطف مع زعيم منظمة التحرير. وحتى الذين اصبحوا يعيشون تحت حكم منظمة التحرير فى غزة والضفة لا يعدون فى غالبيتهم من كبار مؤيديه. لولا الدعم الاقتصادى والسياسى الكبير الذى حصل عليه عرفات أولا من رابين وبيريز وبعد ذلك من دول كثيرة فى العالم. أشك للغاية فى أنهم كان سينتخبونه رئيسا للسلطة الفلسطينية. يتضح الآن اكثر وأكثر أنه قد حصل على وضعه كزعيم قوى للفلسطينيين بفضل الأموال الكثيرة التى انهالت على خزانته بدءا من عام ١٩٩٣ واشترى بها عشرات الآلاف الذى يخدمون حاليا فى الشرطة والجهاز الذى اقامه مع عودته إلى غزة وبمساعدتهم قاد نظام الارهاب والتخويف فى المناطق التى تحت سلطته. الحقيقة التى اتضحت هذه الايام بشأن اختفاء ٣٣٦ مليون دولار من الأموال التى حصل عليها من الدول الاجنبية، بما فى ذلك حكومة إسرائيل، لا تدل فقط على الادارة الفاسدة التى أسسها عرفات. وإنما أيضا على الطريقة التى اشترى بها مكانته فى أوساط عرب غزة والضفة الغربية. من الواضح اذن أن صورة عرفات القوى التى تسود بشكل ما فى أوساط العرب هى صورة مشوهة وأن الكراهية العربية له شديدة.

فى عاموده بصحيفة الواشنطن بوست، تطرق باتريك بيوكانن أحد زعماء اليمين الأمريكى المتطرف، والذى شارك مرتين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية كمرشح الحزب الجمهورى وحقق فشلا كبيرا، تناول الأزمة الحالية فى المحادثات بين إسرائيل وبين منظمة التحرير. ينتمى بيوكانن إلى زمرة زعماء الأحزاب الأمريكية اصحاب أقل الاقلية، والذين يساندون دائما وبلا تمييز مواقف العرب، ولا يتعاطفون مع إسرائيل. فى مقاله الأخير تكلم بيوكانن عن زيارة قام بها عام ١٩٦٧ لمنزل ديفيد بن جوريون بعد حرب الأيام الستة بصحبة من اصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة - ريتشارد نيكسون. وأضاف بيوكانن أن وضع جمال عبدالناصر كان فى أدنى الدرجات. بعد الهزيمة التى لحقت به فى حرب الأيام الستة كان هناك خطرا حقيقا بأن يعزل من الحكم بسبب العار الذى لحق به. فى هذه المقابلة أعرب بن جوريون عن أمله فى ان يظل عبدالناصر فى منصبه لاعتقاده بأن (عبدالناصر هو الوحيد القادر فى العالم العربى على صنع السلام مع إسرائيل، سلاما قويا وصامدا). وعلى ذلك يرى بيوكانن أن عرفات القوى هو صاحب الفرصة لصنع السلام مع إسرائيل، سلاما صامدا..

يعتقد بيوكانن - مثلما اعتقد رابين وبيريز - أن عرفات قوى وذو وضع متين فى العالم العربى وداخل الساحة الفلسطينية مثلما كان جمال عبدالناصر فى حينه. فحتى لو كان الأمر كذلك - وهذا بعيد عن الحقيقة - فقد نسى باتريك بيوكانن لسبب ما أن عبدالناصر القوى لم يصنع سلاما مع إسرائيل بل انور السادات الذى لم يعتبر صاحب وضع قوى فى العام العربى قبل أن يجرؤ على التوقيع على اتفاقية سلام مع مناحم بيجين. يضاف إلى ذلك،أنه عقب توقيع السادات على اتفاقية السلام مع إسرائيل قاطعته الدول العربية وفى النهاية قتله المتطرفون المصريون الذين لاقوا تأييدا كبيرا فى انحاء العالم العربى بسبب عملهم هذا. إذن النتيجة المطلوبة هى أنه ليس الرجل القوى بالذات هو القادر على صنع السلام مع اعدائه، خاصة عندما صنع ذلك الرجل القوى - وهو ما يتناسب مع شخصية عرفات - وضع مصطنع، حققه عن طريق نظام مستبد وفاسد أقامه فى المناطق التى سلمها له كل من رابين وبيريز خلال أربع سنوات ترأسا خلالها حكومة إسرائيل.

هآرتس ١٩٩٧/٨/١٨
دانى روبينشتاين

فجوة آخذة فى الإتساع

طبقا للتصريحات والبيانات الفلسطينية الأخيرة فإن مهمة الوسيط الأمريكى دينيس روس قد فشلت. ولم تنجح فى تقريب المواقف بين الطرفين، بل أن العكس هو الصحيح، حيث أن الفجوة بين مواقف إسرائيل ومواقف السلطة الفلسطينية قد اصبحت أكثر اتساعا وأصبحت الازمة أكثر عنفا. والزعامة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات قد اطلقت فى نهاية الاسبوع مجموعة من التصريحات التى تدل على فشل مهمة روس. ومن اول نظرة كان يبدو ان للوسيط الأمريكى انجازا واضحا، فقد نجح فى بناء جهاز ونظام من التنسيق الأمنى بين الطرفين (حسبما يقول المتحدثون فى واشنطن الذين امتدحوا جولته) ومن أجل امعان النظر فى هذا الانجاز يجب ان نقول أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزرائه كانوا منذ البداية راضين عن موقف وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (الذى اعربت عنه فى خطابها فى بداية هذا الشهر) وراضين ايضا عن وصف مهمة روس. حيث أن كلا من أولبرايت وروس قد قبلا وجهة النظر الإسرائيلية التى تطالب بالفصل بين مشكلة الأمن (الإسرائيلية) وبين باقى موضوعات المفاوضات الأخرى، ومناقشة قضية الأمن قبل أى شيئ آخر. هذا وقد اضطر الفلسطينيون إلى التنازل ووافقوا على مناقشة مسألة الامن اولا ولذلك أعلن فى الاسبوع الماضى عن استئناف لقاءات التنسيق الأمنى والتى شارك فيها أيضا ممثلين عن المخابرات الأمريكية.

ولكن إذا ألقينا نظرة خاطفة على التصريحات الإسرائيلية فى هذا الموضوع فى الأشهر الاخيرة فسوف نكتشف أن الوزراء قد اعلنوا خمس مرات على الأقل منذ شهر يناير (حينئذ أعلن الفلسطينيون عن وقف المفاوضات بسبب جبل أبوغنيم) عن استئناف اعمال لجان التنسيق الأمنى. ومن بين هذه التصريحات ذلك التصريح الذى أدلى به وزير الخارجية دافيد ليفى بعد لقائه مع ياسر عرفات قبل عدة أسابيع فى بروكسل. وقد التقيت هذه اللجان بالفعل عدة مرات فى الأشهر الأخيرة تحت اشراف الأمريكيين. وبعبارة أخرى فإنه بعد استئناف اعمال لجان التنسيق الأمنى، أريد أن أسأل هل هناك شئ جديد الآن فى هذا الصدد؟ يبدو أن الشئ الجديد هو شئ لغوى فحسب. ففى البداية تحدثوا عن استئناف اعمال اللجان والآن يتحدثون عن اقامة جهاز لاستئناف التنسيق. وبعد أن تم الاتفاق على اقامة هذا الجهاز اتضح أن الطرفين يفهمان بصورة مختلفة تماما ماهية التعاون أو التنسيق الأمنى بينهما. وفى لقاءات الزعامة الفلسطينية هذا الاسبوع ذكر عرفات ورجاله أن إسرائيل سلمتهم قوائم تضم اسماء حوالى ٢٣٠ من زعماء ونشطاء المنظمات الإسلامية وطلبت اعتقالهم أو تسليمهم إلى إسرائيل، ويقول الفلسطينيون «هكذا يفهم الإسرائيليون ماهية التنسيق الأمنى وكان رد الفلسطينيون على ذلك: اولا: هذا ليس تنسيق وتعاون ولكن محاولة لفرض امور معينة على إسرائيل. ثانيا: ليست هناك أى اثباتات ضد النشطاء الإسلاميين ومن المستحيل اعتقالهم بدون سبب لأن بنيامين نتنياهو يريد ذلك. ثالثا: أن الرأى العام الفلسطينى لن يوافق على اية اعتقالات استبداية من هذا النوع وسوف يثور ضد السلطة الفلسطينية.

ولقد اصاغ المتحدثون الفلسطينيون ردهم بصورة درامية.. فقد قال عرفات أن الشعب الفلسطينى لن يركع الا امام الله، وقد نشر يوم السبت الماضى كاريكاتيرا فى صحيفة القدس يصور أطفال فلسطينيين وهم يعلنون - والاطباق الخاوية فى أيديهم - انهم يفضلون الجوع على الخضوع.

وقال نبيل شعث أن السلطة الفلسطينية ملزمة بمنع أى مساس بعملية السلام ولن تلبى أوامر حكومة إسرائيل، وأعلن صائب عريقات قائلا: «من ناحيتنا فإن الأمن ليس مجرد حملة اعتقالات». واستمع الفلسطينيين إلى التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وفهموا أنه بمثابة مدير حسابات بالنسبة لهم، حيث إذا اعتقلت الشرطة الفلسطينية ربع الـ ٢٣٠ من النشطاء الإسلاميين فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تفرج عن ربع الأموال الفلسطينية التى جمدتها وزارة المالية الإسرائيلية وتسمح لربع عمال المناطق بالعودة إلى العمل فى إسرائيل. وهذه الصيغة التى تمثل التحدى، اثارت غضب الفلسطينين وزعامتهم ونشرت مقالات فى وسائل الإعلام الفلسطينية تدعى ان الإسرائيليين يفهمون مفهوم الأمن على أنه ضمان لأمنهم هم فقط ولا يهمهم القتل المنظم للفلسطينيين والذى يحدث يوميا منذ بداية الانتفاضة.

وقيل أيضا فى هذه المقالات أنه ليس هناك أى احتمال لأن تحقق إسرائيل الأمن بدون ازالة المستوطنات وإنهاء الاحتلال وحل مشكلة اللاجئين (عبدالله عواد، فى الأيام) وإلى جانب هذه البيانات والتصريحات ذكرت عناوين الصحف الفلسطينية التى صدرت فى اليومين الأخيرين بشأن النشاط الفلسطينى فى المعركة المصيرية ضد «حرب الإغلاق والحصار» التى اعلنتها إسرائيل، أن الفلسطينيين لن يقفوا مكتوفى الأيدى وأعلن بسام أبوشريف مستشار ياسر عرفات - وهو الذى كتب فى الماضى المقالات الأولى عن السلام مع إسرائيل - أن الحصار المفروض على غزة يذكره بحصار بيروت ولذلك فإنه بدأ يكتب مذكراته عن الحصار فى تلك الأيام وكل ذلك يعتبر من علامات الأزمة التى نشبت بعد نهاية جولة دينيس روس.

"نعم.. إكسروها"

معاريف ١٩٩٧/٨/١١

أورى أفنيرى

«نعم.. اكسروها».. هذا ما كتبه زئيف جابوتينسكى فى بولندا قبل جيلين وكان يقصد تحطيم الهستدروت العام للعاملين والذى كان يعتبر بمثابة فخر للكيان المنظم ومصدر قوته ونواة للدولة المستقبلية. ومن يعتبرون انفسهم خلفاء له يرفعون الآن هذا الشعار ضد عدو آخر.
فقد قررت حكومة نتنياهو بعد العملية التخريبية فى سوق محنية يهودا عدة خطوات لم يسبق لهامثيل ضد السلطة الفلسطينية. فقد اعلنت الحكومة رسميا عن عدم تحويل الأموال الخاصة بالفلسطينيين من خلال الاخلال باتفاقية باريس والاضرار بالسلطة الفلسطينية من الناحية المالية. وفرضت الحكومة الإسرائيلية الحصار على جميع القرى الفلسطينية وعلى جميع المدن كل على حدة.وبذلك خالفت الحكومة صراحة اتفاقية أوسلو والتى اعترفت فيها إسرائيل صراحة بأن الضفة الغربية بالكامل وقطاع غزة يعتبرا منطقة واحدة. والحكومة تعمل الآن على تجويع السكان وتفرض سوء التغذية على الأطفال وتمنع كثير من المرضى تلقى العلاج الأمر الذى يعرض حياتهم للخطر، وقطعت المناطق الفلسطينية عن العالم من خلال الاستغلال غير القانونى لوجود قواتنا عند معابر الحدود وذلك لخدمة اغراض أخرى. وتهدد الحكومة بإرسال الجنود الإسرائيليين إلى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى من خلال المجازفة بالدخول فى مواجهة دموية مع الجنود الفلسطينيين. وفى القدس يهدمون المنازل ذات اليمين وذات الشمال. وهناك من يقول أن تلك اجراءات امنية حيوية تهدف إلى محاربة الارهاب والدفاع عن حياتنا. وهناك أيضا من يقول أن تلك اجراءات عقابية جماعية تهدف إلى اجبار الفلسطينيين إلى محاربة الارهاب بأنفسهم. وهؤلاء يكذبون وأولئك يضللون، حيث المنطق البسيط يقول أن هذه ليست اجراءات امنية، حيث أن رجال الشرطة الفلسطينيين لا يتقاضون رواتبهم الضئيلة لأن إسرائيل سرقت الأموال ومن ثم فإنهم لن يكونوا متحمسين لالقاء القبض علي المخربين والدفاع عن إسرائيل. ويقول المنطق البسيط ايضا أن العقاب الجماعى لا يهدف إلى اثارة السكان الفلسطينيين ضد حماس وتلك المنظمات التى على شاكلتها. بل أن النتيجة تكون عكسية، حيث أن من يشاهد اطفاله جياعا أمام عينه ولا يستطيع انقاذهم لن يصب جام غضبه على حماس ولكن على إسرائيل وعملية السلام وهذا يساعد على تعبئة مزيد من الانتحاريين الجدد.
وإذا كان الامركذلك، ماهو الهدف الحقيقى لهذه الاجراءات؟ يقول الأمريكيون: «إذا كان هذا يسير مثل الأوز ويصيح مثل الأوز فإنه يكون أوزاً». أى أن الأمور تبدو على ماهى عليه. وأمثال نتنياهو تبدو على انها جهد مستمر من أجل تحطيم السلطة الفلسطينية وأنى اقترح أن نتوصل إلى هذه النتيجة البسيطة وهى أن الأمور تبدو على ماهى عليه.. أى محاولة تحطيم السلطة الفلسطينية ويقولون أن هذا غير مقبول.. أى أن ياسر عرفات هو شريكنا فى عملية السلام. وأنه بدون ياسر عرفات لن تكون هناك عملية سلام ولن يكون هناك سلام ولكن نتنياهو لا يفهم ذلك. وربما يكون قد تبنى الشعار الذى ابتكره الوزير يوسى ساريد فى حينه: «لوى يد عرفات وليس كسرها». ويقول الآخرون إن نتنياهو لا يفهم. ولا يدرك أنه عندما يضعف ياسر عرفات فإنه يقوى حماس. وهؤلاء وأولئك يخدعون انفسهم، حيث أن نتنياهو يفهم ويعرف كل شئ والامور تبدو على ماهى عليه وأن من يفعل شئ يعرف ماذا يفعل بالضبط.
أن سياسة بنيامين نتنياهو تهدف إلى تحطيم السلطة الفلسطينية وليس لوى يدها فحسب بل كسر هذه اليد وكسر صاحبها أيضا. وهدف هذه الاجراءات هو تحطيم السلطة الفلسطينية ورفع اسهم حماس بين السكان الفلسطينيين. وهذا شئ مرعب ولكنه ليس ناتجا عن سذاجة ولكن عن منطق مدروس. حيث أن نتنياهو يعتقد أنه بدون عرفات لن تكون هناك عملية سلام وبدون عملية سلام لن تكون هناك إعادة للأراضى وبدون إعادة الاراضى ستكون هناك أرض إسرائيل الكاملة.
إن الحديث عن مشروع الون المعدل ليس الا هراء والحديث عن محاربة الارهاب ليس إلا دعاية. حيث أن ارهاب حماس يخدم انصار أرض إسرائيل الكاملة حيث أن هدفهم هو هدم عملية السلام ولكن بالصورة التى تلقى بالمسئولية على عاتق عرفات. والعمليات الارهابية تخدم هذا الهدف (مع اتهام عرفات بأنه لا يحارب الارهاب). وهذا هو منطق اليمين المتطرف والمغالى فى الوطنية. ولكن هذا منطق خيالى لأن الأمور لن تكون على هذا النحو.
وعرفات لن يسقط ولن تحل منظمة حماس محله وفى لحظة الحقيقة سيقف عرفات على رأس حركة التمرد الفلسطينى وسيتحول الحكم الذاتى الفلسطينى إلى دولة فلسطينية مقاتلة وفى الحرب التى ستنشب حينئذ سيكون العالم كله ضدنا. وحتى الحكومة الأمريكية التى تشعر بالخوف الشديد من جماعات الضغط اليهودية لن تستطيع فى ذلك الوقت أن تواجه العالم وسيكون من الواضح للغاية أن حرب إسرائيل ـ فلسطين سوف تسبب انفجاراً فى جميع انحاء العالم العربى وتعرض حياة الملوك والأمراء الذين يحافظون على المصلحة القومية الأمريكية فى هذه المنطقة الغنية بالبترول للخطر.
ومن يحاول الآن تحطيم عرفات سوف يحطم اساس كياننا ووجودنا لكن الصيغة الحقيقية فى ذلك الوقت ستكون: ليس هناك أمن بدون سلام وليس هناك سلام بدون الفلسطينيين وعرفات فقط القادر على فعل ذلك.

بتكافؤ وبدون عصبية

هآرتس ١٩٩٧/٨/١١
دان مرجليت

إن المشكلة الاساسية فى المفاوضات السياسية والتى ترغب مادلين أولبرايت فى حلها فى نهاية أغسطس لا تكمن فى جوهر المواقف الاساسية والمبدئية للأطراف.
وتكمن الصعوبة فى عدم الثقة المتبادل الذى يتزايد مع أى عملية ارهابية وإغلاق جديد للمناطق ومع الاهانات وتوجيه الاتهامات.
والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: ماهى الأمور غير المعقولة فى مطالب السلطة الفلسطينية؟
إنها تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة وأن تكون القدس عاصمة لهما. وهى عندما تفعل ذلك لا ترفض مناقشة بعض المواقف الإسرائيلية على الرغم من أن بعض هذه المواقف بمثابة شروط لا يمكن لإسرائيل أن تتنازل عنها بأى حال من الأحوال ومن بين هذه المواقف أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح الثقيل وأن يتنازل الفلسطينيون عن المطلب الخاص بحق العودة للاجئين منذ عام ١٩٤٨ إلى مناطق الخط الأخضر وإلا يضطر معظم المستوطنين إلى مغادرة بيوتهم. وقد تمت كتابة كل شئ ولم يوقع عليه فى وثيقة تحمل اسم ابومازن ويوسى بيلين وأيضا اسم وزير العلوم ميخائيل ايتان بدرجة معينة.
وهناك أيضا درجة كبيرة من العقلانية فى موقف بنيامين نتنياهو. فعندما يقترح تطبيع مشروع آلون المعدل يبدى درجة كبيرة من المرونة. وقد تحدث مدير عام مكتبة افيجدور ليفرمان عن ذلك باستفاضة مع المستوطنين والذين يملؤون افواههم بالمياه وليس بمحض الصدفة. وهذه المواقف المبدئية تترك مجالاً للمرونة فى المفاوضات. والشئ الذى يثقل على هذه المفاوضات ليس جوهر المقترحات ولكن الافتراض الأساسى لنتنياهو وعرفات من أن الطرف الأخر مخادع. وكل منهما يشعر بأن الوقت ليس فى صالحه ويحاول اصلاح ذلك بواسطة فرض سياسة الأمر الواقع ويجب على دينس روس أن يركز فى شهر اغسطس على ايجاد الظروف التى تساعد على نسيان كل طرف لفكرة أن الوقت لا يعمل لصالحه خلال المفاوضات وعلى سبيل المثال فإن التزام عرفات بالتعاون الأمنى ضد الارهاب لا يمكن أن يكون مشروطا بحالة المفاوضات.

ومن المعروف أن للفلسطينيين وسائل ضغط على إسرائيل فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط. ويجب على عرفات أن يعترف بالالتزام الذى يؤكد ان تخليه عن مكافحة الارهاب يعنى انسحابه من عملية السلام. وإلا فإن عرفات سوف يجد نفسه فى موقف محرج بعد أى عملية ارهابية فيما يتعلق بنشاط قوات الأمن. فقد كانت هذه القوات على عتبته بعد العملية الارهابية فى محنية يهودا.
يجب على نتنياهو أن يعد لعملية الانسحاب القادمة بالتشاور مع الفلسطينيين بدون أى علاقة بتطور المفاوضات حول التسوية الدائمة. ومن المحتمل أنه عندما يحين الوقت المناسب ينجح فى اقناع عرفات بالتنازل عن الانسحاب على اعتبار أنه لا داع له ولكن حق القرار فى هذا الصدد محفوظ للفلسطينيين.
وأصعب شئ هو أهم شئ على الاطلاق ويجب أن ينفذ على اساس التكافؤ التام. ويمكن القضاء على العصبية التى تسيطر على كل طرف من أن الوقت لا يعمل لصالحه فى حالة الاتفاق على تجميد الوضع. فمن جانب الفلسطينيين يتم بدقة تسجيل مستوى النشاط فى بيت الشرق وأن تضرب إسرائيل بيد من حديد على سكان المناطق الذين يحاولون نقل مكانهم إلى القدس والقيام بعمليات بناء هناك. ومن جانب إسرائيل يحظر توسيع المستوطنات ويمكن معالجة الزيادة الطبيعية هناك بواسطة اقامة طوابق اضافية فوق المبانى وتحسين البنية الاساسية ولكن يحظر الخروج عن النطاق المحدد. والمشكلة الاساسية فى كل هذا الموضوع هى الشعور الفلسطينى بأن كل يوم من المفاوضات التى لا طائل من ورائها يساعد على تغيير الظروف المادية مع اضافة المزيد من المبانى للمستوطنات التى خرجت عن النطاق. ومن المستحيل، بل ولا يجب منع الزيادة الطبيعية للمستوطنات. ولكن من الممكن ومن الضرورى فعل ذلك لفترة من الوقت مستمرة وبدون توقف بدون اضافة أرض جديدة. ومن المعروف أن هذا صعب. ولكن من المعروف أيضا أنه بدون ذلك سيكون من الصعب اجراء مفاوضات حول الحل الدائم وحل الخلافات بالصورة المطلوبة.

الرجل الذى قضى على الأمل

معاريف ١٩٩٧/٩/٩
رافى مِن

موتى، جرحى، مشوهون، فزع، جحيم، مصادمات، فواجع، تهديدات، تفجيرات، مخربون منتحرون، خوف فى الشوارع. لقد كان لدينا كل ذلك من قبل ايام حكومات رابين وبيريز، ولكن فى هذه الايام العصيبة آنذاك، كان هناك أمل أيضا بأننا نسير بالاتجاه الصحيح.

كان الأمل فى أنه بجانب الدم، فإن هناك واقعا جديدا يبدأ فى النمو والظهور، واقع التعايش، التسوية، السلام بيننا وبين جيراننا العرب. كان الأمل فى أن هناك شيئا ما ضعيفا ومشع يمكن أن يبدأ هنا.
كانت هناك مصافحة بين اسحاق رابين رئيس هيئة الاركان

العامة فى حرب الأيام الستة، وبين ياسر عرفات زعيم الشعب الفلسطينى، بعد مائة عام من المواجهة على هذه الأرض.
وكان الأمل أن كلا الجانبين لا يدركان فحسب حدود القوة بل أيضا يفضلان طريق العقل على طريق المواجهة المتواصلة.
كان الأمل الذى ساعد فى التعامل مع هذه الامور المفزعة وفى النظر اليها كجزء من الثمن الذى يدفع مقابل تحول تاريخى لا يمر به فقط المجتمع الإسرائيلى، بل أيضا يعيشه الشعب الفلسطينى ومجتمعه.
الآن، وبعد عام وربع على هذا التحول، فالارهاب هو الارهاب نفسه والمخاطر نفس المخاطر. ولم يتبق من الوعد الاجوف «سلام آمن» أى شئ لقد كان هذا هو شعار الانتخابات الذى لم يدعمه أى شئ، مجرد كلام. شئ واحد فقط الذى تغير: لقد تبدد الأمل. تم اخفاؤه فى نفق مظلم اسفل حائط المبكى، وتم دفنه فى اسفل اساسات هارحوما، وتم تفتيته ليصبح ترابا ضمن سياسة تسعى إلى اعادة العجلة إلى الوراء.
ولا يبدو فى الأفق أى أمل لمستقبل أفضل. بل اننا نسمع أصوات الدبابات تدير موتوراتها استعدادا للرد على الهجمات التالية، التى سيأتى منها المزيد بالتأكيد. أنه انحدار لعتمة المواجهة والحرب والقتلى فى شوارع الضفة الغربية وغزة، تتجسد صورته أمام اعيننا شيئا فشيئا. كابوس فظيع كالذى نعيشه فى لبنان.
ومازال الرجل الذى قضى على الأمل يحكمنا. فلديه مخزون رائع من الكلمات لوسائل الإعلام، وأجوف وتافه لإدارة شئون الدولة. رجل لا وجود فى اجندته السياسية لكلمات مثل: حوار مفاوضات، تسوية، ترضية، تنازلات. كما لم تعد هناك جزرة بل فقط عصا. انه يواصل الضرب ليس فقط بتطلعات جيراننا الفلسطينيين بل أيضا يضرب احلامنا وآمالنا حتى تلفظ انفاسها.
أنه بدون أن تداعبنا اطياف أمل فى مستقبل أفضل، من الصعب جدا، أن نستوعب الأحداث الفظيعة التى تحدث حولنا.

معاريف ١٩٩٧/٩/٧
نداف هاعتسانى

كل شئ مطروح من جديد

فى يوم الجمعة اجتمع مجلس الوزراء المصغر لشئون الأمن والسياسة فى ظل الانفجارات؛ وبالرغم من الاجواء التراجيدية التى سبقت الجلسة، وبالرغم من النبرات العنيفة، امتنع مجلس الوزراء المصغر من اتخاذ الاجراء الملح الذى كان يجب ان يفعله، ويعلن عن الغاء اتفاقات أوسلو.
إن اطار الاتفاقات مع الفلسطينيين، يشير علينا العالم، انه اطار تعاهدى ملزم لنا أيضا - من الممكن ان نتنافس حول مدى هذا الالتزام الإسرائيلى، ولكن لا شك أن محصلة الاخطاء الفلسطينية ضدنا يستند إلى هذا الاطار الاتفاقى.
ومنذ مدة طويلة تدعى القيادة الحاكمة فى إسرائيل أن الفلسطينيين يخرقون المعاهدات التى وقعوها مع الحكومة السابقة، بدءاً من عدم الوفاء بالالتزام الاساسى لمكافحة الارهاب وسرقة أموال الدول المانحة وقمع حقوق الانسان. حتى فى الاتفاق الوحيد الذى تم توقيعه مع الحكومة الحالية - اتفاق الخليل - ليس هناك بند واحد لم يخرقه الجانب الآخر يوما بعد يوم، بداية من عدد الجنود الفلسطينيين الذين دخلوا المدينة وحتى عدم الحفاظ على المناطق الخلاء المذكورة فى الاتفاق.
ولم يقف الأمر عند عدم تنفيذ الشريك الذى وقع على الاتفاقات، بل أنه يهاجم إسرائيل بشكل مادى ملموس - فيرسل خلايا ارهابية، ويحفز على تفجير عبوات ناسفة ويدير عملية رأى عام دولى ضد الدولة. وعلى ضوء هذا فإن حكومة إسرائيل لا تتصرف كأى بائع لشقة غرفتين فى رامات جان، أى يلغى البائع العقد ويطالب بإعادة كل ما منع للطرف الآخر بالاضافة إلى التعويضات المناسبة.
إن وضع الاتفاقيات مع الفلسطينيين يشبه وضع بائع الشقة، والذى التزم بتسليم نصف شقته على مراحل للمشترى الذى يتمتع بسمعة سيئة بالذات. فإذا أثبت المشترى أنه من الممكن أن يعيش معه تحت سقف واحد، حدثت الاتفاقية، فيستمر فى الحصول على اجزاء الشقة التالية. وهى هنا فى وضع حصل فيه المشترى على ربع الشقة وهو لا يلتزم بأى من التزاماته. ولا يكفى أنه لا يدفع ولا يحرس أو يحافظ على الهدوء، وأنه فتح فرعا لعصابات الشوارع فى الشقة بل أنه يضرب أولاد البائع، ويقطع اطارات سيارته ويحرض الحى كله ضده.
فماذا يفعل بائع شقة كهذا؟ أولا وقبل أى شئ يبلغ المشترى أن المعاهدة لاغية وغير سارية. والبائع الذى لا يفعل ذلك فهو غير سليم وذو اتجاهات انتحارية.
إن البيان عن الغاء اتفاقيات أوسلو لا تستوجب الدخول الفورى لغزة وجنين. فذلك الدخول يرتبط بالتصرف المستقبلى للفلسطينيين. إن الغاءاً كهذا سوف يحول الديناميكية القائمة الآن. أى أنه من اللحظة التى تلغى فيها الاتفاقيات فلا يكون لعرفات أى حقوق. فهو على أى حال لا يلتزم بالواجبات.
ومن هذه اللحظة لا يوجد التزام بتنفيذ إنسحاب إضافى، ولا داعى لتاريخ محدد لاتفاقيات الوضع النهائى، ولا مانع من الدخول لمناطق أرض إسرائيل، ولا إلتزام بإنشاء مطار ولا معبر آمن. والأكثر إيلاما من تلك اللحظة أن كل المزايا التى منحت للطبقة العليا الفلسطينية لاغية. فلا بطاقات خاصة ولا مرور حر، ويتم وقف الاثراء لبارونات تونس على حساب سكان المناطق وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية لاغية. فلا يتم نقل الأموال بالداخل، ولا تسهيلات فى الجمارك، بل وحتى لا نقل للأموال للحساب الشخصى للريس.
والآن سيصبح عرفات ورجاله فى موقف جديد، فلا يعد لهم حقوق فى الاجندة الإسرائيلية ولا قيود على الجانب الإسرائيلى فى العناية بهم.
فكل الأمور مفتوحة من جديد وكل ميزة صغيرة يجب شراؤها من جديد. فعلى سبيل المثل إذا رغب الريس أن يقلع بطائرته الهليوكوبتر للقاهرة، أو العودة من هناك فيجب عليه أن يحرص ألا تنفجر شحنات ناسفة فى القدس. وإذا لم يحرص على ذلك، فعليه الحذر من أنه سيبقى مع طائرته فى القاهرة.

بيان بعيد المدى

هآرتس ١٩٩٧/٩/٨

لقد تضمن رد فعل الحكومة على انفجار القدس الأخير بيانا بعيد المدى حيث قررت إسرائيل عدم تسليم مناطق أخرى من الضفة الغربية لأيدى السلطة الفلسطينية.
إنه قرار خطير للغاية، ويبشر بخرق واضح لاتفاق أوسلو من قبل حكومة إسرائيل. ورغم أن متحدثى الحكومة زعموا أن معنى القرار ليس بالضرورة إلغاء اتفاقية أوسلو ولكن «فقط» ايجاد شرط بين إخلاء مناطق أخرى وبين كفاح السلطة الفلسطينية ضد الارهاب، رغم ذلك.. إلا أن القراءة المتعمقة لبيان الحكومة، مثلها أيضا مثل تحليل نواياها غير المعلنة تؤدى إلى استنتاج واحد وهو أن حكومة نتنياهو قررت إسدال الستار على مسيرة السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التى ولدت فى سبتمبر عام ١٩٩٣ فى أوسلو.
إن إسرائيل لها مزاعم صعبة وصادقة لياسر عرفات عن الإسلوب الذى يفسر فيه بنود الاتفاقيات الملزمة له لمكافحة الارهاب. وبدون شك، فإنه على النقيض من التوقعات الإسرائيلية ومن روح إتفاقية أوسلو وبنودها المفسرة فإن الارهاب لم يبتعد عن مخزون وسائل الضغط الفلسطينية التى تمارس على إسرائيل. ويبقى الشك فيما يتعلق بالمسئولية الشخصية لعرفات لاختياره هذا الطريق الدموى، فإن الانفجارين الآخرين بالقدس جاءا فى توقيت أضر بصعوبة وبشدة مصالح السلطة الفلسطينية. ولكن أيضا إذا كانت الكفة تميل لاتهام عرفات بشكل شخصى بمسئوليته عن خلق الظروف لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل، فإن نتنياهو ليس معفيا من المسئولية عن تصعيد حدة التوتر فى العلاقات مع السلطة الفلسطينية.
إن المحاولة الحقيقية الأولى التى تمت بين إسرائيل والشعب الفلسطينى لانهاء النزاع بينهم بعد مائة عام من الكراهية يتم اجهاضها بأيدى حكومة إسرائيلية بعد ١٥ شهرا من إعتلائها السلطة. وبذلك تحطم حكومة نتنياهو قيمة مقدسة وجهت حكومات إسرائيل على الأقل طوال الـ ٢٥ عاما الأخيرة: وهى عدم رفضهم ليد عدو عربى تمتد لهم بالسلام. لقد كان ذلك هو المبدأ الذى قاد حكومة بيجين للتوقيع على سلام مع مصر، وكان ذلك هو المبدأ الذى اتبعه أيضا رابين وبيريز مع الفلسطينيين ومع الأردن.
إن المهمة الأولى السامية للحكومات هى جلب السلام لشعوبها وعندما يصد نتنياهو يد عرفات فهو يدعو للحرب وعندما يدعو الجماهير لخداعه فهو يبرهن ويقنع بأن الحرب لا مفر منها. ومنذ البداية اثار نتنياهو الشكوك حول أن التزامه المطلق لاتفاقية أوسلو هو مجرد كلام فقط. واليوم يبدو، أنه غير مؤمن بتلك المسيرة ويسعى لازالتها. وبذلك يثقل نتنياهو على نفسه بمسئولية ثقيلة لتطور الدولة ويعرض حكومته لمزاعم خرق اتفاق سياسى أول فى المقام.
إن اتفاقيات أوسلو وأحكامها، بما فيها اتفاق إخلاء الخليل والذى وقع بأيدى هذه الحكومة، لا يسمحون لأحد من الطرفين بخرقها بأى شكل. فالاتفاقيات تحدد آليات تخاطب حالات الاختلاف فى الرأى. وقرار المجلس الوزارى المصغر يوم الجمعة هو بمثابة ليس فقط خطأ قومى خطير، بل أيضا فشل سياسى.
وعندما يكون هذا الوضع هو ميزان الرواسب التى تجثم على مسيرة أوسلو فالحكومة الإسرائيلية لا تملك القرار بالغائها. ففى الوقت الحالى اتفاقية أوسلو ليس لها بديل وحكومة غير مسئولة هى التى فقط تسمح لنفسها بالإعلان عن أنها تتهرب منها فى الواقع والتضحية بهذا الشكل بعلاقات إسرائيل مع الشعب الفلسطينى وذلك برفضها لمواجهة غير محسوبة.

سلام وتحية لك، يا سماوار

معاريف ١٩٩٧/٩/٨
أورى أفنيرى

خطاب إلى سماوار إلحنان، حفيدة اللواء ماتى بيلد، والتى قتلت فى عملية القدس
تحية لك ياسماوار. أنت التى اقتطفت حياتك رغما عنك، واحدة من الأربع ضحايا الذين سقطوا فى عملية شارع بن يهودا فى القدس.
إن جدك، اللواء ماتى بيلد، قد كرس الثلاثين عاما الأخيرة من حياته لجهود سامية، والتى هدفت لتأمين عدم حدوث ذلك لك. لا يحدث لك ولا لأى شاب أو فتاة إسرائيلية أو فلسطينية.
إن أمك، سيدة قوية، تشجعت بعد العملية بالتعبير عن الحقيقة المرة لها: وهى أن المسئولية الكاملة تقع على بنيامين نتنياهو وأن يديه ملطختان بتلك الدماء. وعندما كنت على قيد الحياة أعد أبوك المتخصص فى الجرافيك بيانا وفيه صورتك وبجوارها الكلمات: «إن سماوار تستحق أكثر مما يستطيع الليكود منحه» وأية نبوءة فظيعة!
حفنة صغيرة من الناس تحدد السياسة، ولكن كلنا ندفع الثمن. إن الحرب الفظيعة بين الشعبين، التى تجددت بكامل قوتها مع انتخاب بنيامين نتنياهو، لا تميز ضحاياها. ولا تفرق بين راغبى السلام والباحثين عن الحرب، مثلما لا تميز بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الجنود والمدنيين، الرجال والنساء والشيوخ

والشباب.
ماتى بيلد، الذى كرس حوالى ثلاثين عاما من حياته للحرب، أدرك ذلك جيدا. وفى عمر الخامسة والأربعين ترك الجيش واتجه إلى طريق المصالحة بين شعبى هذه الأرض. ولذلك خرج لدراسة الأدب العربى، وانضم عام ١٩٧٥ لاقامة «المجلس الإسرائيلى من أجل سلام إسرائيلى - فلسطينى»، اشترك عام ١٩٧٦ فى اللقاءات الأولى مع رؤساء منظمة التحرير الفلسطينية ومن أجل ذلك أيضا خرج عام ١٩٨٣ إلى تونس، سويا مع يعقوب أرنون رحمه الله ومعى للقاء مع ياسر عرفات.
إن ماتى، وطنى إسرائيلى منذ نعومة أظافره، رجل أمن بكل جوارحه، تفهم جيدا أنه لا يمكن الأمن إلا بالسلام. لا الدبابات أو المدافع وكذلك لا القنابل النووية سوف توفر الأمن لمستقبل هذه الدولة، بل المصالحة بين إسرائيل وفلسطين. لا قرارات وقف إطلاق النار ولا «الفصل» ولا الأسوار العالية ولكن مصالحة حقيقية والتى تعنى المشاركة، الاحترام المتبادل، تفهم لثقافة الطرف الآخر، ولغته وماضيه وذكرياته. وفى الواقع: مشاركة بين دولتين إسرائيل وفلسطين، والذى يفصل بينهم حدود الخط الأخضر، والقدس عاصمتهم المشتركة لقد تحدثنا عن ذلك كثيرا فى السفريات الطويلة إلى تونس، المغرب، وإلى مدن أوروبا، الولايات المتحدة، وهى السفريات التى هدفت كلها للقاءات مع «العدو»، من أجل اقتحام الطريق الإنقلابى إلى المصالحة، إلى السلام، والذى يعنى الأم. بهذه الروح علم أبنائه وبهذه الروح تعلمت أنت أيضا يا سماوار.
وكما حدث لنا جميعا، كان نصيبه أيضا موجات من اللعنات، الشتائم والبذاءات. هو من اوائل قوات البالماح وقائد فى كتيبة جيفعاتى بحرب الاستقلال (١٩٤٨)، وجريح حرب أنقذ نظره بمعجزة، ولواء فى جيش الدفاع الإسرائيلى ومن منتصرى حرب الستة أيام، مع كل ذلك إتهم بواسطة المحرضين على الكراهية لليمين بأنه طاغية فى حق بنى إسرائيل، وعميل للعدو. لقد كان ذلك هو مصير الباحثين عن السلام دائما وأبدا. فبينما هم منشغلون بالمهمة المقدسة لانقاذ حياة الانسان، ومنع سفك الدماء، فإنهم متهمون كخونة وأعداء الشعب.
لقد وفر القدر على ماتى المنظر الأعوج لانتخاب بنيامين نتنياهو. حيث مات قبل ذلك. وكان قد لحق بالاشتراك فى جنازة صديقه وصاحبه اسحاق رابين. وكان يبدو حينئذ أن حلم المصالحة الذى يعمل له ماتى وباقى الرواد، آخذا فى التقدم. لقد وجه ماتى بيلد نقدا لاذعا للفجوات البارزة فى اتفاقية أوسلو وكذلك على «مخاوف رابين»، ولكنه آمن بأن المنطق قد انتصر. وكذلك أيضا فإن رابين نفسه تطور من يوم ليوم ووصل إلى تفهم أعمق لجوهر المصالحة. وحينئذ أغتيل ولذلك أغتيل.
مع إنتخاب نتنياهو توقفت المسيرة. ومن ذلك الحين فإنها تتقهقر للخلف ورياح المصالحة تتلاشى. وقوى الكراهية والانتقام المدمر انتفضت من جديد وخرجت لهجوم وقائى مضاد. وتزايد سفك الدماء، وكل المؤشرات والدلائل تشير إلى حمام دم متجدد،
وأنت يا سماوار، سقطت شهيدة على هذا المسرح. إنك لا تستحقين ذلك. وأسرتك لا تستحق ذلك ولم يتبق لنا نحن أصدقاء جدك والذين تعرفنا عليك وأنت مازلت طفلة رضيعة، لم يتبق لنا إلا الاستئناف والتمسك بقرارنا لعمل كل شئ: من أجل ألا يسقط أولاد آخرين فى تلك الحرب التى لا طائل من ورائها.

نحن نفهم فقط لغة القوة

هآرتس ١٩٩٧/٩/٧
عوزى بنزيمان

لا تمر مرة، على مناقشات المجلس الأمنى المصغر بالقدس، إلا ويذكر فيها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) عامى آلون قيود وأضرار القوة الإسرائيلية. لقد رغب أن يقول: على إسرائيل أن تستخدم قوتها فى صراعها ضد الارهاب، بالمعدل والمقدار السليم، فالاستخدام الزائد لقوتها عاد عليها بالويل. وربما يكون آلون قد فكر فى تلك اللحظة فى حصاد (قرية) قانا بلبنان، والتى قصفت خطأ فى عملية «عناقيد الغضب» وهو الخطأ الذى اضاع نتائج العملية.
إن قرارات القيادة السياسية فى الأيام الأخيرة تدل على أنها لا تلق بالا لتوصية آلون. فبنيامين نتنياهو ومعه اسحاق موردخاى وباقى الوزراء، يتبنون اتجاها سياسيا أمنيا والذى يستند على الافتراض بأن «العرب» لا يفهمون سوى لغة القوة. هكذا فى لبنان وكذلك أيضا فى غزة وفى نابلس. وهى النظرية التى تمسك بها زعماء صهيونيون وإسرائيليون على مدى ٩٦ عاما. وفى سبتمبر ١٩٩٣ قرر اسحاق رابين وبيريز محاولة طريق آخر، هو التخاطب مع الشعب الفلسطينى بدلا من محاربته، والتنازل بدلا من التمسك بكل خردلة.
إن هذا التحول فى المواقف نما وتطور بالذات لدى قيادة حزب العمل بسبب أن رؤساءه تشبعوا من الدماء فهم نسل أصحاب الفكر المؤسس لتنظيم الحارس، والهاجاناه والبالماخ، وقد حملوا ميراثا سياسيا - أمنيا حاول أن يفعل كل شئ أمام العدو العربى: حروب وأعمال انتقامية، سطو كوماندوز وعمليات وقائية، عقوبات جماعية وإغلاق، اعتقالات جماعية وضغط اقتصادى. إن رابين وبيريز مثلا مسيرة النضوج التى عبر بها المجتمع الإسرائيلى (واحسرتاه فقط على جزء منه) عن اقتناع بأنه قد آن الأوان لتصفية النزاع مع الفلسطينيين (ومع معظم العالم العربى) على أساس التسليم بالواقع وحلول الوسط.
لقد دلت واقعة اغتيال رابين ونتائج الانتخابات فى مايو ١٩٩٦ على أن هناك فجوة كبيرة بين زعامة حزب العمل وبين الجمهور، فنصف

الشعب إن لم يكن أكثر من ذلك مازال غير مستعد للمصالحة مع الفلسطينيين ومع العالم العربى، وذلك مقابل الثمن المرتبط بذلك. واعتلى نتنياهو الحكم وهو يرفع شعار بسياسة مختلفة أكثر هجوما.
إن رد فعل نتنياهو على العملية الأخيرة فى القدس وكذلك على الفشل فى عملية الانزال فى لبنان وقرار المجلس المصغر يوم الجمعة بعدم تسليم أى أراض أخرى للسلطة الفلسطينية، كلها تبرهن على أن القيادة الإسرائيلية الحالية تنقصها المبادئ التى وجهت رابين وبيريز فى أوسلو. إن نتنياهو ونظيريه يؤمنون بأن استخدام القوة هو الطريق الأساسى لحل النزاع مع الأعداء فى غزة، لبنان وفى دمشق.
لقد تحدث نتنياهو فى نهاية الأسبوع عن «حكم القدر» وعن «العدو الذى يرغب فى تصفية وجودنا» ويبشر بأيام صعبة سوف تأتى فى محاولة منه بالاقتناع بأن تلك ظروف واقع لا يمكن منعها.
إنها نغمات جديدة من فم من وعد (بالسلام والأمن) قبل ١٥ شهراً فقط. والآن يعلن نتنياهو عن حرب وتكسير ونزاع. وهو ينوى القيام بسياسة همجية فى المقابل، فى مناطق السلطة وفى لبنان، وهكذا فحسب رأيه يريد إعطاء درس للطرف الثانى. إنها رؤية صعبة تتعارض مع وعده للناخب، ولا تتعلم العبرة من التجربة التاريخية التى اكتسبها رؤساء حركة العمل. ويمكن الافتراض بأن نتنياهو أيضا سوف يتعلم فى النهاية أن يتمعن فى الواقع بشكل سليم، ولكن حتى ذلك الحين سوف نهدر دماءاً كثيرة.
إن النظرة المتفهمة للواقع تعلمنا أن شعبا مستعدا للتضحية بحياته فى صراع حول وجودة وعلى نصيبه وحقه فى أرضه، وذلك الاصرار يصبح غير مفهوم من تلقاء ذاته عندما تكون الحرب المطلوبة على غزة وعلى جنوب لبنان. إن العدو الذى أمامنا حقاً وحشى ولكن نتنياهو لا يستطيع أن يمحو الشك فى أنه إلى أى مدى تساهم سياستنا نحن فى التصعيد. وعليه أيضا أن يقول رأيه فى ردود الفعل التلقائية حول العملية بالقدس وعن الكمين فى جنوب لبنان، وأن يسأل نفسه هل من خلق سياسة القوة الباحثة للحكومة والتى ينبئ بها قرار المجلس المصغر أول أمس، تقف أمه ذات قوة ثابتة بقدر كاف.
إن حل الوسط والمصالحة، وليس الاستخدام الغاضب للقوة، هو الوسيلة لتصفية النزاع. إن القيادة التى تدعو لخداع مواطنيها عليها أن تقنع بأنها قامت قبل ذلك بعمل كل شئ من أجل منع الحرب.

حوار اليوم مع د. يورام ميطال ـ من جامعة بن جوريون

عرفات يحاول إجهاض فكرة الخضوع لحكومة نتنياهو

هاتسوفيه ١٩٩٧/٨/٢٥
شوليت بلوم

بالرغم من الشرط الواضح الذى تطلبه إسرائيل من عرفات بأن يحارب ويكافح البنية الارهابية بخاصة عشية مجئ وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى المنطقة فإن عرفات يعقد مؤتمرا للمصالحة الوطنية بمشاركة قادة حماس والجهاد الإسلامى وينضم إلى بياناتهم المتطرفة.
ماذا تعنى هذه المصالحة؟ سألنا د. يورام ميطال، من جامعة بن جوريون. فأجاب:
لقد وقع عرفات فى ورطة شديدة. فمن ناحية فإنه واقع تحت ضغط إسرائيل والولايات المتحدة للتعامل بشدة أكثر مع العناصر المتشددة، ومن ناحية أخرى، تتزايد الضغوط على عرفات للاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية الفلسطينية، بما فى ذلك اصوات ممثلى حركات حماس والجهاد الإسلامى فى مرحلة حساسة فى بناء مؤسسات فلسطينية مستقلة.
س. بدلا من تخفيف موجة العداء، فإن عرفات ينضم إلى ما يعلن من بيانات متطرفة لمنظمات شديدة التطرف كيف يفسر ذلك ـ فى رأيك ـ فى الشارع الفلسطينى؟
جـ ـ المصالحة الحالية ليست المحاولة الأولى للحوار بين عرفات والقيادة الفلسطينية وبين عناصر من حماس والجهاد الإسلامى.
وعلى أية حال، لابد من دراسة ذلك فى الاطار الذى جرت فيه. فالحصار الصارم الذى حدث فى الأونة الأخيرة والضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة الفلسطينية للعمل بشدة أكثر ضد هذه العناصر المتطرفة، تجعل أية استجابة من عرفات لهذه الضغوط، بمثابة خضوع لمطالب غير عادلة من وجهة نظر الرأى العام الفلسطينى.
وعرفات مطالب بالتعامل مع رأى عام فلسطينى مشتعل الحماس خاصة فى الاسابيع الأخيرة، لذلك فتحت عنوان «الحوار الوطنى» يحاول عرفات تهدئة المشاعر قليلا ومنع الظهور فى صورة الخاضع والمستجيب لاملاءات وشروط حكومة نتنياهو. فهو يسعى لتوسيع دائرة التأييد للسلطة الفلسطينية فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها. كما أنه لا يخشى حاليا من الظهور بمظهر من يصالح ويعطى شرعية لهذه المنظمات، إذ أنه يرى فيها حركات شرعية بينما هى لا تمثل أى جزء من المعارضة الشرعية.
س كيف سيؤثر ذلك، فى رأيك، على العمليات الارهابية ضد إسرائيل؟
جـ ـ لا أعتقد أن ما يقوم به عرفات، سيعتبره الشارع الفلسطينى ضوءا اخضر لأعمال الارهاب ضد إسرائيل. وفى تقديرى أن استمرار الارهاب مرتبط بالظروف المحيطة. فإذا انتعشت المسيرة السلمية وشاركت حماس فى العمل السياسى ضمن السلطة الفلسطينية، فلا أظن أن تقع أعمال ارهابية. ولكن إذا اتجهت الأمور إلى مزيد من التدهور فلا استبعد امكانية عودة الهجمات وأننا سنشهد المزيد من أعمال الارهاب.
س ـ ما هى انعكاسات هذه المصالحة على استمرار المسيرة

السياسيه؟

جـ - أنني لا أعتقد أن هذه المصالحة ستؤدى إلى انحراف ما عن الالتزامات العامة لكلا الجانبين، رغم الانتقادات التى ترددت فى إسرائيل والولايات المتحدة.

س - هل المصالحة فى هذه المرة تشير إلى تغير مؤثر فى العلاقات بين عرفات وقادة حماس والجهاد الإسلامى؟

جـ - يجب أن نرى أن هذه المصالحة ستؤدى إلى السيطرة على الموقف، وسيعقبها اجراءات أخرى، مثل إطلاق سراح المعتقلين من حركة حماس، أو ستعود المشاركة بين أعضاء السلطة الفلسطينية ورجال حماس فى التصريحات والبيانات التى تنحو نحو السيطرة على الرأى العام الفلسطينى.

حديث اليوم لقاء مع الدكتور زكى شالوم جامعة بن جوريون

شولاميت بلوم
هاتسوفيه ١٩٩٧/٨/١٨

«نحن على استعداد لبدء الانتفاضة من جديد». هكذا يهدد ياسر عرفات ردا على العقوبات التى تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين ويجب على نتنياهو أن يعرف من يواجه.. هكذا يقول عرفات أيضا بغرور ويعلن عن مقاطعة الفلسطينيين للمنتجات الإسرائيلية ويصف إسرائيل بأنها ميكرونزيا كبيرة.

س - هل عرفات يهدد بالانتفاضة ضد إسرائيل؟

جـ - اعتقد أن عرفات لم يوقف الانتفاضة ضد دولة إسرائيل. والشئ الوحيد الذى يفعله هو أن يقوم بإشعال هذه الانتفاضة بصور مختلفة من حين لآخر وبالمعدل الذى يريحه. والهدف هو أن يمارس ضغوطا سياسية وعسكرية ونفسية من جانب السلطة الفلسطينية من أجل ارغام إسرائيل على ابداء استعداد كبير لتقديم تنازلات فى مسألة التسوية الإسرائيلية الفلسطينية. هذا وسوف تجعله تجربة الماضى يصل إلى نتيجة وهى أن هذا الأسلوب سوف يجعله ينجح فى تحقيق أهدافه.

س - لقد قال عرفات أنه يرفض أى محاولة إسرائيلية لاجبار الفلسطينيين على اتخاذ خطوات أمنية - هل معنى ذلك أنه يقصد عدم محاربة الارهاب؟

جـ - إن عرفات يسير فوق خيط رفيع مثل البهلوان فى السيرك. وهو يعرف أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو سوف تصر على أن تعمل السلطة الفلسطينية بقوة ضد الارهاب. وإلا فإن مكانتها بين الجماهير العريضة بمافى ذلك الجماهير التى تؤيدها - سوف تتدهور بصورة كبيرة وبسرعة. وهو يعرف أيضا أن الحكومة الأمريكية سوف تطلب منه أن يبذل جهوداً كبيرة ضد الارهاب. وعلى الرغم من ذلك فإن عرفات لن يكون على استعداد لاتخاذ خطوات كبيرة ضد المنظمات الارهابية على غرار تلك الخطوات التى اتخذتها الأردن ضد هذه المنظمات فى الماضى. وسيكون على استعداد لاتخاذ خطوات مظهرية واستعراضية فقط ليثبت للجماهير فى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أنه يفعل شئ ما ضد الارهاب. وليس هناك شك فى أن يعتمد على أن الوقت يمحى تدريجيا آثار المأساة التى وقعت فى سوق محنية يهودا وأن الأمور سوف تعود إلى مسارها الطبيعى.

س - ماهو الشئ الذى يشجع عرفات على هذه الوقاحة لدرجة الاستهانة بإسرائيل ويطالبها من السلطة الفلسطينية؟

جـ - من خلال تجربة الماضى يمكن القول أن عرفات يستطيع بكل تأكيد أن يعرف أن الرأى العام فى إسرائيل يطالب الحكومة باتباع سياسة متشددة ضد السلطة الفلسطينية لفترة محدودة فحسب. والحقيقة هى أن إسرائيل لا تمارس ضغوطا على عرفات وحتى الضغوط التى تمارسها عليه يستطيع أن يتحملها. وأى قرار بشأن الإغلاق أو أى خطوات أخرى من جانب إسرائيل تجعل الحياة صعبة عليه ولكنها ليست بالدرجة التى تفرض عليه اتخاذ خطوات جوهرية كما ترغب إسرائيل. والحقيقة التى يجب ذكرها هى أن المفاوضات السياسية قد استؤنفت بعد وقت قصير من العملية الارهابية ومن المعتقد أن هذه المفاوضات سوف تحرز تقدما بعد مجيئ وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى المنطقة.

س - لقد اصدرت السلطة الفلسطينية قراراً بشأن فرض المقاطعة على المنتجات الإسرائيلية، هل هذا تهديد حقيقى؟

جـ - لا أعتقد أن السلطة الفلسطينية تؤمن حقيقة أن فرض المقاطعة على السلع الإسرائيلية يمكن أن يشكل أى نوع من التهديد لإسرائيل. ومن المعروف للجميع أن الناتج القومى لإسرائيل أكبر بكثير من الناتج القومى فى الدول العربية وأنه ليس هناك مجال للمقارنة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى هذا المجال. والواقع كما هو الحال دائما أقوى بكثير من التصريحات السياسية.

س - تقول احدى الصحف الأمريكية أن التأييد الذى يحظى به ياسر عرفات من الجماهير فى قطاع غزة اصبح فى تدن شديد جدا ولم يسبق له مثيل - هل هذه حقيقة؟

جـ - لا أعرف على وجه الدقة مدى مصداقية استطلاعات الرأى التى تجرى فيما يسمى بالشارع الفلسطينى. ولسنا هنا بصدد مجتمع حر على غرار المجتمعات الغربية ولذلك لا يجب أن نعتنى كثيرا بمثل هذه الاستطلاعات أو نعطى لها مغزى معينا. ومن بين السطور استطيع أن أقول أن هذه الاستطلاعات مفيدة لعرفات لأنه يستطيع أن يدعى أنها دليل على محاربته للارهاب على الرغم من علمه أن هذه المنظمات تحظى بكثير من التأييد فى الشارع الفلسطينى.

س - هل الشعب الفلسطينى يبحث عن زعيم بديل لعرفات؟

جـ - إن الشعب الفلسطينى لا يستطيع أن يبحث عن بديل لعرفات فى هذا التوقيت ويجب أن نذكر أنه خلال فترة تقترب من عقدين نجح عرفات فى التوصل إلى انجازات تاريخية كبيرة لصالح المجتمع الفلسطينى. وساهم كثيرا فى وضع القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العالمى ومنح رجاله املاً فعلياً فى امكانية اقامة كيان فلسطينى ذى سيادة فى المستقبل القريب. ولا يبدو لى أن هناك الآن أى شخصية فى السلطة الفلسطينية تستطيع أن تنافس عرفات فى هذا المجال.

حوار مع رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو

ديفيد مكوفسكى
هآرتس ١٩٩٧/٨/١

كان من بين النتائج التى أسفرت عنها تلك العملية الفدائية التى وقعت فى سوق «محنية يهودا» أنها أدت إلى تولية قدر كبير من الاهتمام بقضية الارهاب وبالطريقة التى يتعامل بها الفلسطينيون مع الارهاب، بل وبرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذى كان قد وعد خلال حملته الانتخابية بالتوصل إلى سلام آمن. وكان رئيس الوزراء قد تلقى نبأ وقوع هذا الانفجار خلال جلوسه بالكنيست، ومن ثم فقد قام بدعوة كل من وزير الدفاع اسحاق موردخاى، ووزير الخارجية ديفيد ليفى، ووزير البنية التحتية إيريل شارون الذين رافقوه طيلة اليوم.

ويعتقد نتنياهو أن الجمهور سيقيمه على ضوء مدى احساسه بالأمن، وكان نتنياهو يحرص دائما على تصوير أن توقف العمليات الارهابية يعد من أولى انجازاته. وقد اتفق نتنياهو مع وزرائه عقب جلسة مجلس الوزراء التى استغرقت أربع ساعات، وعقب المشاورات التى دامت فى المجلس المصغر على أن إسرائيل ستتخذ اجراءات عسكرية فى حالة ما إذا لم يعمل عرفات على وقف الارهاب. وكما يبدو فإن هذه الاجراءات ستتمثل فى قيام بعض الوحدات الخاصة بممارسة أنشطتها ضد الفدائيين فى منطقة (A)، وقيام إسرائيل بوقف تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، والتشويش على إذاعة صوت فلسطين، والمطالبة باعتقال راضى جبريل، والمطالبة بمصادرة الأسلحة غير المرخصة، واعتقال قيادات حركتى حماس وجهاد.

وأنهى نتنياهو أعمال يوم الأربعاء بدعوة وزير الداخلية «ايلى سوسا» وتأكد معه من أنه قد صدرت اوامر بنسف المنازل التى بنيت على نحو غير قانونى فى القدس الشرقية.

س - سيدى رئيس الوزراء أين السلام الآمن؟

ج - أود أن أشير فى البدء إلى أن رغبة الجهات الارهابية فى إلحاق الأذى بنا متزامنة مع ظهور الحركة الصهيونية منذ مئة عام وخاصة منذ عقد العشرينيات من هذا القرن. ويمثل الارهاب الجانب الثابت فالارهاب ليس مشروطا أو مرتبطا بمسيرة السلام أو بسياسة بعينها فقد وقعت أشد العمليات الارهابية ايلاما فى ظل الحكومة السابقة التى تقدمت دون أى سيطرة على درب المسيرة السياسية. إن هؤلاء القتلة لا يمارسون انشطتهم بسبب وجود المسيرة السياسية أو عدمها. إنهم يقتلوننا ليس لما نقوم به وإنما لما نمثله أى لأننا نمثل الكيان الصهيونى فى قلب الشرق الأوسط. إنهم يقتلوننا لأنهم يرغبون فى التخلص منا. ويعد الارهاب عاملا ثابتا. أما المتحول فيكمن فى سياسة محاربة الارهاب. وأومن أن محاربة الارهاب لا تقتضى مواجهة المنفذين فحسب وإنما تقتضى التصدى لمن يوفرون الحماية لمن ينفذون هذه العمليات.

س - إنك تقول الآن أن الارهاب يعد عاملا ثابتا، ولكنك ذكرت فى ظل الفترة التى تولت فيها حكومة رابين مقاليد السلطة أن مسيرة أوسلو هى التى تسببت فى التصعيد من الارهاب، ومن ثم فإن هناك علاقة بين المسيرة السياسية وبين الارهاب.

ج - إن صفقة أوسلو كانت صفقة بسيطة، فكانت هذه الصفقة تقضى بحصول عرفات على الأرض فى مقابل قيامه بالعمل ضد الارهاب، ولا وجود لمثل هذه الصفقة. فإما إن عرفات لا يستطيع القيام بهذا الدور، وعندئذ فإن المنطق الذى تحكم فى أوسلو يعد مرفوضا أو أنه يستطيع التصدى للارهاب، ولكنه لا يرغب، وعندئذ فمن الضرورى ممارسة الضغط. وسنعمل ضد منفذى الارهاب اينما وحيثما كانوا.

س - هل يشمل هذا الأمر منطقة (A) كما رأينا فى طولكرم؟

ج - أينما وحيثما كانوا. إن الاعتبار الرئيسى الذى اضعه نصب عينى يتمثل فى توفير الاحساس بالأمن لمواطنى إسرائيل، فسنقوم باعتقال من نتشكك فى علاقتهم بالارهاب فى المناطق التى نسيطر عليها، وسنقوم بفرض الحصار.

س - ما ردك على من يقولون إن الأرهاب مرتبط بجمود المسيرة السياسية؟

ج - من الضرورى أن نجرد العمليات الفدائية من تلك الشرعية التى يوفرها البعض، فلا شئ يبرر الارهاب، فقليلا ما يتأثر الارهاب بالمسيرة السياسية، فالارهاب يعد مثل الجريمة المنظمة، ولكنه ليس مثل الجريمة التى تنبع من الظروف التى ينشأ فى كنفها المجرمون. وتنبع جدوى مكافحة الجريمة المنظمة من فرض القانون ومن نشاط الشرطة. وسيختفى الارهاب عند مواجهته بصرامة.

س - هل تشعر بالأسى لأنك كنت أعلنت أنك نجحت فى وقف الارهاب

ج - حقاً لقد شهد العام الماضى تراجعا ملموسا فى الارهاب، ولكن هذا الأمر لا يضمن أننا لن نشهد أية عمليات فدائية فى المستقبل، ومن الضرورى أن نمارس الضغط وأن نفرض العقوبات على من يوفرون الحماية للارهاب.

س - كيف يمكنك تفسير أن ايهود اولمرات لم يخبرك بأنه تم التصديق على البناء فى راس العامود؟ فهل تعتقد أنه يوجد دافع واحد لقيامه بهذا الأمر أى أنه يرغب فى منافستك فى الانتخابات القادمة؟

ج - أعتقد أن هذا الأمر لا يعدو كونه خطأ سيتم بالتأكيد اصلاحه، ولا أعتقد أنه يوجد دافع بعينه وراء هذا التصرف. وأعربت عن رأيى فى أنه من الضرورى أن يتخذ أى قرار بشأن بناء حى جديد حتى ولو كان صغيرا مثلما هو الحال فى رأس العامود من قبل الحكومة، ومن قبل رئيس الوزراء، وألا يكون

مجرد قرار محلى.

س - طرح موضوع رأس العامود بعد مضى يوم واحد فقط على قانون الجولان أفلا ترى أن تزامن هذين الموضوعين فى نفس الوقت يرسخ من الاحساس بأن الحكومة لا تعمل على نحو سليم؟

جـ - لا أرى أية علاقة بين الموضوعين فالموضوع الأول لم يطرح لأية مناقشة حكومية. أما الموضوع الثانى فقد طرح لمداولة حكومية خلال اجتماعى مع الوزراء ورؤساء الكتل الائتلافية. وقررنا خلال تلك الجلسة تغيير قرار لجنة الوزراء للتشريع، والسماح بحرية التصويت بشأن الجولان. وقد اعطى البعض هذا الموضوع ابعادا ضخمة لا يستحقها. وقد أبدت على نحو شخصى إجراء استفتاء شعبى لحسم موضوع التوصل إلى تسوية سلمية مع سوريا، ولم أغير موقفى.

س - توجد علامات عديدة تبشر بأن الولايات المتحدة تبحث امكانية تكليف دينس روس بطرح المقترحات على نحو يستلزم إما قبولها بالكامل أو رفضها رفضا مطلقا، وأن هذه المقترحات ترتبط بوقف المستوطنات، والحصول على بعض المطالب من الطرف الفلسطينى، فما رأيك فى مثل هذه الفكرة؟

جـ - لا أعتقد أن مثل هذه الطريقة تتبع الآن، فالولايات المتحدة لا تفرض وصايتها علينا، وإنما هى شريكتنا، كما أنها شريكة للفلسطينيين بغرض التوصل إلى تسوية متفق عليها. ويعد الاتفاق بشأن هذه التسوية أمرا ضروريا حيث إنه من الضرورى أن يتم التوصل إلى التسوية عبر التشاور وليس عن طريق قيام طرف ما بإملاء إرادته على الطرف الآخر. وأتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم موقفنا، ومن المحتمل ألا تكون تتفهم موقفنا فقط.. وآمل أن يكون التشاور مستمرا، وألا نكتفى بسياسة أحادية الجانب.

س - يذكر الفلسطينيون أن استئناف اللجان القديمة لا يعنى أنه تم استئناف المفاوضات الرئيسية، وأن موضوع «هارحوما» مازال مطروحا، ولكنك تعتقد أن هذا الموضوع قد حسم.؟

جـ - أعتقد أن تلك الآمال التى عقدت على إلغاء مشروع «هارحوما» كانت آمالا واهية، وحينما طرح الفلسطينيون هذا المطلب فقد كان ومازال غير واقعى، ولي له أى أساس، وسنستمر فى البناء فى «هارحوما».

س - يتخوف الفلسطينيون من أن يكون الغرض الحقيقى من توسيع المستوطنات متمثلا فى فرض سياسة الأمر الواقع قبل البدء فى مرحلة التسوية النهائية؟

جـ - لا وجود لمثل هذا الأمر. حقا إننا نشيد المستوطنات، ولكن أية مساحة تشغلها المستوطنات فى المنطقة. إن مجمل المساحة التى أعطاها اتفاق أوسلو للفلسطينيين لا تتعدى ٢,٨٪ من مجمل أراضى يهودا والسامرة. وفيما يتعلق بالمستوطنات فإنها تشغل مساحة أقل بكثير من المساحة المخصصة للفلسطينيين، وليس لهذا الأمر أية تبعات استراتيجية على الأراضى التى مازالت غير مأهولة بالسكان التى من الضرورى التفاوض بشأنها، ومن ثم فإن ذلك الزعم الذى مفاده أن الغرض من المستوطنات يتمثل فى فرض سياسة الأمر الواقع يعد زعما أحمق من الناحيتين الفعلية والسياسية خاصة أنه يتعين على من يزعم بضرورة وقف بناء المستوطنات أن يتحدث أيضا عن حتمية وقف البناء فى قلقيلية، وجنين، ونابلس. ولذلك فإن هذا الزعم الخاص بالاستيطان يعد زعما واهيا.

س - يزعم ياسر عرفات أن رابين كان قد وعده بعدم البناء خارج المستوطنات بمسافة خمسين مترا؟

جـ - ليس هناك وجود لمثل هذا الوعد، فقد اطلعنا على كل البروتوكولات والمداولات ووجدنا أن رابين كان قد أعلن أمام الكنيست أن اتفاق أوسلو لا يحول دون قيام الحكومة بالبناء فى المستوطنات الموجودة بالفعل، أو دون بناء أية مستوطنات جديدة وفى كل أنحاء القدس. والأمر الغريب حقا هو أن الفلسطينيين الذين لا يتوقفون عن انتهاك أوسلو لا يتوقفون عن الزعم بأننا ننتهك الاتفاق. وأود معرفة أية انتهاكات قمنا بها على وجه الدقة ضد اتفاق أوسلو.

س - إنهم يشيرون على سبيل المثال إلى أنه لا يوجد ممر آمن، وأنه لا يوجد ميناء فى غزة، كما أنه لا يوجد مطار.

جـ - يتضمن اتفاق الخليل التزامات كل طرف على وجه الدقة فقد تعهد الفلسطينيون بوقف أعمال الاثارة، والعنف، والحفاظ على المناطق الفاصلة فى الخليل، وقيام الشرطة الفلسطينية بممارسة مهامها ضد مثيرى الشغب والارهابيين، والاعتراف بإلغاء الميثاق الفلسطينى، وتسليم القتلة. وهذه التعهدات غير قابلة للتفاوض. وقد تعهدنا فى المقابل بإعادة الانتشار فى الخليل، وقمنا بالفعل بتنفيذ هذا الأمر، وفى المقابل فلم ينفذ الفلسطينيون أى تعهد من التعهدات التى قطعوها على أنفسهم. وفيما يتعلق بسائر المواضيع التى أشرت اليها فقد تعهدنا بدخول المفاوضات ولكننا لم نضمن نتائج المفاوضات، فترتبط النتيجة باستعداد الفلسطينيين للتسليم بالشرط الرئيسى فى اتفاقيات أوسلو والخاص بأن تكون لإسرائيل السيطرة على هذه الممرات. ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل الخاصة بتنفيذ هذا المبدأ.

س - ماذ يعنى بحث موضوع الممر الأمن منذ عام ١٩٩٣

جـ - لا يعنى هذا الأمر شيئا، فلم نرجئ بحث هذا الموضوع، وكما يبدو فقد أرجأت حكومة رابين - بيريز بحيث هذا الموضوع، وفى المقابل فقد وافقنا على تشكيل اللجان لإجراء المفاوضات التى تعهدنا بها.

س - هل وعدك الفلسطينيون فى مقابل تشكيل اللجان بتنفيذ كل الأمور التى لم يتم تنفيذها؟

جـ - لقد وعدوا، ولكنهم لم ينفذوا، ولا يتوقفون عن بيع بضاعتهم لنا، ومن ثم فحينما يتم استئناف المفاوضات السياسية المتعلقة بالتسوية النهائية فمن الضرورى أن نترقب التطبيق العملى للمقترحات، وأن نتابع النتائج. ومن المستحيل أن نكتفى بتقديم الوعود لهم وألا ننفذها مرة تلو الأخرى. وفى غضون هذه الفترة فإننا نطالب السلطة الفلسطينية بتسليم عشرين معتقلا، ولكن لم يتم تسليمهم. وقد أطلقت السلطة الفلسطينية سراح ١٥٠ عضوا من

حركتى حماس وجهاد كان لهم دور مباشر أو غيرمباشر فى العمليات الفدائية التى وقعت ضد إسرائيل، ولم يتم اعتقالهم ثانية. ولقد حان الوقت الذى يتعين فيه على السلطة الفلسطينية تنفيذ الوعود.

س - هل تعتقد أن الأمريكيين سيحرصون على ابعاد انفسهم عن المسيرة؟

ج - لا أعتقد أنه من الممكن أن يتوافر مثل هذا الخيار للولايات المتحدة الأمريكية طوال الوقت خاصة أن منطقة الشرق الأوسط تعنيهم، وأتصور أنهم سيستمرون فى المشاركة فى المسيرة. ومجمل الوضع هو أن مصالحنا ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية متطابقة.

س - هل تتفق مع تلك الرؤية التى مفادها أن التوصل إلى أية تسوية نهائية مع الفلسطينيين يستلزم أن تتوصل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى تفاهم بشأن الخطوط العامة للتسوية؟

ج - هذا الأمر مطلوب، ولكنه ليس ضروريا. إن ما حدث مع الحكومة السابقة يتمثل فى أنها وضعت نصب عينيها خطة الغرض منها التعامل مع غزة وأريحا، وكان هذا الجزء بسيطا، ولكن اتضح فى الحقيقة أنها تسير نحو اتفاق سيعيدنا إلى خطوط ١٩٦٧ مع بعض التغييرات الطفيفة.

س - إنك تذكر الآن أن الجانب البسيط هو الذى تحقق فى مسيرة أوسلو، وأن الجميع كان يؤيد هذا الجانب، ولكنك ذكرت فى ذلك الحين أن ما حدث يعد كارثة، وترفع الآن شعار خطة آلون مع بعض التعديلات.

ج - لم تتمثل القضية فى غزة وأريحا، وإنما تمثلت فيما سيلى هذه المرحلة، وقد تطورت الأمور على النحو الذى حذرت منه أى أنها تطورت على نحو يؤدى إلى اقامة دولة فلسطينية فى قلب الوطن، وفى داخل حدود ١٩٦٧، هذا الأمر الذى يعنى تقسيم القدس. ويتعين علينا حاليا التقدم صوب تسوية يمكننا التعايش معها. وكان مشروع آلون من بين المقترحات التى تقدمت بها بغرض تحقيق السلام الداخلى، ولتوحيد الصف، هذا الأمر الذى لا يقل أهمية عن الأمن القومى. ويتعين علينا أن نبذل كل ما فى وسعنا للحيلولة دون التمزق الداخلى، وأعتقد أنى قطعت شوطا طويلا حتى توصلت إلى هذه الخطة التى عرضتها خاصة أنها تتماشى مع طبيعة الآمال والأحلام التى نشأت عليها، كما أنها لصالح التسوية التى أعتقد أنه من الممكن أن تلتف جموع الشعب الإسرائيلى من حولها.

س - ألا يعنى حديثك عن خطة آلون المعدلة أنك تتبنى فكرة التسوية الاقليمية، تلك الفكرة التى طرحها حزب العمل منذ ثلاثين عاما والتى رفض الليكود التسليم بها؟

ج - لا أستخدم مصطلح التسوية الاقليمية خاصة أن هذا المصطلح يعنى وجود سيادتين، وأرفض قيام أية سيادة عربية غربى الأردن حيث إن وجود مثل هذه السيادة يعنى السماح بوجود جيش عربى. وتتمثل القضية الحقيقية والمطروحة حاليا خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى كيفية رسم حدود قاطعة بين الآمال وبين حق تقرير المصير.

ولقد قرأت مؤخرا كتاب دانيال باتاريك - موينهن الذى تطرق فيه إلى حالة الفوضى التى تعم الحياة السياسية، ووصف فى عمله مرة تلو الأخرى طبيعة القضايا المشابهة «للقضية الفلسطينية» فى عشرات الدول عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، ووجد أنه لا تتعامل أية جهة مع مثل هذه القضية على هذا النحو البسيط الذى نتعامل به خاصة أننا نقول «ليست هناك أية مشكلة. فسنحل قضية الآمال القومية المتناقضة عبر منح الطرف الآخر جميع مركبات السيادة فى داخل أراضينا». ولم أجد حتى الآن شعبا يعرب مثلنا عن استعداده للتخلى عن مكاسبه القومية الأولى على أمل التوصل إلى تسوية.

س - إذا كنا أقوياء فأليس من الممكن أن يخضع هذا الأمر للسيطرة؟

ج - إذا كانت أية دولة تتطلع إلى التسلح مثلما يعلن الفلسطينيون فإن مثل هذه الدولة ستستمر فى التسلح فى حال إقامتها، وبالتالى فيتعين عليك فى كل مرحلة أن تقرر ما إذا كان من الأحرى شن الحرب أم خرق الاتفاق بسبب أى انتهاك جزئى. ونجد فى الوقت الحالى صعوبة فى الاشراف على ما يحدث.

س - ماهو الحد الأدنى للمطالب التى يحق للطرف الثانى طرحها؟

ج - أعتقد أن الأمر الرئيسى لا يتمثل فى النقاش الشرعى الخاص بالأرض، وإنما يتمثل فى التحديد السليم للصلاحيات. والصيغة التى أتبناها تدعو إلى تقسيم قضية صلاحيات الفلسطينيين إلى ثلاث مجالات فمن الممكن أن تكون معظم الصلاحيات الخاصة بمجال إدارة الشئون الداخلية للفلسطينيين فى أيدى الفلسطينيين. ويتولى الفلسطينيون حاليا إدارة ٩٩٪ من شئون السكان الفلسطينيين إذا ما وضعنا فى اعتبارنا عدد السكان الذين سيصبحوا تابعين للسلطة الفلسطينية، ولذلك فإن قضية السيطرة على شعب آخر غير واردة. أما المجال الثانى من الصلاحيات فإنه يخص الصلاحيات المشتركة وأعنى به مواضيع الحفاظ على البيئة على سبيل المثال. أما المجال الثالث والأكثر أهمية فيتمثل فى تلك الصلاحيات التى نرى أنها تدخل فى مجال السيادة والتى نرى أنه من الضرورى أن تظل فى أيدى إسرائيل.

س - لم يرد فى مشروع آلون المعدل وفقا لما نشر أنه من الضرورى أن تظل كل مستوطنة يهودية تحت سيطرة إسرائيل؟

ج - لم أتطرق إلى تفاصيل هذا الموضوع، ولكنى لا أقصد بالتأكيد إزالة المستوطنات.

س - هل من الممكن أن توضع مستوطنة يهودية تحت سيادة فلسطينية دون أن تتم إزالتها؟

ج - لا أحدد هنا إطار المفاوضات، وأعتقد أنه من السابق لأوانه بحث هذا الموضوع، من ناحية المضمون، وقد بدأنا فى هذه المداولات فى مجلس الوزراء.

س - لقد تضاءلت حالة الاستقطاب السياسى فى إسرائيل للغاية، ويسود حاليا انطباع مفاده أن الجميع يتحدث عن التسوية؟

ج - يسود لدى انطباع مخالف إذ إننى أفكر فى أن إطار المشروع الذى نطرحه حاليا للتسوية النهائية سيؤدى إلى توحيد غالبية صفوف الشعب. وأود أن أشير هنا إلى أن حزب العمل تجنب أيضا تنفيذ التعهد الشفهى الذى قدمه للفلسطينيين قبل

الانتخابات والذى كان مفاده أنهم سيحصلون على ٩٠٪ من الأرض وأنهم سيصلون إلى حدود يونيو ١٩٦٧.
س - كيف أنت واثق من أنهم أخبروا الفلسطينيين بهذا الأمر؟
ج - أخبرنا الفلسطينيون بأنهم تفهموا هذا الأمر.
س - وهل تثق فيما يقوله عرفات بخصوص هذا الموضوع؟
ج - لم أذكر أن عرفات أخبرنى بهذا الأمر.
س - إذن من قال لك هذا؟
ج - آخرون يعرف عنهم قول الحقيقة وأثق فيهم.
س - إن القضية المثارة لدى الجميع تتمثل فيما إذا كان نتنياهو يدرك طبيعة المخاطر التى ستنفجر فى حالة ما إذا لم تعد مسيرة السلام إلى مسارها الطبيعى، فهل تعتقد أن عدم استئناف مسيرة السلام سيفجر بعض المخاطر الاقليمية؟
ج - بالتأكيد فنحن نعيش فى منطقة خطيرة للغاية، ولكن فمن الخطورة بمكان أن نقع فى فخ الأوهام التى مفادها أننا سننعم بالأمن فى حالة الاستجابة للمطالب الفلسطينية.
س - ليس هناك أى وجود للمحادثات مع سوريا منذ ما يربو على عام فهل تخليت عن صيغة «لبنان أولا»، وهل تتفهم الآن أنه لابد من أن تشمل الصفقة، كلا من سوريا ولبنان فى ذات الحين؟
ج - كنت سأشعر بالسعادة عند تقسيم الصفقة، ولكنى لا أعتقد أن مثل هذا الأمر يعد أمرا عمليا خاصة أنه من الواضح أن الحكومة اللبنانية لا يمكنها أن تنشر قواتها فى الجنوب لتشكل حاجزا فى مواجهة حزب الله دون الحصول على الضوء الأخضر من سوريا. وبطبيعة الحال فإن سوريا لن تعطى هذا الضوء دون التوصل إلى اتفاق شامل.
س - حتى متى يمكن لهذا الجمود أن يطول؟
ج - آمل أن نتقدم نحو المفاوضات مع سوريا، ولكن فليس من الممكن أن تؤدى رقصة «التانجو» بمفردك، فليس من الممكن أن أكتفى برغبتى فى المفاوضات.
س - ألا تتخوف من أن يؤدى الجمود إلى تفجر الوضع ونشوب الحرب؟ فهل من الممكن أن نكتفى بالاعتماد على قدرة إسرائيل على الردع لمدى عشر سنوات؟
ج - أفضل بالتأكيد التقدم على درب المفاوضات مع سوريا، ولكن ليس بأى ثمن، ومن الضرورى أن تضع سوريا فى اعتبارها أن إسرائيل تعد أقوى دولة فى منطقة الشرق الأوسط، بل وأنها واحدة من اقوى الدول فى العالم، ولا أقترح على أحد التفكير فى خيار إملاء أى موقف على إسرائيل بالقوة، فلدينا جيش شديد البأس، وإصرار ضخم على التقدم صوب السلام، ولكن ليس تحت أية تهديدات، وقد أثبتنا هذا الأمر.
س - هل ستصدق إسرائيل عى الميثاق الداعى إلى عدم نشر اسلحة كيمائية؟
ج - إننا نبحث حاليا هذا الموضوع.
س - أى شئ يوحد الليكود إذا ما استثنينا حلم تحقيق أرض إسرائيل الكبرى؟
ج - من الضرورى أن يضع الساسة فى الحسبان الواقع، وألا يكتفوا بالأحلام والأمنيات.
س - ما حلمك الجديد؟ وماذا بشأن القدس؟ والتاتشرية؟ وهل من الممكن أن نحقق ازدهارا اقتصاديا دون السلام؟
ج - بادى ذى بدء إننا سنحافظ على حقنا فى الاستيطان فى هذه الأرض. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادى فإننى أرى أن إسرائيل دولة ذات طابع مختلف. وتعيش إسرائيل حاليا ثورة ضخمة، ومع هذا فلم تتحقق الثورة التكنولوجية أو الليبرالية الاقتصادية بالكامل. إننا نحدث هذه الثورة فقد قمنا خلال العام بالسير فى مسيرة الخصخصة على نحو أسرع مما قامت به الحكومة السابقة. إننا نحطم السيطرة على الإعلام، النقل والأراضى، إننا نؤمن بالمستقبل الاقتصادى لهذا الشعب الذى تكمن فيه عبقرية الابداع الكامن فى الغنى البشرى. أومن أن إسرائيل تنتظر مستقبلا مزهرا.
ويقول البعض لى أن هذا المستقبل لن يتأتى دون السلام. ويجب أن نشير فى البداية إلى أن السلام مرغوب، وأننا نسعى لتحقيقه بكل قوانا، ولكن من يعتقد أن الاقتصاد ينمو فقط فى ظل السلام فإنه لا يتفهم معنى النمو الاقتصادى الحقيقى ففى عهد التكنولوجيا المتقدمة فإن قضية الاستقرار أو عدمه تعد قضية تكنولوجية من الطراز الأول. إن المستثمرين يأتون إلينا من كل الدول بالرغم من أنهم يطالعون تلك التحليلات التى تتحدث عن أن السلام قد قضى عليه قضاء مبرما، ولكنهم يأتون الينا لاستثمار مئات الملايين والمليارات من الدولارات. وإذ يتساءل المرء لماذا يأتون إلى هنا فالسبب كامن فى أنهم يدركون أنه ليس من الممكن أن يتنازلوا عن الطاقة الحيوية الكامنة هنا.
ومن جهة أخرى فإن الخمسين عاما الماضية شهدت استقرار الاقتصاد فى تشيكيا، وبلغاريا وبولندا، أى أن الاقتصاد استقر فى الدول التى لم تعرف التطور الاقتصادى فى حين أن الاقتصاد لم ينعم بالاستقرار فى دول مثل تايوان التى كانت تتعرض إلى تهديد الصين، وهونج كونج التى كان مستقبلها غامضا، وكوريا الجنوبية التى كانت تتعرض إلى تهديد مستمر من كوريا الشمالية التى كانت تتسلح بالأسلحة غير التقليدية، ومع هذا فقد شهدت هذه الدول نموا اقتصاديا ضخما بسبب الحريات والليبرالية.
إن الشرط الأساسى للنمو الاقتصادى كامن فى إدارة الاقتصاد على نحو صحيح. أما الشرط الثانى فى الأهمية فيتمثل فى السلام، وأهتم بالسلام من أجل السلام وليس من أجل الاقتصاد. إن الاسهام الأول للاقتصاد يكمن فى السياسة الليبرالية التى نتبعها حاليا. والاسهام الأول للسلام يكمن فى تمسكنا بأسس الأمن و«التبادلية» التى ليس من الممكن أن يقوم بدونها أى سلام حقيقى.

مقياس السلام لشهر يوليو

هآرتس ١٩٩٧/٨/٤

أجرى مقياس السلام لشهريوليو يوم الأربعاء الماضى وبعد مضى بضعة ساعات على تلك العملية الفدائية التى وقعت فى سوق «محنيه يهودا» وكان لتلك العملية تأثير بلا شك على من وجهت لهم الأسئلة. وتشير المعطيات إلى حدوث انخفاض ملحوظ فى معظم مكونات مقياس السلام وهذا بالمقارنه بالشهور الماضية بل وبالمقارنة بمقاييس السلام التى اجريت عقب العمليات الفدائية التى وقعت خلال السنوات الماضية. ويجب أن نؤكد فى هذا المقام على حدوث انخفاض حاد فى مدى ثقة الشعب فى فرص التوصل إلى سلام مع العرب. ومع هذا فإن الصورة الكلية القائمة على معطيات استطلاع يوليو ليست أحادية الجانب إذ أنه بينما ازدادت نزعة التشكك فى امكانية تحقيق السلام فإن قلة قليلة من مجمل الشعب تعتقد أن وقف المحادثات ومحاولات التفاوض مع العرب ستؤدى إلى وقف الارهاب أو تقليصه. وتعتقد الغالبية القاطعة فى المقابل أن الارهاب سيستمر فى مثل هذه الحالة أى كما هو الوضع عليه الآن أو أنه قد يزداد حدة. وعلاوة على هذا فإن عدد مؤيدى التوقيع على اتفاقية سلام على نحو يتماشى مع مبادئ أوسلو يفوق عدد المعارضين حتى على افتراض أن الارهاب قد يستمر حتى بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل. ويعنى هذا الأمر أن الرغبة فى تحقيق السلام تفوق نزعة التشكك فى إمكانية تحققه.

وبينما قدر مقياس السلام لشهر يونيو الماضى بـ ٦٢,٥ نقطة فقد تدنى هذه المرة ليقدر بـ ٥٠,٩ نقطة. وحقا فإنه انخفض على هذا النحو إلى أدنى درجاته منذ أن تم البدء فى اجرائه منذ شهر يونيو ١٩٩٤. ويكفينا أن نشير فى هذا المجال إلى أن مقياس السلام قدر فى شهر يناير ١٩٩٥ الذى وقعت فيه تلك العملية الفدائية الضخمة فى مفرق بين ليد بـ ٥٢,٥ نقطة. وعلاوة على هذا فحيننا نبحث مؤيدى السلام الحالى على نحو مستقل أى عند بحث مدى تأييد مسيرة السلام مع العرب، ومدى الايمان بفرص تحقيق السلام يتضح أن الانخفاض فى معدل الايمان بفرص تحقيق السلام أكثر حدة من الانخفاض الذى طرأ على نسب مؤيدى السلام.

ونتيجة للفروق فى معدل الانخفاض سالف الذكر فقد ازدادت أيضا الهوة فيما بينهما، تلك الهوة الآخذة فى الاتساع الأمر الذى أشرنا إليه اكثر من مرة فيما مضى، ومن ثم فبينما أعرب ٧٠٪ من مجمل الجمهور عن تأييده لمسيرة السلام حتى بعد وقوع العملية الفدائية الأخيرة فقد بلغت نسبة المؤمنين بفرص تحقيق السلام ٢٣٪ فقط فى حين أن ٦١٪ من الجمهور يعتقد أنه لن يتحقق السلام. وتدل هذه الفجوة الضخمة على تلك المعضلة التى يتعرض لها معظم المواطنين اليهود بالدولة. وتتمثل هذه المعضلة فى أن الرغبة فى تحقيق السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالمخاوف من أن يكون الحديث عن السلام ضربا من الوهم.

وفيما يتعلق بمقياس السلام نجد أنه قد طرأ أيضا انخفاض على مركبيه، وإن كان هذا الانخفاض قد حدث على نحو أكثر اعتدالا فبينما بلغت نسبة مؤيدى اتفاق أوسلو فى شهر يوليو بـ ٣٨,٣٪. انخفضت نسبة المؤمنين بأن الاتفاق سيؤدى إلى تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين من ٤٥,٦٪ إلى ٣٩,٦٪. كما انخفض المقياس بأسره والقائم على هذين المركبين من ٥٠,٢٪ إلى ٤٦,١٪.

وفيما يتعلق بمسار السلام مع سوريا فلم يطرأ كما هو متوقع أى تحول ضخم على هذا الصعيد إذ انخفضت النسبة من ٣٦,٦٪ إلى ٣٥,٦٪ خاصة أنه لم تطرأ على هذه الساحة أية تحولات جذرية. ومع هذا فمن الواجب أن نؤكد فى هذا المقام على أن هذا المقياس يشهد تدنيا مستمرا باستثناء بعض الذبذبات البسيطة على مدى الثلاث سنوات الماضية أى منذ أن تم البدء فى بحث هذا الموضوع الخاص بسوريا. ويدل هذا الأمر على أن غالبية الشعب تعارض على نحو مستمر التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا خاصة إذا كان هذا الاتفاق يعنى الانسحاب الشامل من هضبة الجولان.

وبالرغم من أن تلك العملية الفدائية التى وقعت فى سوق «محنيه يهودا» قد زعزعت كما هو متوقع من تأييد الشعب لمسيرة السلام ومن ايمانه بفرص تحقيقه فمن الواضح أنه حينما يسأل الشعب عن مواقفه بشأن بعض القضايا المحددة فإن تأثير مثل هذه العمليات الفدائية يكون محدودا، ومن ثم فحينما سئل من شملتهم هذه الدراسة هل تؤيد أم تعارض بناء حى يهودى فى منطقة رأس العامود بالقدس الشرقية فقد اعرب ٢٤,٧٪ من

وجه لهم السؤال عن تأييدهم للاستمرار فى البناء فى الوقت الراهن فى حين أعرب ٣١,٨٪ منهم عن تأييدهم للبناء على نحو مبدئى، ولكنهم يعتقدون أنه من الأفضل ارجاء البناء حاليا. وفى المقابل فيعارض ٣٧,٣٪ البناء فى أى حال من الأحوال أى أن الغالبية تعارض البناء حاليا.

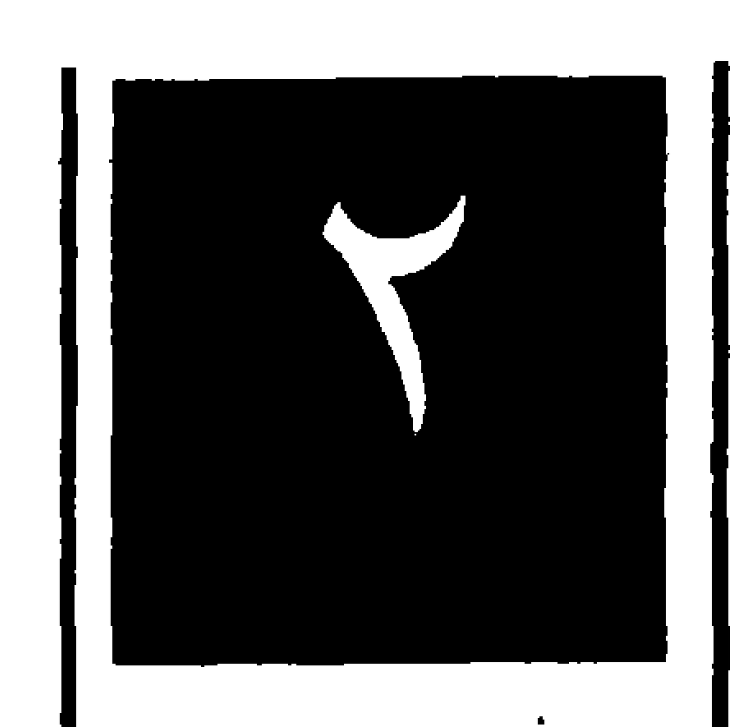
ويمكننا فى هذا المجال أن نزعم أن مواقف الشعب بشأن رأس العامود قد تأثرت أيضا بمواقف حكومة نتنياهو التى أعربت عن معارضتها للبناء فى الحال، ومن ثم فمن المثير التعرف على مواقف الجمهور بشأن البناء فى «هارحوما» خاصة أن البناء فى هذه المنطقة تم بمبادرة من الحكومة الحالية. وتظهر المعطيات أن ٣٦,٨٪ من الجمهور يؤيد البناء الآن فى حين أن ٣١,٦٪ منه يرى أنه من الواجب إرجاء البناء. وفى المقابل يعارض ٢٦,٨٪ من الجمهور البناء فى هارحوما بأى حال من الأحوال. ويعنى هذا الأمر أنه بالرغم من أن نسبة مؤيدى البناء فى الحال فى «هارحوما» تفوق كما توقعنا نسبة مؤيدى البناء فى رأس العمود فى غالبية الجمهور أى ٥٨,٤٪ منه تعارض هذا الأمر. وعلاوة على هذا فحينما عرضنا سؤالا شبيها بهذا السؤال فى شهر فبراير الماضى أى منذ بضعة أشهر فقد اتضح من الاجابات أن ٤٠,٦٪ من الجمهور يؤيد البناء بكل الأحوال، وأن ٣٠,٦٪ تفضل ارجاء البناء، وأن ٢١,٥٪ تعارض البناء فى جميع الأحوال. ويعنى هذا الأمر أن نسبة معارضى البناء آنذاك والتى كانت تقدر بـ ٥٢,١٪ كانت أقل من نسبة المعارضين حاليا.

وكان من بين مظاهر عدم تأثر الجمهور بالعملية الفدائية الأخيرة أنه لا يرفض رفضا مطلقا جهود السلام فحينما سئل الجمهور عما إذا كان مستعدا لاقامة دولة فلسطينية فى حالة ما إذا كانت إقامة هذه الدولة ستزيل آخر عقبة تحول دون تحقيق السلام الحقيقى بين إسرائيل والفلسطينيين فقد أعرب ٥٥,٦٪ ممن وجه لهم هذا السؤال عن موافقتهم على اقامة الدولة فى حين أعرب ٤٠٪ عن معارضتهم. وحينما وجه هذا السؤال إلى الجمهور فى شهر مارس الماضى فقد أعرب ٥٠,٣٪ عن موافقتهم فى حين قدرن نسبة المعارضة بـ ٤٥٪ ويعنى هذا الأمر أن نسبة مؤيدى اقامة دولة فلسطينية قد ازدادت رغم وقوع العملية الفدائية الأخيرة.

ويمكننا أن نتفهم معارضة الجمهور للبناء فى القدس الشرقية، وتأييده الضخم لاقامة دولة فلسطينية على ضوء تفهم الجمهور لطبيعة تأثير وقف المفاوضات مع الفلسطينين على الارهاب. وفيما يتعلق بالارهاب فإن ٨,٢٪ من الجمهور يعتقد أن وقف المفاوضات سيؤدى إلى وقف الارهاب. وفى المقابل فإن ١٠,٢٪ يعتقد أن وقف المفاوضات سيؤدى إلى التقليل من العمليات الارهابية. وفيما يتعلق بمن يعتقدون أن الارهاب سيستمر فإنهم مختلفون حول مدى الحدة التى ستكون عليها العمليات الارهابية فى حالة وقف المفاوضات فيعتقد ٣٩,٢٪ من الجمهور أن العمليات الارهابية ستكون على ماهى عليه فى حالة وقف المفاوضات، وفى المقابل يعتقد ٤١,٧٪ من الجمهور أن العمليات الارهابية ستكون أكثر حدة.

ويمكننا على نحو آخر قول أن الجمهور يرفض ذلك الزعم الذى مفاده أن الارهاب مرتبط بمسيرة السلام فلا تؤمن غالبية الشعب أن الارهاب سيتوقف فى حالة التوقيع على اتفاقيات سلام مع العرب. وفى المقابل فإن ١٣٪ منهم فقط يؤمنون بمثل هذه الامكانية. ويعتقد ٤١,٢٪ منهم أن الارهاب سيقل، كما يعتقد ٤٠,٧٪ أن الارهاب سيستمر كما هو الوضع عليه الآن أو أنه قد يزداد حدة. ويعنى هذا الأمر أن الجمهور يرى أنه لا راد لقضاء الارهاب حتى لو تم التوصل إلى اتفاقيات سلم مع الدول العربية والفلسطينيين. وقد يمكننا على ضوء هذه الخلفية تفهم لماذا تؤيد غالبية الجمهور (٤٦,٥٪ منهم) التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين حتى فى ظل الفترة التى يظل فيها خطر الارهاب قائما.

ويمكننا أن نستنتج من جميع المعطيات التى عرضناها فيما تقدم أنه بالرغم من انخفاض مقياس السلام فإن غالبية الجمهور يؤيد الاجراءات الفعلية التى تتخذ والتى من شأنها دفع مسيرة السلام ومن هنا فيدعو الشعب إلى وقف البناء فى القدس الشرقية بل ويعرب عن تأييده لاقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى لو لم يؤد اتفاق السلام إلى وقف الارهاب. ومما يبدو فإن الشعب متمسك بالسلام بالرغم من مخاوفه من أن تكون عصا السلام عصا واهنة



المسار السورى

نظرية المراحل التى يتبناها الأسد

معاريف ١٩٩٧/٨/١٨
أورى أفنيرى

مثلما هو الحال دائما، فقد تجاهلت معظم وسائل الإعلام الجوهر وركزت على المظهر أو القشور الخارجية. وأريد أن أسأل: ماذا قال الدراوشه بالضبط؟ وكيف حدثت قصة الحب بين طريف والأسد؟ وكم مرة قبل وليد صالح وجنتى الأسد؟ إن الاساس أو الجوهر يكمن فى السؤال الآتى: لماذا تمت دعوتهم للذهاب إلى دمشق؟

الاجابة التى لدى المعلقين هى أن الأمر كان بمثابة مناورة علاقات عامة من جانب الأسد من أجل أن يخلق انطباعا معينا فى العالم. ولكن هؤلاء المعلقين لم يشرحوا لنا ماذا يمكن أن يتغير فى صورة الأسد من دعوة بعض العرب لزيارة سوريا؟

وبكونى اتابع عن كثب العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فإنى استطيع أن اعلق على الأمور بشكل اكثر عملية. فعندما يقرر زعيم عربى، وليكن عرفات أو حسين أو الأسد ان يصنع السلام مع إسرائيل فإنه يجب أن يمر بعدة مراحل، ومن المستحيل الانتقال مرة واحدة من مرحلة عدم الاعتراف التام «بالكيان الصهيونى» إلى مرحلة عناق رئيس وزراء إسرائيل.

إن الزعيم الحذر - وهؤلاء الزعماء الثلاثة حذرين للغاية - يسعى إلى طمأنة الجماهير بواسطة اتخاذ خطوات صغيرة ومدروسة ويمكن شرحها فى نطاق الايديولوجية السابقة. هكذا تصرف عرفات. وأود أن اقول أن أول اتصال بين مبعوث منظمة التحرير الفلسطينية وبين شخصية عامة إسرائيلية صهيونية قد تم فى عام ١٩٧٤ عندما التقيت مع سعيد حمامى. وكنت فى ذلك الوقت عضو كنيست سابق، أى عضو رسمى فى الدولة الصهيونية وكنت مصرا امام الفلسطينيين على أنى صهيونى. وجاء حمامى من قبل عرفات وطلب منى أن اقدم تقريراً إلى رئيس الوزراء رابين.

وكان واضحا لى أن الاتصالات التى انضم اليها بعد مرور عامين اللواء احتياط ماتى بيلدولوفا الياف السكرتير العام السابق لحزب العمل وشخصيات رسمية أخرى كانت تهدف إلى تمهيد الطريق لاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل. ونفس الشئ ينطبق على اللقاء مع عرفات نفسه فى بيروت فى ذروة حرب لبنان، وكان أول لقاء لعرفات مع إسرائيل صهيونى. وقد اعلن عرفات خبر اللقاء على الملأ فى نفس اليوم. وبالاضافة إلى هذه الاتصالات كانت هناك قرارات تصدر فى المجلس الوطنى الفلسطينى وكانت معركة حامية الوطيس تدور فى المجلس حول صياغة هذه القرارات. ففى بداية الأمر تم التصديق على الاتصالات مع اليهود الذين يحاربون الصهيونية فى الظاهر والباطن. وبعد ذلك تم التصديق على الاتصالات مع القوى الديمقراطية التقدمية. وعندما اصبحت هذه الاتصالات علنية وواسعة النطاق كانت الارض ممهدة لاجراء مفاوضات مع حكومة إسرائيل. ومنذ اللحظة الأولى كان واضحا لى أن اصدقائى وأنا يمهدون الأرض للآخرين ولن نفوز نحن بأى شئ. وبالفعل لم تتم دعوة أى منا، لحضور حفل التوقيع على الاتفاق فى واشنطن.

والزعيم العربى الوحيد الذى لم يتبع اسلوب المراحل هو أنور السادات و لكنه فعل ذلك بعد أن حقق الانتصار الكبير والوحيد الذى حققه العرب فى ساحة المعركة ضد إسرائيل (عبور قناة السويس عام ١٩٧٣) وكان السادات أيضا يتمتع بحس رائع.

والأسد ليس السادات. فهو يمضى الخطوة بعد الخطوة، ودعوة اعضاء كنيست الدولة الصهيونية إلى دمشق تعتبر خطوة كبيرة فى طريق تهيئة الجماهير السورية للاعتراف بإسرائيل. واضطر المبعوث السورى الذى زار إسرائيل إلى الاختيار مابين الشيوعيين وبين أعضاء الكنيست الذين يمثلون الأحزاب الصهيونية. وفضل فى نهاية الأمر الصهاينة. وبقى الشيوعيين فى البيت. لماذا؟ لأن الهدف كان التوصل إلى مفاوضات مع الدولة الصهيونية.

ويدعى المعلقون الذين سبق ذكرهم قائلين: «ولكنهم لم يذكروا اسم إسرائيل على الاطلاق ولكنهم يتحدثون فقط عن عرب ١٩٤٨». هذا صحيح. وهذا التعبير يهدف إلى التهرب من ذكر اسم إسرائيل. ويجب ان نفهم ذلك أيضا على ضوء نظرية المراحل. فاليوم «عرب ١٩٤٨» «وغدا العرب فى الداخل» وبعد غد «العرب مواطنى إسرائيل». هذا هو الاساس، وأما الشئ الهامشى فهو ماقاله أعضاء الوفد أو مالم يقولوه. وإذا كانوا قد بالغوا فى اقوالهم فإن هذا يدل فقط على الضغط الشديد الذى يعيش فيه كل عربى إسرائيلى فى كل لحظة من حياته كمواطن من الدرجة الثانية وذو قومية تتعرض للقمع. وفى اللحظة التى يخرج فيها هذا العربى إلى العالم ويتخلص من الضغط فسوف يشعر بالنشوة والسعادة لبعض الوقت. وأنا أعرف المشكلة من جانب آخر، فعندما نتواجد كضيوف فى دولة عربية فإننا نميل إلى ارضاء المضيفين ونحاول ان ننسى ما نقوله فى إسرائيل. وكنت يقظا دائما لهذا الاغراء وكنت متوخى الحذر. وأعتقد أن بعض اعضاء الوفد فى سوريا يكونوا مثلى.

وهناك سؤال آخر يلوح فى الجو. إذا كان الأسد يريد السلام مقابل استعادة هضبة الجولان، لماذا لم يفعل ذلك مع رابين الذى اعلن ان عمق الانسحاب سيكون مثل عمق السلام؟ الرد بسيط للغاية: إن رابين نفسه لم يكن على استعداد لذلك. حيث لم يشأ أن يحارب فى جبهتين فى وقت واحد. فقد سار فى طريق أوسلو وكان ينوى ان ينهى الأمور مع السوريين بعد الانتخابات. ولم يتصور الأسد ان رابين سوف يقتل وأن بيريز سوف يخسر فى الانتخابات. وهل انتم انفسكم تصورتم ذلك؟

خطوط الرابع من يونيو فى ثلاث معارك

هآرتس ١٩٩٧/٩/٢

زئيف شيف

بعد أن طرح السوريون فى البداية المطلب بأن لا تكتفى إسرائيل بالانسحاب الشامل من هضبة الجولان فى إطار اتفاق السلام معهم، بل تنسحب أيضا للمواقع التى كانت عليها عشية حرب الستة أيام فى الرابع من يونيو ١٩٦٧، دار نقاش خاص فى قطاع المخابرات بهيئة الأركان العامة فى مسألة ماذا يقصد بالتحديد حينما يتحدث عن خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.

لقد كانت الآراء بين المتفاوضين مختلفة. فقد رأى المعتدلون فى الطلب السورى نوعا من التصديق الإسرائيلى يبرهن على إنجاز سورى بالمقارنة بما أنجزه المصريون فى اتفاقية السلام مع إسرائيل. والمتشددون قالوا أن الأسد يضع عينيه على كل المناطق المنزوعة، تلك التى كانت فى أيدى سوريا قبيل الحرب فى عام١٩٦٧ وربما أيضا مناطق منزوعة أخرى تعتبر جزءاً من مساحة أرض إسرائيل المنتدبة (وقت الانتداب). والأمر الصعب على الخبراء هو أنه فى جميع شهور المفاوضات لم يصف السوريون ماهى مواقع الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. كما لا توجد أيضا خريطة سورية رسمية تحدد ذلك الخط.

ولكن من الواضح أن الأسد قال مع ذلك أمرا ما ففى مباحثاته العديدة مع طاقم السلام الأمريكى قام بالتركيز اساسا فى موضوع واحد، وأكثر تحديدا، فى قطاع أرض واحد، بحديثه عن خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ وهى منطقة الحمه والمنطقة المزروعة حولها، والتقييم هو أن الأسد يولى هذه المنطقة أهمية رمزية، على مايبدو بسبب وجود بلدة عربية (على الرغم من وجود نشاط يهودى فيها قبل حرب الاستقلال (١٩٤٨)، بما فى ذلك الفندق الذى يمتلكه اثنان من اليهود).

لقد احتلت الحمة بواسطة السوريين فى حرب الاستقلال. وقبل ذلك كانت وحدات أردنية قد تسللت للمكان. وقد اتاحت اتفاقية وقف النار لإسرائيل أن ترسل للمكان دوريات شرطة، ولكن الأمر لم يستغل تقريبا. والسيطرة السورية التامة على المكان كانت فى أبريل ١٩٥١، عندما أرسلت إسرائيل للمرة الأولى دورية كبيرة (رجال جيش فى زى شرطة) وتم اطلاق النار على سبعة من رجالنا من قبل السوريين. ومن هذه المرحلة بدأت المعركة على المناطق المنزوعة (بما فى ذلك معركة تل موطيلا وطرد السكان العرب من عدة قرى).

ومن الواضح أن إسحاق رابين أدرك أن الأسد يولى أهمية خاصة لمنطقة الحمة. وواضح أن الطلب السورى فى المنطقة والتى كانت جزءاً من أرض إسرائيل الانتدابية لا توجد له مصداقية قانونية. فإذا سلمنا بأنه لا توجد مصداقية للطلب الإسرائيلى فى هضبة الجولان السورية، كما تقول دمشق، فبالطبع لا توجد مصداقية للسوريين للمطالبة بالحمة. وعلى الرغم من ذلك فقد كان رابين مستعدا لإدارة مفاوضات مع الأسد حول هذه المنطقة. ومن الخطأ أن نصف ذلك بالتنازل والخضوع فرابين كانت له رؤية إستراتيجية شاملة.

فقد خصص رابين الأولوية الأولى، وعن حق، لبحيرة طبرية، مصدر الحياة الطبيعى الكبير لإسرائيل. فالحدود الدولية التى تحددت بين سوريا وأرض إسرائيل (المنتدبة) فى عام ١٩٢٣ وضع السوريين على بعد عشرة أمتار من شاطئ البحيرة فى الجزء الشمالى الشرقى منها. وبعد ذلك سيطروا أيضا على القطاع الضيق وتواجدوا بالفعل على حافة البحيرة. وتقديرى هو أن رابين أراد ان يبتعد أيضا عن الحدود الدولية بجوار البحيرة. وفقط المفاوضات الشاملة حول كل الموضوعات، بما فى ذلك خطوط الرابع من يونيو ٦٧، هى التى كانت ستتيح مناقشة هذا الموضوع. فقد كان ذلك سيؤدى إلى تبادل مناطق، حين يرفع كل جانب علم النجاح. السوريين فيما يتعلق بالحمة وبجزء من خطوط ٤ يونيو، وإسرائيل فيما يتعلق بتحسين الدفاع الاستراتيجى على بحيرة طبرية.

هذه هى القصة التى بدأت ولم تنته. فقد انتهت معركة هامة حولها عندما أغتيل اسحاق رابين بسبب أنه بحث عن حلول وسط وسلام مع العرب. وانتهت معركة ثانية فى فترة بيريز كرئيس للحكومة، عندما لم يفهم الأسد الخريطة السياسية الإسرائيلية فأفشل بيريز وفشل بنفسه. وفى المعركة الثالثة سوف يلعب نتنياهو والاسد. وعلى الرغم من أنها لم تكتب بعد، فلا مجال للشك بأن مسألة الرابع من يونيو ١٩٦٧ سوف تطرح للنقاش ومعها مسألة تبادل مناطق والتى ستحدد على أية مسافة سوف يقف السوريون من بحيرة طبرية.

لا لخطوط الرابع من يونيو، نعم للمفاوضات

هآرتس ١٩٩٧/٩/١
دان مرجليت

دفعت الرغبة الشديدة لإسحاق رابين فى اقرار سلام مع سوريا إلى مباحثات سرية ذات طابع نظرى حول انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو. وسلام كهذا - حتى مع ترتيبات امنية فعالة - من شأنه أن يعطى مفعولا لحقيقة ان سوريا تتوسع ليس فقط إلى الحدود الدولية، بل انها ستسيطر من جديد على مناطق فى أرض إسرائيل إحتلتها فى ١٩٤٨، وفقدتها فى ١٩٦٧. والواضح انها كانت مباحثات نظرية فقط، لكن الدبلوماسية لا تتضمن مناقشات اكاديمية.

لماذا وافق رابين فى عام ١٩٩٣ ان تبقى قطعة من أرض إسرائيل فى حوزة سوريا بينما بعد ذلك بسنتين، وأثناء زيارة الوزير موشيه شاحل للرئيس حسنى مبارك، قال الرئيس المصرى ان حافظ الأسد من حقه العودة إلى الحد الدولى فقط «لا أكثر ولا أقل»، حسب قوله انه لم يرد أن يحصل الأسد على أكثر مما حصل عليه أنور السادات الذى استعاد ارضه إلى الحد الدولى وغادر غزة. وحتى إذا لم تطلب مصر - لماذا تعطى إسرائيل؟

لقد تحادث رابين مع الأسد عن طريق السفير ايتمار رابينوفيتش، وبمساعدة قادة الأركان، ايهود باراك وآمنون شاحاك، للتباحث مع نظيرهم حكمت الشهابى، وأوفد رابين شاحل إلى القاهرة فى التفافه إلى دمشق. وعندما اغتيل رابين فى نوفمبر ١٩٩٥ كان مبارك فى معمعة المسيرة التى كان مقررا فى أطارها ان يلتقى شاحل مع شخصية سورية كبيرة كانت على مايبدو فاروق الشرع.

ولكن، قبل ذلك وفى يوليو ١٩٩٥، أى بعد سنتين من موافقة رابين على التباحث حول الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو. وعلى مأدبة أقامها رابين ذكر كريستوفر أن الأسد لابد أن يحقق ماهو أكثر من هضبة الجولان بالكامل، والتى فوت فرصة الحصول عليها قبل ١٨ سنة عندما لم ينضم إلى مبادرة السادات. والآن عليه أن يثبت لشعبه أن ما كان سيحصل عليه وقتها لم يكن عادلا. فى اعقاب ذلك عاد شاحل إلى مبارك، وأجرى الرئيس المصرى اتصالا تليفونيا مع الأسد واندهش لماذا يتمسك بمنطقة الحمه. لكن الرئيس السورى لم يتنازل وأوضح، إذا كان الفلسطينيون الحمقى لم يقاتلوا من أجل ارضهم - فإنه يفعل ذلك بدلا منهم.

إذن، فقد أوجد رابين ضمانة لاجراء مباحثات نظرية حول الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو. ولم ينكر احتمال التنازل عن منطقة الحمه، لكنه لم يوافق على أن السوريين من حقهم أن يتوسعوا حتى هضبة بحيرة طبرية ونهر الأردن.

صحيح أنه عاتب شمعون بيريز علنا لأنه عرف هضبة الجولان بأنها أرض سورية، غير أن رابين وافق فعليا على التخلى عن الجولان كاملة، بما فى ذلك الحمه الواقعة ضمن أرض إسرائيل. واحتفظ بذلك سرا خوفا من رد فعل الرأى العام، إذ أن التشاؤم الذى كان يميزه جعله لا يتفق مع رأى شاحل بأن المجتمع الإسرائيلى سيؤيد الانسحاب إلى الحدود الدولية إذا شاهدوا رابين والأسد يتصافحان فى طبرية،

إذن فقد باتت الصورة واضحة: فى عام ١٩٩٣ وافق رابين على بحث الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو. إلى أن مات، وفى العام الذى تولى فيه بيريز من بعده، اتضح ان حتى هذا الاستعداد ليس كافيا لتحفيز الأسد على صنع السلام. ولم يجرؤ رابين على الافصاح أمام الرأى العام عن ضرورة الانسحاب من هضبة الجولان إلى الحد الدولى. لكنه بذل ما فى وسعه لابلاغ ذلك إلى السياسيين فى إسرائيل وفى الولايات المتحدة وفى الشرق الأوسط. من الناحية الاستراتيجية بالغ رابين فى استعداده للتنازل عن المنطقة الواقعة بين الحد الدولى وبين خطوط ٤ يونيو. ومن الناحية التكتيكية، وبعد أن فعل ذلك، اثبت أن الأسد هو معوق السلام، وليس هو أو بيريز. ومازال بنيامين نتنياهو يتمتع بثمار ذلك حتى الآن.

وفى الأونة الأخيرة، جددت سوريا دعاويها بأنه مقابل انسحاب كامل ستحصل إسرائيل على سلام كامل. وذلك يعد أول تصريح من قبل الأسد منذ الخطأ الذى ارتكبه فى التسعينات، عندما تهكم من اطروحات رابين، بل أن ذلك كان حداً حاسما لمحاولة نتنياهو اقتراح ترتيبات وسط مقابل اجراءات امنية فعالة. وهو طرح يفتقر إلى مضمون قوى.

إن على إسرائيل ان ترفض المطالبة السورية بالانسحاب والعودة إلى خطوط ٤ يونيو، ولكن أى تفاوض حول ترتيبات الأمن يمكن أن يبدأ فقط من نقطة افتراضية، بأن انسحاب إسرائيل إلى الحد الدولى هو توقع قد يصبح حقيقة.

هذه هى التنازلات، ماهو المقابل؟

يديعوت أحرونوت ١٩٩٧/٩/٢
يوسى اولمرت

لقد نشر مؤخرا ما يفيد انه تم التوصل إلى ما يشبه الاتفاقيات بين إسرائيل وسوريا فى السنوات الأخيرة، ويقال أن حافظ الأسد قد رفض اقتراح إسرائيلى باسترداد هضبة الجولان بالكامل وانسحاب إسرائيل الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ مقابل موافقته على الترتيبات الأمنية وتطبيع العلاقات حسب مطالب إسرائيل. ويقول احد الآراء ان الاسد لم يكن متأكدا من أن حظه سعيد إلى هذا الحد وطلب المزيد من الايضاحات، ويقول رأى أخر انه مقابل هضبة الجولان بالكامل لم يتمكن من ان يخرج من فمه كلمة «نعم» لإسرائيل.

ولكن لا يهمنا فى هذا المقام السبب الدقيق لفشل الاتصالات الإسرائيلية السرية، حيث ان الايضاحين سيئين بنفس الدرجة، فإذا كان الشرط الذى يضيفه الأسد للسلام مع إسرائيل هو الحصول على هضبة الجولان بالكامل حتى ضفتى بحيرة طبرية (الأمر الذى يشجعه على المطالبة بالاستغلال المشترك لمياه بحيرة طبرية وحقوق الصيد فيها) فإنه لا توجد حكومة عاقلة فى إسرائيل سواء من اليسار أو من اليمين يمكنها أن توافق على هذا الشرط، ليس الآن وليس فى المستقبل القريب، وإذا كان الأسد قد رفض الحصول على هضبة الجولان بالكامل إلا مقابل شئ لا يمكن قبوله أو حتى تصوره لدى أكثر الحكومات الإسرائيلية اعتدالا فإنه ليس هناك شئ يمكن التفاوض بشأنه.

وللأسف، للأسف الشديد فإن السلام مع سوريا يعتبر هدف استراتيجى بكل تأكيد وذو افضلية وأولوية من ناحية دولة إسرائيل. ولكن تبقى فقط مسألة الثمن. أو ليس للسلام ثمن وأن السلم كهدف سامى يبرر أى تنازلات يتطلبها من جانب إسرائيل؟ أم أن الهدف الاستراتيجى والاخلاقى لهما ثمن وأن هذا الثمن يمكن أن يتسبب فى خسائر لا يمكن تداركها لمصالح إسرائيل الحيوية والاساسية. والشئ الذى يريده الأسد منا، حتى مقابل مجرد استئناف المفاوضات معنا هو شئ غير مقبول وأما الشئ الذى يريده منا مقابل التوقيع على اتفاق يشبه الانتحار من ناحيتنا.

ويمكن لإسرائيل ان تتنازل كثيرا ولكن يجب فى نفس الوقت أن تحافظ على نطاق معقول من التوازنات بين الاخطار والاحتمالات. ومن الممكن دراسة امكانية اعتراف إسرائيل بسيادة سوريا على هضبة الجولان حتى الخطوط الدولية مقابل استعداد سوريا لانتشار القوات الإسرائيلية من جديد فى المنطقة طوال فترة تتراوح مابين ٨ - ١٠ سنوات وليس بصورة متسرعة وغير مسئولة حسبما تطالب سوريا الآن. ومن الممكن ان توافق إسرائيل على الاستغلال المشترك لمصادر المياه ومن الممكن أن تساوم إسرائيل على الوضع الخاص للمستوطنات الإسرائيلية فى الجولان فى أى تسوية سلمية نهائية.

ويجب أن نعطى لسوريا التى تشعر بالخوف من قوتنا العسكرية ضمانات كافية. ولكن لا يجب بأى حال من الأحوال ان نوافق على صيغتها التى تطالب بأن تكون هناك ترتيبات امنية بصورة متوازنة ومتساوية للجانبين (على سبيل المثال نزع السلاح من منطقة معينة فى هضبة الجولان مقابل نزع السلاح من منطقة مشابهة فى الجليل).

إذن هناك ما يمكن التفاوض بشأنه وهناك ما يمكن التنازل بشأنه ولكن التنازل هو شئ ثنائى والعبء يجب أن يقع أيضا على عاتق دمشق. هذا ومن خلال التقارير التى تنشر فى الصحف الإسرائيلية حول «ما يشبه الاتفاق مع الأسد» يتضح ان شريكنا يطلب الكثير، الكثير جدا، ولا يعطى أى شئ فى المقابل. وهذه الصيغة فى حاجة إلى تعديل جوهرى من أجل أن تكون امكانية التوصل إلى السلام مع سوريا واقعية وليس فقط مسألة للنقاش العقيم والأكاديمى فى وسائل الإعلام الإسرائيلية.

حقيقة الوعود التى قدمها رابين للأسد

هآرتس ١٩٩٧/٨/٢٩
زئيف شيف

وجه الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الدعوة إلى شمعون بيريز لزيارته فى جناحه بفندق الملك داوود عقب مضى ساعة على الانتهاء من مراسم تشييع جثمان رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق اسحاق رابين، ولقد كان من الواضح فى تلك اللحظة للبروفيسور ايتمار رابينوفيتش الذى كان يشغل آنذاك منصب السفير الإسرائيلى بالولايات المتحدة والذى شارك فى المحادثات مع السوريين أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون سيطالب بيريز الذى كان سيخلف رابين فى منصب رئيس الوزراء بتنفيذ تعهدات رابين، خاصة تلك التعهدات التى كان قدمها فى المفاوضات مع السوريين. وقد استفسر السوريون فى ذلك الحين من الأمريكيين عما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد سينفذ كل ما قدمه رابين من تعهدات فى المفاوضات. واقترح رابينوفيتش على بيريز فى تلك اللحظات ألا يرفض دعوة الرئيس الأمريكى كلينتون، وأن يكتفى بقول أنه يعتزم دراسة تفاصيل هذه التعهدات، ويبدو أن بيريز رفض الأخذ باقتراح رابينوفيتش.

وعرض كلينتون على بيريز خلال المحادثة التى جرت بينهما المطلب

المتوقع، وأعرب بيريز عن التزامه بالتعهدات التى قدمها رابين، ولكنه ذكر فى بعض الأحاديث الشخصية انه ماكان سيقدم على بعض الأمور خلال المفاوضات مع السوريين. وكان من بين تلك التعهدات الموافقة على بحث امكانية الانسحاب الإسرائيلى إلى المواقع التى سادت عشية حرب يونيو ١٩٦٧، ومع هذا فقد أخبر بيريز كلينتون أنه ليس من المطروح التحدث إطلاقا عن الحدود، وأن الخط الوحيد يتمثل فى الحدود الدولية، وأنه من الممكن النقاش بشأنها.

وقد زعم بيريز الذى كان يشغل فى ظل حكومة رابين منصبى وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء أنه ذهل من تفاصيل التعهدات التى قدمها رابين للأمريكيين، وأعرب عن استيائه من هذا الأمر أمام السفير رابينوفيتش، بل وأخبره أنه كان قد اتفق مع رابين على إطلاعه على تفاصيل المفاوضات، ومع هذا فلم يعلم بيريز حقيقة التفاصيل إلا بعد إطلاعه على الوثائق السرية التى طلب من رابينوفيتش أن يطلعه عليها.

ولم تكن هذه بالمرة الأولى التى لم يكشف فيها رابين لوزير خارجيته كل التفاصيل الخاصة بالاتصالات مع الدول العربية، كما أنه كثيرا ما تصرف على هذا النحو حتى مع مساعديه المقربين.

ومع هذا فليس من الممكن أن نزعم أن بيريز لم يعلم شيئا عن هذه الاتصالات، فقد سمح رابين عشية إحدى سفرياته للخارج لرئيس الأركان العامة أمنون شاحاك بإطلاع شمعون بيريز القائم بأعمال رئيس الوزراء بطبيعة الوضع الأمنى. وقد تطرقت المحادثة التى جرت بينهما على المفاوضات مع السوريين، فأخبر شاحاك بيريز بما كان قد ذكره لرابين فذكر أن الجيش الإسرائيلى يعلم أن السوريين يعتقدون أنهم حصلوا على وعود من الأمريكيين نيابة عن إسرائيل مفادها أن إسرائيل ستنسحب إلى المواقع التى سادت فى الرابع من يونيو ١٩٦٧. وكشف الجيش الإسرائيلى عن هذا الأمر بطرقه الخاصة، ومن هنا فإن الوعد الذى قدم للأمريكيين لم يتم بعد التشاور بشأنه.

ولهذه التفاصيل أهمية قصوى خاصة أن الرئيس السورى حافظ الأسد سيزعم ذات يوم ليس ببعيد عن الناظرين أن رابين وافق على الانسحاب من كل هضبة الجولان لمواقع الرابع من يونيو ١٩٦٧، ولذلك فسيطالب الأسد حكومة نتنياهو بالالتزام بتعهدات الحكومة الإسرائيلية السابقة.

ويوجد فرق جوهرى بين خط الحدود الدولى وبين المواقع التى سيطر عليها السوريون عشية حرب يونيو ١٩٦٧، فقد كان الجيش السورى يسيطر فى الرابع من يونيو ١٩٦٧ على ضفة طبرية خاصة فى جزئها الشمالى الشرقى من الحوض، كما سيطر على الضفة الشرقية لنهر الأردن فى الجزء المنحدر نحو بحيرة طبرية. وعلاوة على هذا فقد كان الجيش السورى يسيطر على جزء من مساحة أرض إسرائيل خلال فترة الانتداب، أى على منطقة الحمة التى يسير بها متعرجا نهر اليرموك. ومن ثم فإن العودة إلى مواقع الرابع من يونيو تعنى أن سوريا ستطالب بالشراكة فى طبرية ومياهها.

ويستلزم توضيح الحقيقة بشأن مسألة الالتزام بالانسحاب إلى مواقع الرابع من يونيو نهجا استخباريا بعض الشئ، ومع هذا فمن الصعوبة بمكان التعرف على كل الحقيقة نظرا لأن رابين رحل عن عالمنا غير أنه من الممكن أن نستمد قدرا لا بأس به من المعلومات من بروتوكولات المحادثات التى أجراها رابين مع وارين كريستوفر، ودينيس روس، وأيضا مع الرئيس كلينتون. وننشر هنا للمرة الأولى بعض الاستشهادات من هذه البروتوكولات. ويجب أن نضيف لهذه المعلومات تقارير السفير رابينوفيتش خلال حديثه مع دينيس روس.

أما على الطرف الأمريكى فلم يطلع على أدق تفاصيل الأحداث سوى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، ووزير خارجيته وارين كريستوفر، وتوم دونلن رئيس مكتب كريستوفر، ودينيس روس المبعوث الخاص لمحادثات السلام، ومارتين اينديك مستشار الرئيس لشئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الذى عين فيما بعد سفيرا لبلاده فى إسرائيل، ومارك باريس الذى خلف اينديك فى مجلس الأمن القومى.

أما على الطرف الإسرائيلى فقد كان السفير ايتمار رابينوفيتش هو العليم بأسرار المحادثات. وعمل رابين فى تهميش سائر المقربين أى مثلما فعل خلال المفاوضات مع الفلسطينين فى أوسلو. وكما يبدو فقد كشف فى مرحلة معينة جزءا من تفاصيل المفاوضات مع السوريين لوزير الخزانة بيجه شوحط.

وفيما يتعلق بالمحادثة الحاسمة التى جرت بين رابين وكريستوفر بشأن امكانية الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ فقد جرت فى صيف ١٩٩٤ ويجب أن نشير فى هذا المقام إلى أن الفترة السابقة لهذا التاريخ شهدت محادثات عامة بشأن الانسحاب من هضبة الجولان دون الإشارة إلى خطوط الرابع من يونيو.

وقد اتسمت المحادثات الأولى بالعمومية خاصة أنه قد طرح بها على نحو عام موضوع الانسحاب الشامل، ولكن فقد كانت المحادثة التى جرت فى الرابع من اغسطس ١٩٩٣ هى الأهم من بين كل هذه المحادثات، ومن هنا فقد غادر كريستوفر إسرائيل غداة هذا اليوم متوجها إلى دمشق للالتقاء بالرئيس الأسد. ويتضح مما دار فى هذه المحادثة أن رابين شعر بانزعاج بالغ من امكانية أن يحصل الأسد منه على تعهد اقليمى، وأن يجد فى ذلك الحين ذرائع لارجاء اتفاق السلام، فقد ذكر رابين: «لا أرغب أن اغامر بأن أقدم التزاما بشأن هضبة الجولان، وأن يقول الأسد فيما بعد أنه سينفذ الجزء الخاص به فى الاتفاق بعد موافقة الفلسطينيين». وتساءل رابين: «فلنفترض أنه تم التسليم بمطالبهم، فهل سوريا مستعدة للتوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل على افتراض تنفيذ مطالبها الخاصة بالانسحاب الشامل؟ هل سيكونوا مستعدين للتوصل إلى سلام حقيقى يشمل فتح الحدود وإقامة علاقات ديبلوماسية؟ إننا سنقدم الجانب المادى الملموس أى كما حدث مع مصر، ولكن فمن الضرورى أن نحصل على بعض عناصر السلام قبل إكمال الانسحاب، فيجب أن تكون لدينا سفارة هناك، وأن تكون الحدود مفتوحة بين البلدين قبل إكمال الانسحاب. إننا نحتاج خمس سنوات لإكمال الانسحاب، ويرتبط هذا الأمر بالتسويات الأمنية». وذكر رابين قبل انتهاء المحادثة مع كريستوفر: «يمكنك أن تطرح هذا الافتراض عليهم، ولكن فهذا اقتراحك».

ويعنى هذا الأمر أن رابين تحدث عن انسحاب شامل على ألا

تتجاوز الفترة اللازمة للانسحاب خمس سنوات ولا يعنى حديث رابين أنه قدم تعهدا صريحا، ولكن من الواضح أن الأسد يتفهم أن مايطرحه الأمريكيون يتم على ضوء ما تم الاتفاق عليه مع الإسرائيليين.

وعرض رابين خلال هذه المحادثة أيضا قضية الالتزام الأمريكى فى حالة الانسحاب من الجولان فذكر رابين خلال محادثته مع كريستوفر: «يتعين عليّ معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاقامة محطات إنذار، وما إذا كانت مستعدة لوضع قوات فى هضبة الجولان». وكانت هذه هى المرة الأولى التى يطرح فيها رابين إمكانية قيام جنود امريكيين بتشغيل محطات إنذار فى الجولان.

وعاد كريستوفر إلى القدس فى الخامس من أغسطس ١٩٩٣ ليقدم لرابين تقريرا بما دار فى محادثاته مع السوريين، وتطرقت هذه المحادثة أيضا إلى موضوع الانسحاب الشامل من الجولان لكن دون التطرق إلى موضوع خطوط الرابع من يونيو. وذكر كريستوفر أن الرئيس الأسد مستعد للتمسك بجوهر التفاهم الذى تحدث رابين وكريستوفر بشأنه، ولكن الأسد يجد مشكلة فى التعامل مع مفهوم التطبيع.

وذكر رابين: «فلتسمح لى أن أوجز ما فهمته. إن الأسد مستعد للتوقيع على اتفاق سلام إذا تمت الاستجابة لمطالبه الاقليمية. ويشمل هذا الأمر التطبيع وفتح الحدود وإقامة علاقات ديبلوماسية التى تعنى افتتاح السفارات، وإقامة علاقات تجارية، وحينما نتوصل إلى الصفقة فسأقاتل من أجلها، ولكننا نحتاج ما يتراوح بين أربع وخمس سنوات. وتعد التسويات الأمنية هى المفتاح.» وتطرق رابين مرة أخرى إلى قضية الوجود الأمريكى فى هضبة الجولان فذكر: «إننا نحتاج محطات إنذار امريكية، ولوجود أمريكى. ولا يمكننا التحرك دون اهتمام امريكى بهذا الموضوع».

وكان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون مطلعا على أسرار هذا الموضوع، فكانت قضية الانسحاب من الجولان تطرح فى جميع اللقاءات التى عقدت بين كلينتون ورابين، وقد أوضح رابين لكلينتون حتى مارس ١٩٩٣ أنه سيتعين عليه اجراء استفتاء شعبى لحسم اشكالية الانسحاب، ولكن فقد اخبر كلينتون رابين فى الثانى عشر من شهر نوفمبر ١٩٩٣ أى بعد مضى ثلاثة أشهر على لقاء كريستوفر مع الأسد: «إن السوريين يترقبون إعادة التصديق على التعهدات».

ولم يشعر رابين بالارتياح من هذا التعريف الذى قدمه كلينتون، ومن هنا فقد حرص على إصلاح هذا المفهوم فذكر «إن المسمى الذى نستخدمه هو الرهن أى ارتباط شئ بشئ آخر». ولم يتحدثا خلال هذا اللقاء عن خطوط الرابع من يونيو.

وكان من الواضح فى شهر مايو ١٩٩٤ أن السوريين يتحدثون على نحو جلى عن الانسحاب إلى هذه الخطوط، وإنهم لا يكتفون بمفهوم الانسحاب الشامل على نحو عام، فأطلع وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر رئيس الوزراء اسحاق رابين فى الثانى من مايو على الشروط المضادة التى يطرحها السوريون فى مواجهة مطالبه، فكان من بين ما قاله: «إن الأسد يتمسك بخطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وإذا لم يحصل على ما يبتغيه فإنه مستعد لنسف المفاوضات». وكانت هذه الصياغة تنطوى على الانذار.

وتعد المحادثة التى دارت بين رابين وكريستوفر فى الثامن عشر من شهر يوليو ١٩٩٤ بمثابة أهم محادثة فيما يتعلق بخطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، فذكر كريستوفر خلال هذا اللقاء: «من الأهمية بمكان أن يكون بوسعى قول أنه إذا وافق (الأسد) على شروطك فسيمكنني أن أخبره بالشكل النهائى للأمور، ولكن هذا الأمر لن يكون تعهدا» وأجاب رابين: «يمكنك أن تخبره أن هناك ما يدعوه لأن يثق فى أن ما ستقوله سيكون الشكل النهائى للأمور، ولكن الإسرائيليين لن يعبروا عن هذا الأمر قبل الايفاء بكل احتياجاتنا. ويمكنك أن تخبره أن هذا هو ما فهمته، ولكنه لن يحصل على مايريد قبل تنفيذ مطالبنا». وأجاب كريستوفر بقوله: «إن هذا الأمر فى جيبى، وليس على مائدة المفاوضات».

وكان ما قاله كريستوفر بمثابة مفتاح المحادثات الخاصة بخطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧. وكانت الأمور أكثر حدة ووضوحا فى تلك المحادثة التى أجراها دينيس روس مع السفير ايتمار رابينوفيتش، فذكر روس خلال اللقاء: «إن تفهم الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مطالب إسرائيل يعنى فى مجمل الأمر وفى مثل هذه الظروف الانسحاب إلى الرابع من يونيو ١٩٦٧». وأضاف بقوله: «وعلى أية حال فإن هذا الأمر فى جيبنا، فهذا هو فهمنا. إن هذا الأمر ليس تعهدا. ولن يأخذ هذا الطابع إلا عند صياغة الاتفاق».

وكان من الواضح من خلال كل هذه المحادثات أن الأمريكيين سيخبرون الأسد أن انطباعهم هو أن إسرائيل مستعدة لبحث مسألة خطوط الرابع من يونيو على نحو ايجابى فى حالة الاستجابة إلى مطالبها. وأثيرت فيما بعد فى إسرائيل الشكوك فى أن الوسطاء الأمريكيين سمحوا لأنفسهم أن يعرضوا أمام السوريين مسألة الرابع من يونيو وكأنها أمر ثانوى من الممكن التغلب عليه، وكأن الإسرائيليين سيقتنعون به فى حالة استجابة سوريا لمطالبهم بشأن التسويات الأمنية. ويعنى هذا الأمر أن الجدل الافتراضى الذى اثير مع رابين بخصوص هذه المسألة تحول لدى الوسيط الأمريكى إلى حقيقة بل وإلى موقف إسرائيلى نهائى، وهكذا عرض الأمر أمام السوريين.

ولم يكتف الأمريكيون بالمقولات الشفهية إذ بذلوا فى مرحلة ما جهدا للحصول على التزامات إسرائيلية بخصوص هذه المسألة فطلبوا من رابين أن يصيغ لهم موقفه كتابة، الأمر الذى عارضه بشدة السفير ايتمار رابينوفيتش الذى اقنع رابين بعدم الأقدام على مثل هذه الخطوة.

ومن الواضح أن النهج الذى تحكم فى ذهن من شاركوا فى المفاوضات كان مختلفا عن النهج المتحكم فى فكر السلطة فى إسرائيل، فلم يتحدث الجيش الإسرائيلى عن انسحاب شامل من الجولان، ولم يتحدث بالتأكيد عن الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو. كما أن مفهوم خطوط الرابع من يونيو كان مختلفا أيضا عما خطط له موشيه كوحنوفسكى الذى عينه رابين لبحث الجوانب القانونية من اتفاقيات ١٩٢٣ الخاصة بالحدود الدولية بين سوريا وبين الشكل الذى كانت عليه إسرائيل فى ظل فترة الانتداب. وكان كوحنوفسكى اقترح على رابين أن تكون الحدود الدولية أكثر ميلا للشرق وفى اتجاه الجولان.

ويتمثل الانطباع السائد حاليا فى أن رابين خاض معركتين مستقلتين خلال المفاوضات، ومما يزيد من الاحساس بصحة هذا الانطباع تلك التوجيهات التى أصدرها لرؤساء الأركان العامة بدءا بايهودا بارك وانتهاءاً بشاحاك قبل توجههم إلى واشنطن للمشاركة فى المحادثات مع رئيس الأركان العامة السورى حكمت الشهابى. وقد أجرى رابين فى ذات الحين محادثات مع الأمريكيين بحث فيها امكانية الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو. ومن جهة أخرى فقد أصدر أوامره للجيش الإسرائيلى بإجراء مفاوضات عن الانسحاب الجزئى تتيح للجيش الإسرائيلى الاحتفاظ ببعض المواقع فى الجولان. ولم ير الأمريكيون تناقضا فيما يقوم به رابين، بل رأوا أن ما يقوم به يعد جزءا من تكتيك المفاوضات، كما أنه يعبر عن رغبته فى الحفاظ على الخيارين.

والجدير بالذكر أنه حينما عقد لقاء رئيسى الأركان العامة امنون شاحاك ونظيره السورى حكمت الشهابى فقد عرض شاحاك موقف الجيش الإسرائيلى الذى مفاده أنه سيتم الابقاء على قوات إسرائيلية فى الجولان حتى بعد تحقيق السلام، وعقب شهابى على هذا الموقف بقوله أن رئيس الوفد الإسرائيلى يعلم بالتأكيد خط الانسحاب، مكتفيا بالتحدث رمزا دون أن يتحدث بالتفصيل. وعلق شاحاك بدوره بأنه لا يعلم شيئا عن هذا الأمر.

وخلق هذا الوضع فى أوساط أعضاء الوفد الإسرائيلى انطباعا بأن شيئا ما يحاك وراء الكواليس وأنه لا علم لهم به، وأنه من المحتمل أن تكون قدمت بعض الوعود، وأنه لم يتم اطلاعهم عليها. وسمح السوريون لأنفسهم فى فرصة أخرى التمادى فى رموزهم عن حصولهم على وعد من حكومة رابين. وقد حدث هذا الأمر خلال اللقاء الثانى الذى عقد فى واى بلنشتاين أى حينما كان بيريز يرأس الحكومة الإسرائيلية فحينما ذكر أحد أعضاء الوفد الإسرائيلى أنه لم يتقرر بعد أى شئ بشأن الحدود بين الدولتين فقد عقب السفير السورى وليد المعلم على حديثه قائلا: «إنك تعلم بالتأكيد ما ذكره رئيس الوزراء رابين عن الحدود».

وذهل أعضاء الوفد الإسرائيلى مما سمعوه. وإذا استثنينا رئيس الوفد أورى سافير من هذا الوضع فإننا نشك فيما إذا كان اعضاء الوفد كانوا على علم بما قاله رابين للأمريكيين بشأن حدود الانسحاب المحتملة. وقد طلب أورى سافير استراحة فى المداولات، ولم يكن الخيار الذى أمامه سهلا حيث إنه رأى أن عدم تعقيبه على ملحوظة السفير السورى سيتم تفسيرها وكأنها تعنى الموافقة. وفى المقابل فإن إنكار ملحوظة السفير قد تؤدى إلى نسف المحادثات. والتقى سافير والمستشار القانونى للوفد الإسرائيلى يوئيل زينجر مع دينيس روس، وقصا عليه الوضع الصعب الذى يواجهانه، فتم الاتفاق على ألا يثار الموضوع فى مداولات الوفود فى واى بلنشتاين، وهذا ما حدث بالفعل.

وإذ يتساءل المرء لماذا كان رابين مستعدا للإقدام على مثل هذه الخطوة فيجب أن نضع فى اعتبارنا أن رابين لم يكن بالشخص الذى يمكنه أن يقدم على مثل هذه الاجراءات دون تفكير عميق فقد ذكر رابين فى إحدى المناسبات: «لا يمكننا أن ننسحب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ التى لا تعد حدودا آمنة حتى فى إطار معاهدات السلام». وكان رابين يتشكك آنذاك بشدة فى كل ما يتعلق بالسوريين، وبفرص إحراز أى تقدم فى محادثات السلام معهم، وتزايدت ظنونه فى إمكانية التوصل إلى شروط يمكنه على ضوئها مخاطبة الجمهور الإسرائيلى والحصول بالتالى على موافقته للاتفاق. وفى المقابل فقد كان الأمريكيون أكثر اهتماما بدفع مسيرة السلام مع سوريا أكثر من اهتمامهم بدفعهامع الأردن. ومن الوارد للغاية أن يكون رابين قد أراد السماح للوسيط الأمريكى باتخاذ خطوات مغرية للغاية للتعرف على نوايا السوريين.

ومن الوارد أيضا أن يكون رابين قد فكر فى إمكانية مبادلة الأراضى مع السوريين، وكانت هذه الطريقة هى أفضل طريقة لابعاد السوريين عن ضفة طبرية أى أنه كان من الممكن أن يوافق رابين على حصول السوريين على جزء من المواقع التى كانت فى حوزتهم فى الرابع من يونيو مثل منطقة الحمة فى مقابل موافقتهم على تحريك الحدود من طبرية. ولذلك فقد وافق على توصية «نوح كينرتاى» مستشاره لشئون المياه الخاصة بعدم اقامة سد لتخزين المياه لصالح الأردنيين فى منطقة الحمة المنزوعة السلاح. وقرر فى المقابل أن يتم تحريك السد وأن يقام فى منطقة إسرائيلية خارج المنطقة منزوعة السلاح.

واتخذ رابين فى نفس الوقت تقريبا خطوة معاكسة أمام السوريين فبينما كان رابين يخبر الأمريكيين أنه مستعد فى ظل ظروف معينة أن يبحث مسألة خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، فقد سمح لرئيس الأركان العامة الإسرائيلى شاحاك أن يعرض على السوريين موقف الجيش الإسرائيلى المطالب بالبقاء فى هضبة الجولان فى إطار اتفاقيات السلام. ولا يسعنا سوى أن نتساءل هل أراد رابين أن يعرض أمام السوريين والأمريكيين صورة توحى لهم أنه يتعين عليه التغلب على معارضة المؤسسة الأمنية لفكرة الانسحاب الشامل من الجولان؟ غير أنه من المحتمل أن يكون النهج الذى اتبعه رابين فى المفاوضات مع السوريين هو النهج الذى يمثل تكتيك رابين فى المفاوضات خاصة أنه اتبع مثل هذا النهج فى المفاوضات مع الفلسطينيين ولم يخرج التعهد الخاص ببحث خطوط الرابع من يونيو إلى النور طيلة حياة رابين، ولم يتم الكشف عن هذا الجانب إلا بعد موته وكأن البعض قد حاول أن يوحى أن رابين كان يتبنى موقفا مساوما بسبب رغبته للتوصل إلى سلام مع السوريين. وحينما تولى بنيامين نتنياهو مقاليد السلطة فى إسرائيل فقد تم تسريب المعلومات على نحو مباشر بل وعلى لسان المتحدثين باسم الحكومة فقد جاء فى بيان الحكومة أنه تم التوصل بالفعل إلى اتفاق بين رابين والأمريكيين ولكن هذا الاتفاق غير ملزم للحكومة الجديدة، وأن الاتفاق غير مطروح حاليا.

ومع هذا فتتبقى قضية ما إذا كان رابين قد قدم تعهدا قاطعا أى كما يذكر السوريون، وإذا كان هذا الأمر صحيحا فلماذا لم يتشبث الأسد بهذا الالتزام وسعى إلى تنفيذه؟ فلقد كان هذا الالتزام بمثابة فرصة ذهبية للحصول على كل هضبة الجولان بل وعلى جزء من مساحة أرض فلسطين فى ظل الانتداب، بل وكان هذا الالتزام فرصة لوضع موطئ قدم على ضفاف طبرية والأردن.

ومن المحتمل ألا يكون الأسد قد تشبث بهذا الالتزام لأنه لم يكن واثقا فى أنه حصل على وعد صريح من رابين على خلاف ما يزعم حاليا، وأنه أحس أن ماحصل عليه على أقصى تقدير

يعد وعدا ببحث هذا الموضوع، والتفاوض بشأن خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧. ويتشابك هذا الاحتمال مع ما ذكره الجنرال مصطفى طلاس خلال حوار جاء فيه أنه لم تكن لدى الأسد فرصة لاسترداد الجولان وأنه رفضها.
ومن المحتمل أن يكون الأسد قد اعتقد أن رابين قدم بالفعل هذا الوعد، غير أنه أي الأسد لم يكن مستعدا لأن يسدد في المقابل الثمن أي أنه لم يكن مستعدا للتسليم بفكرة التسويات الأمنية التى طالبت بها إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون الأسد قد أراد الحصول على كل شئ دون أن يسدد في المقابل شيئا لإسرائيل.
وقد مضت شهور طويلة على هذا الأمر منذ أن سمع الأسد من الأمريكيين ما سمعه بشأن خطوط الرابع من يونيو، ومع هذا فلم يظهر طيلة هذه الفترة أية مرونة هذا بالرغم من أنه كان قد توصل إلى اتفاق مع رابين، بل ومع بيريز إذ يزعم إنه حصل من بيريز على وعد ضخم، فحينما طالبه الأمريكيون بعد انتهاء عملية «عناقيد الغضب» بالتأثير على حزب الله حتى يوقف الهجمات حتى انتهاء المعركة الانتخابية فقد رفض هذا المطلب، مما ساعد على هذا النحو على فوز نتنياهو.
ولذلك فليس من الممكن أن نتهرب من الاحتمال التالى ألا وهو أن الأسد لم يرغب فى تنفيذ هذه الصفقة رغم جميع الوعود التى حصل عليها على حد زعمه، وهذا لتخوفه من أن يتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، ونظرا لأنه لا توجد أهمية لما يوعدون به فى المقابل. إن هذا الاستنتاج استنتاج متشائم لن تتضح حقيقته إلا مع استمرار المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

تفويض رابين

هآرتس ١٩٩٧/٨/٣١

إن البروتوكولات التى سجلت لاتصالات اسحاق رابين مع حافظ الأسد بواسطة الولايات المتحدة والتى نشرها أول امس زئيف شيف في جريدة «هآرتس»، تطرح سؤالا حول إعلان سوريا أنها إتخذت قرارا استراتيجيا بعمل السلام مع إسرائيل بشروط معينة. ففى السنوات الأخيرة لرئيس الحكومة رابين وصل إلى أبعد مدى فى جهوده لاحراز سلام كامل. إن الوثائق التى نشرت تبرهن على ذلك وتثير شكوكا كبيرة فيما يتعلق بقدرة واستعداد الأسد على تنفيذ تصريحاته.
ومن التقرير يتضح أن سوريا قد استغلت جيدا الخدمات الطيبة لوزير الخارجية وارين كريستوفر من أجل التقدم فى هدفين إقليميين. الأول هو جر إسرائيل للحوار حول إنسحاب كامل من الجولان، والثانى إبعادها أيضا من المناطق التى هى جزء من أرض إسرائيل الانتدابية.
فقد أراد السوريون، فى الحقيقة، انتزاع التزام من إسرائيل بالخروج من مناطق لم تكن أبدا تحت سيادتهم، بل إحتلت بأيديهم عام ١٩٤٨.
لقد وافق رابين (من المحتمل بشكل مفاجئ، ومن المؤكد بسرية، وبدون أى تفاوض منظم فى شكل هيئة أو طاقم) على اجراء تفاوض نظرى فى هذه القضية وطلب معرفة ماهو المقابل الذى ستحصل عليه إسرائيل إذا ما أشارت للانسحاب لخطوط الخط الأخضر.
ولا يوجد وضوح كامل إلى أى مدى سمح رابين للمبعوثين الأمريكان بإرسال التقارير عن موقفه إلى الأسد، ومع ذلك، وفى كل صورة عرض فيها كريستوفر الموضوع أمام الأسد. كان يستطيع رئيس سوريا أن يفترض أن كريستوفر لا يطرح أمامه احتمالا كهذا بدون حوار سبق مع رابين حوله.
ولم يعرف شيمون بيريز والذى أختير لرئاسة الحكومة، ماذا بالضبط وضع رابين فى أيدى أمريكا من تفويض وماذا بالضبط قيل لسوريا. ولكن بيريز لم يتخل عن هذا الالتزام النظرى، حتى وإن كان قد أشار إلى أن رابين أخطأ. أما الأسد فمن جانبه امتنع عن لقاء بيريز، مثلما امتنع عن لقاء رابين في خريف ١٩٩٥.
ومن المحتمل أن قرار بيريز بالتبكير بالانتخابات للكنيست فى عام ١٩٩٦ كان مستمدا من احباطه إزاء تصلب الأسد من خطواته تجاه السلام، حتى فى الظروف الجيدة والتى حظى بها من فم رابين.
وطوال الوقت الذى تولى فيه رابين وبيريز المناصب تصرف الرئيس السورى وكأن توقيتاته وعملية الوقت فى يديه. ولم يكتف بما نقلوه له بزعم أنه لا يوجد فى أقوالهم أساسا قويا للإلتزام بانسحاب عميق. ومع ذلك ما أن انتخب نتنياهو لرئاسة الحكومة غير الأسد من اسلوبه وبدأ يزعم أنه يجب الاستمرار فى الحوار من النقطة التى تم الوقوف عندها. وهذه النقطة، من وجهة نظره، هى التى يتمسك فيها بوعد رابين - نظريا أيا كانت - بالتفاوض حول الانسحاب لحدود ماقبل حرب ١٩٦٧.
ويبدو أن دمشق أيضا تدرك الآن، أنها أفشلت المفاوضات فى ظروف مثلى من وجهة نظرها. وفى الأيام الأخيرة بدأت عناصر مسئولة بالسلطة من دمشق بالتأكيد على سلام كامل مقابل الوفاء بكل الوعود التى تمت فى الحوار مع رابين. وهذا الافتراض ليس مفهوما من تلقاء ذاته، حيث أن الاتصالات حينئذ لم تنضج أو تصل لمستوى إتفاق ملزم (على العكس من اتفاقية أوسلو، التى وجب تنفيذها أيضا على حكومة جديدة لم توقع عليها).
إن الظروف اختلفت وهى تستوجب استئناف المفاوضات بأسلوب المشاركة، وبالذات فى قضايا الانسحاب من الجولان وتقسيم المياه، ترتيبات الأمن والرغبة السورية فى السيطرة على منطقة الحمة والتى كانت أرض إسرائيل الانتدابية.
إن تصلب الأسد، فيما يتعلق بشرط إستئناف المفاوضات، تسهل بالذات الموقف على الحكومة فى إسرائيل. فإذا ما قرر الأسد ببساطة قبول الاقتراح الذى طرحه وزير الدفاع اسحاق موردخاى باستئناف المفاوضات بين الحكومتين، بدون شروط مسبقة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تكون مطالبة ببلورة موقف حاسم فيما يتعلق بالسلام وثمنه.

سد يعطل السلام

هآرتس ١٩٩٧/٨/٢٥

فى ملحق لاتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن تحدد أنه فى منطقة عدسيه يتم انشاء سد للتخزين والتحويل، ويتم فيه تجميع مياه نهر اليرموك وفيضاناته فى الشتاء. والمياه فى ذلك السد من المفروض أن تمد نهر الأردن وتتدفق لترعة عبدالله، أو يتم نقلها لأغراض أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين. وبعد مناقشات جوهرية اساسية، والتى تم فيها الإعراب عن مواقف كثيرة مختلفة حسمت فى حينها أشار رئيس الوزراء ووزير الدفاع اسحاق رابين، بأنه يجب بناء السد داخل حدود الخط الأخضر وليس فى المنطقة المحايدة بجوار تل دوير.
إن مبررات رابين كانت صادقة معه. ومن بينها أنه أخذ فى الاعتبار أنه من الأجدر أن تبقى فى يد إسرائيل مساحة للمناورة فيما يتعلق بمطالب سوريا للحصول على المنطقة المنزوعة السلاح - الحمة - وتلك المساحة للمناورة يمكنها أن تتيح، من بين الأمور المطروحة تبادل أراضى فى إطار اتفاقية سلام مع السوريين. لقد أراد رابين أيضا أن يكون السد فى الجانب الإسرائيلى وأن يحسم مستقبله فى إطار العلاقات بين إسرائيل والأردن، وليس بين الأردن وسوريا.
فسوريا تطالب كما هو معروف، أن تنسحب إسرائيل فى اطار اتفاقية سلام إلى خطوط وحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، عشية حرب الستة أيام. وعلى ضوء هذا المطلب فسوف تنتقل إلى سوريا المنطقة المنزوعة السلاح - الحمة - والتى كانت جزء من أرض إسرائيل فى سيطرتها على المنطقة. وبالمناسبة، فإن الفلسطينيين يطالبون أيضا بمنطقة الحمة بزعم أن المقصود هنا منطقة تابعة لفلسطين التى كانت فى حوزة العرب. وقبيل حرب الستة أيام كان فى حوزة سوريا مناطق إضافية على طول الحدود بما فى ذلك الشاطئ الشمال الشرقى لبحيرة طبرية.
ومطالب السوريين لجزء من المناطق ليست صادقة. فهم لا يستطيعون الزعم بأن إسرائيل ليس لها الحق فى امتلاك أراضى بوضع اليد فى الوقت الذى يطالبون فيه بمنطقة الحمة والتى كانت جزءا من أرض إسرائيل فترة الانتداب والتى تم الاستيلاء عليها بالقوة فى حرب ١٩٤٨. إن هذه المبررات وغيرها يجب طرحها على مائدة المفاوضات، إذا كانت النية بالفعل تتجه للوصول مع السوريين لاتفاقية سلام يتم فيها ترتيبات أمنية بما فيها تأمين مصادر المياه.
لقد توصل رابين إلى اتفاق مع الأردنيين على موقع السد. وبعد ذلك بدأ التفاوض مع هيئة الآثار فى إسرائيل، التى طالبت بتنفيذ أعمال انقاذ فى تل دوير قبل إقامة السد. وهذا القرار تغير الآن بواسطة وزير البنية القومية إيريل شارون على ضوء ما كشفه زئيف شيف فى جريدة هآرتس ١٩٩٧/٨/٢٢ فتم الغاء قرار رابين فيما يتعلق بموقع السد. وأمر شارون ببناء السد داخل المنطقة المنزوعة السلاح، والذى يوجد حوله خلاف فى الرأى مع السوريين. والغاء القرار السابق لاسحاق رابين حظى بتأييد من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.
إن المبررات للقرار الجديد هى سياسة فى الأصل. فنقل السد إلى المنطقة المنزوعة السلاح يهدف قبل أى شئ إلى تصعيب المفاوضات مع السوريين. ويجب النظر للأمر على أنه فرض للأمر الواقع، بما يشبه اقامة مستوطنة جديدة فى المناطق، وذلك حتى قبل أن تصل سوريا وإسرائيل إلى تفاوض فى موضوع الحدود.
وهذه الخطوة تنضم إلى اقتراع وزراء الحكومة لصالح ترسيخ قانون هضبة الجولان. إن إرسال الاشارة لسوريا واضح.
إن حكومة إسرائيل تتحدث بالفعل عن السلام مع سوريا، ولكن الكلام شئ والأفعال شئ آخر. إن أفعال الحكومة تهدف إلى الاثقال وتصعيب حل وسط منطقى بين القدس ودمشق.

الخصم هو المتهم

هآرتس ١٩٩٧/٩/٩
زئيف ماعوز

ما نشر عن أن اسحاق رابين كان مستعدا لأن يبحث - إن لم يكن لديه مانع من أن يبحث - الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ مقابل استجابة سورية لمطالب إسرائيل، يخلق انطباعا بأن الحاكم السورى اضاع فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وهذا الانطباع يعزز من التفسير القائل بأن هناك توجسا سوريا من اقامة علاقات سلام كاملة مع إسرائيل، خوفا من أن يؤدى فتح حدودها إلى اهتزاز النظام الحاكم. وبالتبادل، فإن رفض العرض الإسرائيلى يعزز من الرأى السائد فى الحكومة بأن سوريا غير مهتمة بالسلام لأسباب ايديولوجية، وأن أهمية هضبة الجولان فى نظر حافظ الأسد هى أهمية ثانوية، ولهذا فإن التهديد النابع من الجمود السياسى ليس تهديدا كبيرا.
العامل المشترك فى كل هذه التفسيرات هو الميل لابراز اخطاء

دمشق. ليس من شك من أن الأسد قد ارتكب اخطاء، ولكن الميول لالقاء المسئولية المنفردة لفشل المفاوضات على سوريا يعد تجاهلا لادراك دور إسرائيل فى افشال المفاوضات والحيلولة دون استخلاص الدروس المستفادة. لقد أدرك السوريون بالفعل أن هناك استعدادا إسرائيليا لبحث الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، ولكن يبدو أنه لم يكن من الواضح لهم ما الذى تطلبه إسرائيل بالضبط مقابل هذا الاستعداد.

لو كان فى إسرائيل نظام عمل محدد، يدرس بعمق اهمية القضايا المطلوبة، وفرص موافقة السوريين عليها، يحتمل أننا كنا قد احرزنا تقدما فى المفاوضات الخاصة بالمجالات التى نتمناها فعلا.

وهناك نموذجان يوضحان هذه النقطة. اللقاء الذى تم بين ايهود باراك وحكمت الشهابى فى ديسمبر ١٩٩٤ وصف بأنه فشل أدى إلى جمود المفاوضات لمدة ستة شهور. كان من بين المطالب الرئيسية التى طرحت فى هذا الشأن، اجراء تخفيض كبير فى حجم الجيش السورى النظامى. ويبدو هذا المطلب من الوهلة الأولى معقولا كخطوة رمزية نابعة من انكماش الخطر الذى يهدد سوريا فى اعقاب اتفاق السلام. ولكن الموافقة على هذا المطلب يعد بمثابة انتحار سياسى للنظام السورى الذى يستند على قوة الجيش. والدليل على أن هذا المطلب لا يعتبر تهديدا فى اعتقاد مؤسسة الدفاع هو حقيقة أننا لم نؤكد عليه فى لقاء باراك والشهابى الذى عقد فى يونيو ١٩٩٥.

مطلب آخر طُرح فى لقاء باراك ـ الشهابى، والذى أكدنا عليه فى ذلك اللقاء، كان يتعلق بوضع محطة انذار إسرائيلية فى جبل الحرمون. هنا أيضا كان العمل المنظم سيكشف أن هذا المطلب يتناقض تماما مع مبدأ السيادة السورية فى هضبة الجولان. فى هذه الحالة أيضا كنا سنوفر على أنفسنا الكثير من الوقت لو كنا درسنا جيدا الضرورة الحقيقية لمحطة الانذار مقارنة بمتطلبات استراتيجية أخرى مثل نزع السلاح، وخفض القوات ووضع قوات دولية عازلة.

لقد تم انجاز العمل الأساسى الخاص بالمجال الاقليمى فى سرية تامة داخل جيش الدفاع. فالتعتيم الذى فرضه رابين وبيريز على هذا الموضوع حال دون الدخول فى خضم الموضوع مع السلك العسكرى فيما يتعلق باحتياجات إسرائيل الأمنية الحقيقية تحت ظروف الانسحاب الشامل. فى ظل رابين كان التأكيد على احتياجات إسرائيل العسكرية فى ظل بيريز تم تحريك هذا التأكيد من المجال العسكرى إلى المجالين السياسى والاقتصادى، عندما قام وفد المفاوضات الإسرائيلى الذى كان مزودا بنبوءة الشرق الأوسط الجديد، بطرح قائمة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التى ادهشت الوفد السورى برئاسة وليد المعلم.

بذلك كررنا الاخطاء التى حدثت فى مؤتمر برشلونة وصنعنا مرة أخرى جدارا من المخاوف بأننا نهدف للسيطرة الاقتصادية على سوريا بعدما ذقنا رد الفعل العربى «للهجوم الاقتصادى» الإسرائيلى، وبعد أكثر من عام للفجوة السحيقة بين النبوءة والواقع بالنسبة للثمار الاقتصادية لاتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية، كان يجب أن يكون واضحا أن مثل هذه القائمة بمثابة سيف من الورق.

أن عدم الاهتمام بمخاوف وتوجسات الطرف الثانى يتكرر تقريبا فى كل لقاء عربى ـ إسرائيلى.

إننا نتوقع ـ وعن حق ـ أن يدرك الطرف الثانى ويهتم بمدى حساسيتنا تجاه الاعتبارات الأمنية.

إننا نتوقع ـ وعن حق ـ أن يضع الخصم فى الحسبان الضغوط السياسية التى على الزعماء الإسرائيليين.

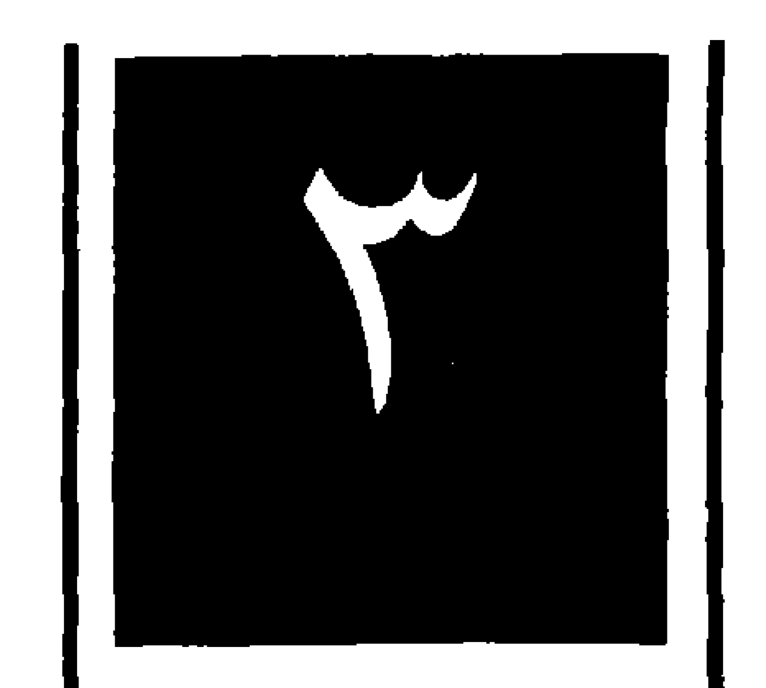
ولكن هل ندرك الدوافع والمخاوف التى لدى الطرف الثانى؟

لدى إسرائيل معلومات عن اقراننا العرب وقدرة فكرية تتيح التكامل بين هذه المعلومات والتحليل العميق لمصالحنا واحتياجاتنا خلال المفاوضات. ولكن يتضح مرة أخرى أن الزعماء يعتمدون فقط على انفسهم ـ ولكن عندما يفشلون ـ يكون المذنب هو الخصم ـ والخصم فقط والخصم دائما. ونجد أن الامتناع المستعصى عن استخلاص الدروس المستفادة يغلب على هذه الحالة أيضا. الحقيقة أن الخصم هو الذى اخطأ فعلا وأن هذه الأخطاء العوبة فى النظرية التى ترفض التنازلات المهمة من أجل تحقيق السلام، تزيد أكثر وأكثر من الميول لعدم دراسة أسلوب إدارة المفاوضات.

بعد سنوات، عندما يتضح ماهو ثمن الفرص الضائعة وماهو دورنا الحقيقى فى ذلك، سنبدأ فى إعادة النظر فيمانفعله. ولكن وقتها أيضا فإن الرغبة والقدرة على استخلاص الدروس المستفادة بالنسبة للمرحلة التالية فى السياسة الخارجية والأمنية تظل بمثابة تمنيات لدى المثقفين، وليست واقعا سياسيا.

ملاحظة:

تولى البروفيسور زئيف ماعوز رئاسة مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية. وهو حاليا فى اجازة دراسية كباحث زائر بمركز بيكر للسياسة بجامعة رايز بيوستن ـ تكساس.



لبنان : المأزق الإسرائيلى

لبنان: أوان تقييم الوضع

معاريف ٢١ /٨/ ١٩٩٧
شلوميه جازيت

تعد أحداث الايام الاخيرة مبررا وجيها لاعادة تقييم سياستنا عند الحدود الشمالية وأبدأ بتحديد انه مامن مناص لنعود وتؤكد انه لن يكون هناك حل للمشكلة الا باتفاق سياسى. إن ضربة عسكرية، حتى لو كانت عنيفة، لن تستطيع ان تضمن الهدوء الى مالا نهاية. وطالما لم يتحقق اتفاق مع الحكومة السورية، فان خطر الحرب قائم بشكل أو بآخر. ومن المهم ان نذكر، انه ايضا اذا تحقق اتفاق سياسى، فليس فى ذلك ضمان للهدوء التام.لقد قضت اتفاقات السلام مع مصر والاردن على التهديد بالحرب، الا انها لا تحوى ردا على الاعمال الجنونية.

ان السوريين هم أكثر المستفيدين والمتمتعين ببقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى الحزام الامنى وهذا هو الدافع الذى يجعلهم يستنزفون دماء جنودنا حتى نوافق على قبول شروطهم فى الجولان. والسوريون يستمتعون ايضا لأن مقاتلى حزب الله ليسوا مخربين، بل ميليشيات تقاتل لتحرير ارض لبنان، فهم يخوضون حرب تحظى بتفهم دولى واسع. وتحرص سوريا على الا ينحرف القتال فيخرج عن حدود الحزام الامنى . فهى لا تريد تصعيدا من شأنه ان يؤدى الى حرب تتورط فيها القوات السورية، طالما ان دمشق غير مستعدة ولا راغبة فى ذلك. وكل ذلك يجعل اسرائيل تتورط فى رد فعل شاذ، بينما تحصل دمشق على نقاط سياسية إذ تلعب دور الوسيط الذى يتمتع بتأثير سواء فى بيروت أو بين قيادات حزب الله.

لقد يئسنا منذ فترة، من القاء المهمة برمتها على جيش جنوب لبنان. والآن يتحمل جيش الدفاع الاسرائيلى عبء الدفاع عن المنطقة الأمنية. وفضلا عن ذلك، فما من احد فى جيش جنوب لبنان ينزعج أو يتحمل مايحدث، وماطلقات المدفعية التى سقطت على صيدا هذا الاسبوع إلا مثالا واضحا على ذلك.

ان ساحة المنطقة ليست كبيرة الى حد يصل بطلقات الكاتيوشا الى ابعد من مستوطنات الشمال. وبالعكس فان تزود حزب الله بصواريخ الكاتيوشا ذات مدى كبير يحقق لنا مساحة لا نهاية لها. اذن ماهى البدائل القائمة امامنا ؟

البديل الاول، هو التخلص من العبء العسكرى من جراء السيطرة على المنطقة الامنية، وذلك بقبول املاءات دمشق للتسوية بشأن هضبة الجولان. وهذا البديل ترفضه الغالبية العظمى فى اسرائيل.

البديل الثانى هو استمرار الاكتواء بنيران هذا العبء. وذلك لا يمثل حلا. انه وضع مؤقت من شأنه ان يستمر فترة طويلة أخرى، يصاحبه تصعيد عدوانى. والثمن الذى يتوجب على سكان الشمال دفعه ثمنا اقتصاديا ثقيلا وبشريا قاسيا ومعروف لدينا.

والبديل الثالث هو الخروج من منطقة الحزام الامنى الى ماوراء خط الحدود جنوبا. وفى هذا البديل مغامرة ليست بسيطة - فليس هناك من يضمن بأن خروجنا سيؤدى فعلا الى توقف المحاولات الهجومية. من ناحية أخرى فان هذا البديل لا يخلو من مزايا ايضا فالدافع الذى يتمتع به السوريون الآن سيصبح مشكلة. اذ انهم سيفقدون قدرتهم على الادعاء بمشروعية حرب التحرير التى يخوضها سكان الجنوب. وبعد الخروج أو انسحاب جيش الدفاع سيصبح أى اعتداء هو مجرد هجوم واضح على منطقة اسرائيلية لا صلة لها بأية نزاعات. وحق اسرائيل فى الرد بقسوة على أى اعتداء من هذا النوع سيضاعف بشكل مؤثر من خطر التصعيد وتوريط القوات السورية فى حرب لا تريدها. وسيقع حزب الله فى مأزق مشابه، فلا يمكن ان يطلق قذائف الكاتيوشا على السكان فى اسرائيل بحجة انها حرب تحرير اراض لبنانية، وسيكون من شأن ردود افعال جيش الدفاع ضد أهداف فى عمق لبنان، ان تدفع حكومة بيروت الى مهاجمة كل من يعرض امنها وأمن الدولة للخطر.

من المحتمل بالطبع، ان تحدث اختراقات للحدود. ومع غياب المنطقة الامنية ستزداد المحاولات الناجحة من قبل المخربين الذين سيحاولون ذلك. ومع ذلك، فإن جيش الدفاع الاسرائيلى لديه من الخبرة ما يكفى لاقامة حوائط معبرة لصدهم، بشق طرق تمويه متداخلة وبتعقب فورى لعمليات التسلل، والاحتمال كبير فى منع معظم هذه المحاولات.

لقد وصلنا الى مرحلة تتطلب اعادة تقييم الوضع برمته. وجدير بنا ان نفعل ذلك بعيدا عن ضغط احداث الايام الاخيرة، عندما ندرس الامور بشكل متزن. ورغم ان اى بديل من البدائل القائمة امامنا ليس مثاليا فإن ميزتنا الكبرى تكمن فى ان الرهان فى محاولة انتهاج خط جديد ليس رهانا خطيرا.

نحارب حزب الله ونؤيد أمل

معاريف ٨ /٩/ ١٩٩٧
تامير برشد

لقد طرحت وسائل الاعلام عدة تقديرات بشأن هدف العملية التى قامت بها وحدة الكوماندوز البحرى فى الناصرية - وهل كان هذا الهدف هو تصفية زعيم شيعى ينتمى الى حركة أمل أم ضرب البنية الاساسية لمنظمة حزب الله ؟ فيما يتصل بالتقدير الأول يجب ان نؤكد حقيقة ان الطائفة الشيعية التى خرجت منها منظمتى أمل وحزب الله سوف تستمر فى التأثير على حياتنا فى الحدود الشمالية سواء مع وجود المنطقة الامنية او بدونها.
وتجدر الاشارة الى ان نصف خط الحدود البرية مع لبنان يسكنه سكان شيعيين، حيث ان ٧٥٪ من سكان المنطقة الامنية والاغلبية الحاسمة من سكان جنوب لبنان هم من الشيعة ومن واجبنا ان نتصرف حيالهم حسب المثل الذى يقول :"الجار القريب خير من الاخ البعيد".
فالحياة الطبيعية بين اسرائيل وبين سكان طيابه ومركبة وعيترون وبنت جبيل والنبطية وتبنين سوف تؤثر اكثر من اى شى آخر على مستقبلنا ويجب علينا ان نعتبر ذلك من اهم العناصر على الاطلاق عند بحث امكانية الانسحاب من جانب واحد من المنطقة الامنية.
ان العلاقات بين اسرائيل والسكان الشيعة غير مشروطة بوجود المنطقة الامنية ولذلك فقد قامت اسرائيل فى الماضى برعاية العناصر المعتدلة فى الطائفة الشيعية وقلصت تأثير العناصر المتطرفة وخلقت نوع من التفاهم مع حركة أمل والتى تمثل الطائفة الشيعية فى واقع الامر. وبذلك حاولت اسرائيل الحد من زيادة قوة حزب الله فى القرى . ولكننا فشلنا فى ذلك ومن ثم فان المعضلة الاساسية تكمن فى السؤال الآتى: هل هذا هو الوقت المناسب للتنازل والانسحاب من جانب واحد فى الوقت الذى تسيطر فيه منظمة حزب الله على الرأى العام الشيعى وتستمر هذه المنظمة فى دعم اساسها وبينتها التحتية فى القرى على حساب أمل. وعلى خلاف أمل فان حزب الله سوف يستمر فى محاولة اثبات ان وجودنا فى شتولا وفى منرا غير مشروع. ومنظمة حزب الله التى تجد الدعم والتشجيع من النجاحات التى تحققها سوف تستمر فى العمل وفى تنفيذ اعمال ارهابية ضد اسرائيل. وعلينا ان نبذل كل جهد ممكن من اجل خلق الظروف المناسبة للحياة الهادئة على جانبى الحدود الدولية وذلك بواسطة استغلال طبيعة السكان القرويين الشيعة. واليوم لا يساعد الواقع على فعل ذلك، حيث ان القرويين الشيعة حائرون مابين الرغبة فى العيش فى هدوء وبين العلاقات مع اسرهم شمال المنطقة الامنية حيث ان كثير من هذه الاسر تقيم علاقات مع منظمة حزب الله.
ويجب ان نعمل بجميع الوسائل الممكنة من اجل تأييد حركة أمل ودعم القرى التى تقع عبر المنطقة الامنية وذلك بالتنسيق مع نوى المواقف من الشيعة داخل المنطقة الامنية ويجب فعل ذلك حتى لو كان حليفنا المخلص الجنرال انطون لحد لا يرغب فى ذلك لان مثل هذا النشاط يمس مكانته أو يضر بها. ونحن نتحمل مسئولية كبيرة تجاه انفسنا ومستقبلنا.

الكاتب كان ضابط المخابرات فى وحدة الاتصال مع لبنان فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢

الفخ اللبنانى

هآرتس ١٩٩٧/٩/٢
يورام ملتسر

من اكثر الامور البارزة فى الواقع اللبنانى، هو ان اسرائيل مازالت تنزلق خلف الاحداث التى تفرضها سوريا أو ايران. من ناحية سوريا تعتبر لبنان ملعبها ومنطقة تجارية حرة وانتعاشها الاقتصادى يعتبر مصلحة سورية واضحة. وقد عادت اسرائيل لتسقط فى نفس الفخ. هل تنظر سوريا الى لبنان على انها دولة مستقلة ؟ ان اسرائيل تفعل نفس الشئ. الا ترى سوريا فى لبنان فناءاً خلفيا للمناوشات العسكرية ؟ لقد انزلق الجيش الاسرائيلى الى حرب عصابات فى لبنان، وقد اصبحت هذه هى الخبرة العملية الوحيدة له. يقول المتحدثون الاسرائيليون ان الطريق لحل المشكلة اللبنانية يمر عبر سوريا كجزء من التسوية الشاملة بين الدولتين. لقد تحولت هذه المقولة الى شعار يرفعه المسئولون الرسميون الذين ترعرعوا فى هذه المناصب على اساس الواقع المتجمد فى لبنان. لقد كان قادة الالوية الحاليون جنودا نظاميين عام ١٩٨٢ عندما دخلت اسرائيل لبنان، وكل ضابط فى جيش الدفاع تقريبا ، صاحب خبرة قتالية كان قد حصل على هذه الخبرة اساسا فى لبنان، اذن لا دهشة فى عدم تجربة سياسة أخرى من أجل حل المشكلة. قال بنيامين نتنياهو مؤخرا ان وجود جيش الدفاع فى لبنان حيوى من أجل عدم هجرة الجليل. هذا القول الصادر عن رئيس الوزراء الذى ينتمى الى (المعسكر القومى) يجب ان يثير استياء كل المواطنين الاسرائيليين. انها صورة تفكير تناسب عمدة

بلدة فى عهد القياصرة، يخشى من المذبحة التى قد تقضى على طائفته.
يجب على اسرائيل ان تخرج فورا من لبنان، فى الوقت نفسه، لو تعرضت الاراضى الاسرائيلية للقصف، عليها ان ترد مثل اى دولة تعرضت لهجوم من دولة مجاورة. فى الحالة اللبنانية يجب ان يكون الرد فى موضع مؤلم للغاية - اى فى البنية الاساسية المدنية وفى مناطق التنمية الاقتصادية. هناك محطات قوى، وخطوط كهرباء وموانىء بحرية ومطارات وطرق وخزانات وقود ومحطات اذاعة وتليفزيون.. الخ.
ان ضرب هذه الأهداف وما يماثلها سوف يهز الاقتصاد اللبنانى، ويردع المستثمرين من الاجانب، ويخفض رواتب العاملين، ويعمل على انهيار العملية، وشلل الحياة اليومية ويجبر اللبنانيين على البحث عن طرق أخرى لتحييد المليشيات التى ستعمل ضد اسرائيل.
هل ستفعل لبنان هذا بالقوة؟ هل ستقوم بتحييد القوات المسلحة عن طريق وضعها فى الصفوف الاولى للمنتفعين ؟ انها قضية لبنانية داخلية. يجب ان نتذكر ان اسرائيل لم تكسب من وراء تدخلها فى الواقع السياسى اللبنانى. اضافة الى ذلك، فإن الاهتزاز الاقتصادى وعرقلة الحياة اليومية والطبيعية فى لبنان سيقتلع بعض الاشجار من البستان السوري حيث سيفقد السوريون العاملون فى لبنان مصدر دخلهم. الى جانب ذلك، فإن ضرب حقول الافيون أو شحنات المخدرات سوف يمس مباشرة دخل كبار المسئولين السوريين، وبذلك ستؤدى خدمة مشكورة للحرب العالمية ضد المخدرات.
يجب ان يتذكر رئيس الوزراء انه لم يحدث ابدا ان هجر سكان الجليل ديارهم منذ عهد كفار جلعادى وحتى عهد الكاتيوشا حيث كان يانوش وإيتان سيقضيان عليها لولا بيجين.
ومثلما كان الامر فى السابق، اليوم ايضا يفقد الشباب الاسرائيلى حياته من أجل حماية المستوطنات الشمالية.
يجب - تحسبا لدفعات التجنيد القادمة - ان نختبر عمليا ما اذا كان من غير الممكن الدفاع عن شمال الدولة، مثلما تفعل اى دولة ذات تفوق عسكرى مع جارتها - بقوة الطائرات والصواريخ، والسفن الحربية والتفوق المدفعى. يجب ان تفعل ذلك بدون اى قيود فى ايديها، من داخل حدودها السيادية، وهذا افضل كثيرا من استمرار الاستنزاف فى حرب العصابات.

ولكن أين العقل هنا؟

هآرتس ٩/٩/ ١٩٩٧
يوئيل ماركوس

عملية« إنطابا » وإنقاذ المختطفين بطائرة إيرفرانس الذين كانوا رهائن فى أوغندا كان بمثابة قمة الأداء فى العصر الذهبى لجيش الدفاع الاسرائيلى. ولكنى أخشى ان عهد العمليات البراقة من هذا النوع قد وصل لنهايته. لقد إختلف الوضع، وتغيرنا كما تغير العدو ايضا. إن اسطورة جيش الدفاع الاسرائيلى الممتزج بين فخ اينشتاين وقوة شمشون تلاشت.
ويبدو أن نقطة التحول كانت فى "ليل المناطيد- أو الطائرات الشراعية"، حينما نجح أحد المخربين فى الدخول إلى معسكر جيش كامل فى شمال البلاد. وتحولنا من مهاجمين مفاجئين الى مفاجئون. وفجأة بدا لهم أن الاسطورة عن العبقرى اليهودى توقفت. وذلك بعد أن رأونا فى حالتنا المخجلة أيام صواريخ السكود، ورأونا بلا حول ولا قوة أمام طاعنى السكاكين، والحجر والطفل أيام الانتفاضة وبعد أن رأوا موقفنا المتراخى أمام الإرهاب، رأوا طائراتنا الهليوكوبتر تصطدم ببعضها فى سماء جنوب لبنان، وجنودنا المختارون يحترقون بنيران الاعشاب العشوائية، والآن، فشل عملية الانزال يعتبر نقطة تحول أخرى منذ ليل المناطيد - فأسطورة قوتنا الحكيمة والتى لا تهزم تقلصت أكثر وأكثر. ليس بسبب أننا أصبحنا والعياذ بالله محاربون أقل كفاءة، ولكن لأنه آن الآوان لأن نعترف بحقيقة أن أولئك الذين يمسكون حتى الآن بالسلاح ضدنا أصبحوا أكثر شجاعة، أكثر حكمة وأكثر إصرارا.
من الصعب العودة الى الأمور التى كتبنا عنها مرارا وتكرارا عن لعنة لبنان، عن فيتنام المصغرة الخاصة بنا، وعن الملك الذى يقبض على ضحايا أعزاء علينا. ولكن الحقيقة هى اننا متواجدون فى جنوب لبنان فى حرب لا نستطيع أن ننتصر فيها. نحن غير مؤهلون لحرب عصابات. فهم عليمون وخبراء بالمنطقة، ويعرفونها مثل كف يدهم. أنهم ليسوا فى حاجة الى قصاصين ولا لعملاء كى يرشدوهم للطريق، أو لعملاء مزدوجين يوقعوهم فى الفخ. ولهم حافز يحركهم فهم يحاربون من منازلهم وعلى منازلهم.
ولنفترض حتى أن الهدف الذى من أجله أرسلت وحدة الإنزال قد تحقق فماذا كان سيضيف لنا ذلك ؟ هل منزل آخر مهدم كان سيدمر أو سيضر بالفعل فى البنية التحتية للقوة التى تقف لنا هناك ؟ ماذا كنا سنجنى غير عملية رد أخرى ضدنا وضد جنودنا، حيث أنه حسب اتفاق المبادئ فإن دمائنا مباحة طالما أنهم فى منطقة لبنان؟ أين الإنجاز العسكرى هنا ؟
وإذا كنا مرة نردد على أذان العرب أن بالقوة لن ينتصروا علينا، فقد آن الآوان أن نردد لأنفسنا أن بالقوة العسكرية لن نتغلب عليهم. فهذا أوان حل المشاكل بالطرق الأخرى. بالعقل وليس بالقوة. ولكن أين العقل هنا؟ أن الأمر الفظيع والأسوأ فى الموضوع الذى يحدث لنا فى لبنان هو حقيقة أننا مازلنا أسيرين لنظرية عمرها ٢١ عاما. فمنذ ذلك الوقت تغير رؤساء حكومات ووزراء دفاع، صعد الليكود، صعد العمل، هبط العمل، صعد

الليكود، والنظرية مازالت أبدية.
ففى العشرين عاما الأخيرة ونحن ملتصقون بتلك النظرية، لقد إنهارت الشيوعية، وسقط سور برلين وتفتت الاتحاد السوفييتى وتم الاتفاق على عودة هونج كونج وقد عادت تلك أيضا، عقدنا سلام مع مصر والأردن، وتم التوقيع على اتفاقية أوسلو. وفقط نحن منغمسون فى جنوب لبنان وكأن الزمن توقف عن الحركة إن النظرية التى بنيت على السكان المسيحيين المتعاطفين معنا وعلى الميليشيات التى ستمنع عبور الفلسطينيين المخربين، ظلت كما هى فى عقولنا. ولكن فى ذلك الوقت تغير السكان، وتغير العدو، وحزب الله يعمل بإعتراف وإدراك بأن من حقه أن يطرد المحتلين. والقوة التى أعدت للدفاع عنا تحولنا نحن المدافعون عنهم ويتصاعد الشعور والإنطباع بأن جنودنا موجودون هناك بالذات كى يدافعوا عن أنفسهم.
إن نظرية تواجدنا فى داخل لبنان، والتى كانت تصلح فى وقتها، فقدت الحق والمصداقية فى وجودها. ومن يربط خروجنا من لبنان بإتفاقية سلام مع سوريا، يحولنا لأداة فى لعبة الدماء للأسد. إن علينا أن ننعش الرؤية والفكر الخاص بنا لمشكلة لبنان لأنه لا يوجد فى الأفق حل آخر غير الخروج من هناك.

هآرتس ٢١ /٨/ ١٩٩٧
عقيبا الدار

تليفون عاجل من لوفرانى

فى اول زيارة له لواشنطن، بعد وقت قصير من مصرع اسحاق رابين، بعث شمعون بيريز برسالة الى الرئيس حافظ الأسد عن طريق الرئيس بيل كلينتون وتضمنت رسالة بيريز فكرة القيام بتسوية انتقالية على غرار تلك التى اقترحها اسحاق رابين. وتعتمد التسوية على القيام بمحاولة تمتد من ٦ - ٩ شهور لوقف اطلاق النار فى لبنان قبل الجلاء عن (منطقة الحزام الامنى). وقد حظا الاقتراح الجديد بالعنوان الرئيسى لصحيفة هآرتس وأثار ضجة كبرى فى قيادة جيش جنوب لبنان. قام اورى لوفرانى، منسق العمليات فى لبنان، بالاتصال بشمعون بيريز تليفونيا والذى كان فى طريقه الى المغرب. وأخبره بأن انطوان لحد يشعر باكتئاب شديد ويحذر من هروب جنوده الى صفوف حزب الله، أو فى احسن الحالات، سيتركون هذا الجيش. فطلب بيريز من اعوانه نفى الخبر. فقد كان يعلم على مايبدو أن حافظ الأسد على غير استعداد لقبول تسويات انتقالية. ومنذ شهرين تسبب يوسى بيلين فى فزع لقادة جيش جنوب لبنان وقادة المؤسسة العسكرية. ففى حديث لصحيفة الحياة العربية التى تصدر فى لندن، اقترح بيلين ان تدخل اسرائيل فى مفاوضات مباشرة مع حزب الله، لاتاحة الفرصة امام انسحاب جيش الدفاع من جنوب لبنان. وقال ان هذه المنظمة تنفذ بامانة اتفاقات (عناقيد الغضب) وان الاهتمام الاساسى للمنظمة ينصب على تغيير نظام الحكم فى لبنان وليس مضايقة اسرائيل. اما جيش جنوب لبنان فيمكن استيعابه فى الجيش اللبنانى أو استيعاب عدد من المتعاونين داخل اسرائيل وقد أبدت فرنسا استعدادا للمساعدة فى عملية الاستيعاب هذه.
أيا كان الامر، يقولون فى جيش الدفاع، ان جيش جنوب لبنان يسبب صداعا لاسرائيل اكثر مما يدافع عنها. ولكن اسرائيل دولة (تدمن) العملاء خاصة عندما يكونوا بجوارها.

* مقارنة سورية:

بعثت اسرائيل برسالة لسوريا تطلب فيها أن تقوم بتهدئة حزب الله. واذا لم يهدأ ؟ لن تكبح اسرائيل جماح غضبها. يؤكد رئيس الوزراء للمواطنين الاسرائيليين انه اذا لم يسد الهدوء فى الجليل، لن تعرف لبنان مذاقا للراحة. فهل سيطبق نفس الامر مع سوريا التى تلعب معنا فى لبنان سياسة (الباب الدائرى) ؟ حتى رئيس مجلس مدينة مطولا، يوسى جولد برج، عضو الكنيست السابق عن الليكود، صرح أمس انه ليس من شك فى ان سوريا تدير الارهاب فى لبنان، وأنها لتستطيع دون غيرها ايقاف حزب الله والتصدى له.
ولكن كما هو معروف، فان نتنياهو على استعداد للحوار بدون شروط مسبقة مع سوريا.
المشكلة هى ان حكومة سوريا تزعم، ان جيش جنوب لبنان يلعب فى لبنان بالضبط نفس الدور الذى تزعم حكومة اسرائيل أن منظمة حماس تلعبه من أجل عرفات فى القدس. اذا كان مسموحا بوضع كل مواطنى غزة تحت الحصار، لماذا يحظر ادخال مواطنى كريات شمونا الى المخابئ عندما يقوم جيش جنوب لبنان بقتل اليتامى فى جزين ؟ فاذا كانت اسرائيل غير مسئولة عن جرائم الجنرال لحد، يمكن لعرفات ان يتنكر لجرائم محمد ضيف. فى هذه الحالة، لا توجد براهين على أن السلطة الفلسطينية تزود قتلة الاطفال بالاسلحة والتدريب كذلك عملية تجميد اموال ضرائب العمال الفلسطينيين من أجل اضعاف التأييد لعرفات داخل الشارع الفلسطينى وإجباره على التعاون مع اسرائيل، ستمس فى نهاية الامر تأييد الشارع الاسرائيلى لبنيامين نتنياهو. مازالت الضفة الغربية وقطاع غزة من اهم اسواق التصدير لاسرائيل. لو واصلت السلطة الفلسطينية مقاطعة السلع الاسرائيلية - كرد فعل لتجميد الاموال - فسوف تتزايد نسبة البطالة فى اسرائيل.
ان استخدام اموال السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز التعاون الامنى، يهدد الامن اولا وأخيرا. لا يستطيع عرفات حقا مناطحة رجال الشرطة ويدفع لهم رواتبهم فى مواعيدها المعتادة (١٢٠٠ شيكل شهريا).
وقد حذرت جهات أمنية الحكومة من انه اذا لم يتم تحويل الاموال لن يبدأ عرفات العام الدراسى، وسيغلق المستشفيات وأولها سيكون مستشفى الخليل وسيقوم اهالى المرضى الذين سيلقى بهم فى الشارع، وكذلك الاولاد الصغار العاجزين بصب جام غضبهم على مستشفى هادسا. وهذه الاضطرابات قد تكون فى استقبال مادلين أولبرايت عند زيارتها القريبة.

٤

إسرائيل / إقتصاد

هآرتس ١١/٨/ ١٩٩٧
إبرهام طل

خليط إقتصادى خطير

من خلال اللقاءات مع موشيه ليئون المستشار الاقتصادى ومدير مكتب رئيس الوزراء أصبح هناك انطباع بأن الرجل يعيش ويعمل فى عالم اقتصادى خيالى - وهو نفس الانطباع الذى يتركه رئيسه عندما يتحدث عن الشئون الخارجية والأمن. ويقول ليئون ان كل شئ سيكون على ما يرام وأن النشاط الاقتصادى سوف يتزايد عن قريب وسيتم استئناف التنمية والازدهار الاقتصادى وسوف تزيد فرص العمل وذلك بفضل التغييرات التركيبية وخفض الميزانية ومن المقرر ان تزيد الميزانية المخصصة للبنية التحتية وذلك لصالح الاقتصاد والمواطنين هذا فى الوقت الذى سيتم فيه الحفاظ على معدل العجز فى الميزانية، وكل ذلك من خلال الغاء جميع الاعمال غير الحيوية فى الوزارات المختلفة. ولن يضار المواطن بأى حال من الاحوال ولن تخفض الخدمات بل سوف تزيد كفاءتها ولن تزيد من انه سيكون هناك ثورة ضريبية فى عام ١٩٩٨.

ويمكن أن نوجه سؤالاً الى ليئون مثلما نوجه سؤالاً الى بنيامين نتنياهو فى المجال السياسى والامنى وهذا السؤال هو: هل يؤمن بما يقول؟ ام انه يحاول فقط ان يلقى بسحابة كثيفة على الواقع وأن يخلط كل ماهو متوقع من اجل القضاء على اى شكوك وإثارة جو من التفاؤل؟ وبيانات الواقع والتوقعات تنفى الصور الوردية التى يسمونها يوميا فى مكتب رئيس الوزراء فيما يتصل بالحاضر وخاصة فيما يتصل بالمستقبل.

وفى مواجهة الاتجاهات السلبية التى تظهر فى الاقتصاد منذ عامين تقريبا مثل التباطؤ والبطالة يضع مخططى السياسة الاقتصادية وسيلتين استراتيجيتين: خفض الميزانية وتغييرات تركيبية فى الاقتصاد. وليس هناك من يختلف فى ان التغييرات التركيبية التى تبلورت فى الوثيقة التى نشرتها وزارة المالية فى الاسبوع الماضى بمناسبة المناقشات فى الحكومة هذا الاسبوع، تعتبر ضرورية وسوف تساهم فى تفعل الاقتصاد والاسراع فى معدل التنمية والازدهار.

***

ولكن فيما يتصل بمسألة امكانية التنفيذ لمعظم هذه التغييرات يجب ان نذكر ان تأثيرها سوف يبرز بمرور الوقت. والتغيير فى التركيبة الاقتصادية بالصورة النمطية والمخطط له فى عام ١٩٩٧ سوف ينتهى فى عام ١٩٩٩ فقط وسوف يبرز فى صورة واضحة فى الالفينيات (مابعد عام ٢٠٠٠) وعندما نناقش التطورات المتوقعة فى ١٩٩٨ و ١٩٩٩، من الافضل ان نتجاهل تأثير التغييرات التركيبية. ويبقى اذن الخفض فى الميزانية، وحسب التجربة الاخيرة يجب ان نتعامل مع مصطلح خفض فى الميزانية " بحذر شديد. ففى بداية هذا العام تم خفض حوالى سبعة مليارات شيكل من الميزانية ولكن حسبما نسى الكثيرون فإن حوالى ٥٠٪ من الخفض ثم تعويضه فى صورة رفع الضرائب سواء مباشرة أو غير مباشرة. وفيما يتعلق بباقى الخفض فإنه من الافضل ان ننتظر تقرير تنفيذ الميزانية من اجل معرفة ماذا تم تخفيضه فى الواقع.

وعلى الرغم من تقليل الخفض المخطط لعام ١٩٩٨ من اربعة مليارات الى ٢,٣ مليار فإنه يجب ان ننظر الى ذلك بشك وريبة. ومن يؤمن بأنه من الممكن تنفيذ العجز المخطط والمستهدف وهو ٢,٤٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٩٨ بدون رفع الضرائب بصورة كبيرة سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، ليس الا واهما.

***

ان السياسة الاقتصادية المخططة لعام ١٩٩٨ تشمل خليطاً خطيراً مثل خفض النفقات الحكومية ورفع الضرائب والاستمرار فى الحفاظ على الفائدة المرتفعة والشيكل العائم. وهذا الخليط يعتبر خطيرا فى اى اقتصاد متباطئ. وفى الاقتصاد الذى يعتمد التصدير بما قيمته ثلث الناتج القومى تكون هذه اشارة على وقوع الكارثة وأن توقعات العماله الرسمية لعام ١٩٩٨ لا تعكس حجم هذه الكارثة.

وبعد التغيير فى تركيبة الخط القطرى فى منتصف يونية حدث انخفاض فى قيمة الشيكل بحوالى ٥٪ وسخر بعض المعلقين من رجال الاقتصاد الذين اعتقدوا انه لم تخلق الظروف المناسبة للانخفاض المستمر فى قيمة الشيكل وأن سعر العملة سوف يعود للتحرك عند اسفل منطقة "الخط القطرى"، وبعد اقل من شهرين منذ تنفيذ التغيير تحرك سعر العملة واقترب من القاع ومنذ بداية هذا العام حدث تقويم حقيقى للشيكل بنسبة حوالى ٣٪.
وعلى الرغم من ان الحكومة توشك ان تعلن وبذكاء وفهم بأنه لن يوضع هدف لعام ١٩٩٨ بالنسبة لنسبة التضخم بحيث تكون اقل من نسبة التضخم فى عام ١٩٩٧ وسوف يضطر بنك اسرائيل الى ايجاد تبرير اكثر اقناعا اذا اراد رفع سعر الفائدة الا انه ليس هناك احتمال لان تؤدى السياسة الحالية الى خفض حقيقى وخاضع للمراقبة على المدى القريب. والشئ الذى يمكن ان تتوقعه فى مسألة سعر الصرف وللاسف الشديد هو حدوث سقطة أو انهيار من شأنه ان يدفن الاقتصاد تحت جبل الفائض الساخن.

لا تبالغوا فى الآمال

يديعوت ١٨/٨/١٩٩٧
سيفر بولتسكر

قبل عامين، فى صيف ١٩٩٥ صدقت حكومة رابين على ميزانية كانت تتوقع حدوث نمو فى الاقتصاد الاسرائيلى بنسبة ٥،٥٪ سنويا. وكان من المفروض ان تزيد الصادرات بنسبة مضاعفة اى ١٠٪ فى العام. وكان من المستهدف ان يصل ٧٠ ألف مهاجر الى اسرائيل كل عام. وليس هناك داعى لنقول ان التضخم كان من المفروض ان ينتهى خلال ثلاث سنوات هذا مع تراجع معدل البطالة.
وقبل اسبوع صدقت حكومة نتنياهو على ميزانية ذات توقعات مختلفة تماما، حيث تراجعت نسب النمو المستهدفة بحوالى النصف الى ٢،٥٪ حتى ٣،٥٪ فى العام. وطبقا للميزانية فان معدلات البطالة سوف تزيد وتبقى نسبة التضخم مرتفعة مع تقلص عدد المهاجرين الى ٥٠ ألف مهاجر فى العام وربما اقل.
والميزانية الجديدة تعكس فى المجال الاقتصادى التحول الذى يقوده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالنسبة للصورة المستقبلية العامة لاسرائيل فى نظر مواطنيها. واذ لم يخن التعبير فانى يمكن ان اطلق عليه اسم "التحول نحو الآمال المتواضعة" ومن الممكن ايضا ان نطلق عليها اسم "العلاج بواسطة الواقع" او حبة دواء مرة ولكنها ضرورية. فقد ورث بنيامين نتنياهو اسرائيل التى كانت تعيش فى النشوة أو اسرائيل الحالمة. وقبل وقت قصير جدا من الانتخابات عقد شمعون بيريز الذى كان رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت مؤتمرا دوليا خاصا فى شرم الشيخ ضد الارهاب العربى ولصالح اسرائيل. والتقطت الصور لبيريز هناك وهو يقف متشابك الايدى مع رؤساء الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا ومصر. وحوله زعماء ورؤساء حكومات. واتضح فى ذلك الوقت ان حفنة من المسلمين المتطرفين هى التى تسد الطريق امام اسرائيل حتى لا تتحول الى المركز الاقتصادى والسياسى للشرق الاوسط والانضمام الى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.
وبعد الانتخابات استمر نتنياهو لفترة من الوقت فى تبنى هذه النبوءة. ففى لقاءاته الصحفية والخطب التى ألقاها كان يتمسك بهذه الافكار ولكن قبل شهرين أو ثلاثة أشهر حدث نوع من التغيير لديه وتغلب عليه الواقع بكل قوته وبشاعته.
ومنذ ذلك الوقت بذل نتنياهو جهداً غير بسيط من اجل ان يتباطأ معدل دقات الساعة الداخلية للمجتمع الاسرائيلى. وأوقف عقارب الاحلام. وقد اتضح ذلك من التصريحات التى ادلى بها نتنياهو فى نهاية الاسبوع الماضى فى كلية الامن القومى. وكانت هذه التصريحات عبارة عن رسالة باردة لسياسى واقعى وقال نتنياهو: حتى فى التسوية الدائمة لن يكون هناك سلام حقيقى بين اسرائيل والفلسطينيين. وسوف تكون هذه التسوية بمثابة حل جزئى للطرفين وستكون بمثابة اقل الامور ضررا وستكون موضوعا للاحتكاك. كذلك فإن العلاقات بين اسرائيل وجيرانها لن تصل الى حد القبول والمصالحة التاريخية الى ان تتبنى الدول العربية لنفسها انظمة حكم ديمقراطية وليبرالية كاملة. وهذه المسألة فى حاجة الى جيل أو اثنين.
ويقول نتنياهو ان الفلسطينيين يجب ان يستوعبوا التغيير فى رئاسة الحكومة فى اسرائيل. ونتنياهو يقصدنا بقوله هذا اكثر مما يقصد الفلسطينيين. حيث ان نتنياهو يطلب من مواطنى اسرائيل ان يستوعبوا التحول نحو الامال المتواضعة والذى يقوده هو بنفسه. فلن نصل الى انتاج يبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار فى عام ٢٠٠٠ للفرد. ولن تصل نسبة التضخم فى ذلك الوقت الى ٢,٥٪ فى العام. ولن تنجح اتفاقيات اوسلو أو التسويات السلمية فى القضاء على العداء الفلسطينى والاسلامى تجاه اسرائيل. وليس هناك اى احتمال لانضمام اسرائيل الى الجامعة العربية وأما الحديث عن التعاون والاندماج السياسى والاقتصادى الشرق اوسطى بمشاركة اسرائيل فليس الا وهما.
والتحسن فى وضع اسرائيل ومكانتها - وكما يقول نتنياهو الآن سيكون بطيئا وضئيلاً تماما مثل تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية التى تتبناها اسرائيل. والخلاصة هى ان نتنياهو يبدو الآن وبعد قضاء عام فى السلطة هزيلاً للغاية ونفس الشئ ينطبق ايضا على طموحاته. وذلك بفعل الواقع الصعب.
ومن كان يصدق ان هذا هو بنيامين نتنياهو الذى يتسبب فى تراجع الآمال التى كانت تراودنا الى ادنى حد ويبدأ فى اعادة دولة اسرائيل الى حجمها الطبيعى. اننا دولة صغيرة مصابة بانتفاخ فى البطن.. هذه هى اسرائيل فى واقع الامر.

البطالة والسياسة

هآرتس ١٩ /٨/ ١٩٩٧
مقال افتتاحى

حسب البيانات الاخيرة لوزارة العمل والرفاهية هناك زيادة مضطردة ومقلقة فى عدد طالبى العمل . حيث يصل عددهم الى ١٤٥,٦ ألف شخص اى بنسبة ٧,٥٪ من القوى العاملة. كذلك فان بيانات المكتب المركزى للاحصاء تشير الى زيادة معدل البطالة فى العام ونصف الماضية ومن ابرز سمات هذه البطالة انها تتركز فى ١٧ منطقة يقع معظمها فى جنوب الدولة وخاصة فى النقب الشرقى . اى اننا بصدد مشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة ومن الضرورى ان نعالجها بطريقة سليمة وسريعة.

وأول أمس نشرت بيانات اقتصادية جديدة تشير الى ارتفاع معدل البطالة والى ان الاقتصاد انخفض الى معدل نمو يقل عن ٢٪ فقط (مقابل ٧٪ فى الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٦) والى ان هناك انخفاض فى الاستثمارات يصل الى ٩٪ والمغزى المباشر لهذه البيانات هو ارتفاع معدل البطالة.

واسباب التباطؤ والبطالة مقسمة مابين امنية وسياسية واقتصادية. والسبب الامنى الرئيسى يعود الى العمليات الارهابية. وقبل العمليات الارهابية فى الاتوبيسات فى القدس وتل أبيب فى مارس ١٩٩٦ كانت البطالة فى تراجع. ولكن العمليات التخريبية المتتالية ضربت قطاع السياحة وأما الاغلاق المستمر للمناطق فقد تسبب فى تباطؤ مستمر لاعمال البناء وفى مجالات اقتصادية اخرى . وبعد ذلك وقعت العملية التخريبية فى قهوة ابروبو والعملية الارهابية فى سوق محنية يهودا ومقتل السائح على طريق هاعربا ومقتل سائق الاجرة هذا الاسبوع. وهذه الاحداث تلحق اكبر الضرر بالسياحة والفندقة وبجميع القطاعات الاخرى التى تتصل بالسياحة. وأما اغلاق المناطق فى اعقاب هذه الاعمال الارهابية فإنه يلحق الضرر كما قلنا قبل ذلك بأعمال البناء والزراعة والمصانع. واتضح بالامس ان الهجرة من الاتحاد السوفيتى السابق فى تراجع مستمر.

وهناك سبب آخر وهو السبب السياسى، جمود عملية السلام، حيث ان الانتعاش الكبير الذى تحقق فى عهد الحكومة السابقة قد بدأ بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو والتى ادت الى الغاء المقاطعة وفتح اسواق جديدة امام الصناعات الاسرائيلية وتدفق الاستثمارات من الشركات الدولية الكبيرة. ولكن منذ ان تولت حكومة نتنياهو السلطة جنحت سفينة السلام وعادت المنطقة مرة اخرى لتنعكس فى نظر العالم على شاشات التليفزيون حيث صور الجنود المسلحين يواجهون الاطفال الذين يلقون الحجارة والزجاجات الحارقة. ولا يميل اصحاب رؤوس الاموال الى الاستثمار فى مناطق بهذا الشكل. ولا يمكن ان يتم استقبال اى مصدر اسرائيلى بترحاب فى الدول العربية أو فى احدى دول العالم الثالث.

وهناك سببان اقتصاديين للتباطؤ: السبب الاول هو الخفض الكبير فى ميزانية ١٩٩٧ الذى نفذه دان مريدور - وأقصد الخفض الذى كان يستوجبه الواقع لأنه بدونه كان يمكن ان يصل العجز الى درجة خطيرة فى ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة التضخم وكان هذا نتيجة لسياسة الاسراف التى اتبعها ابراهام شوخاط سواء فى مسألة الاجور فى القطاع العام أو فى مسألة النفقات فى الميزانية.

وهناك سبب اقتصادى آخر للتباطؤ ألا وهو الفائدة المرتفعة لبنك اسرائيل والتى ألحقت الضرر بنمو وازدهار قطاع الاعمال، سواء نظرا لدفع الفائدة الكبيرة أو نظراً لسعر الصرف المنخفض. ولكن هذه سياسة استوجبها الواقع لانه بدونها كان يمكن ان نواجه الآن مشكلة صعبة تتمثل فى ارتفاع معدل التضخم بدرجة كبيرة جدا.

ولا يمكن ان نوجه الاتهامات الى السياسة الاقتصادية الحالية للحكومة التى ساعدت على خفض ميزانية عام ١٩٩٨ وادخال تعديلات وإصلاحات كثيرة فى الاقتصاد، وهذه خطوات سليمة سوف تؤدى الى الازدهار الاقتصادى على المدى المتوسط والطويل.

والانطباع السائد الآن هو انه من الناحية الاقتصادية البحتة نرى ان حكومة نتنياهو تسير فى الاتجاه الصحيح ولكن افشال عملية السلام هو الذى تسبب فى تغيير الجو الاقتصادى وفى التباطؤ فى النشاط وزيادة معدل البطالة.

الطابور فى المكتب سوف يزداد طولاً

هآرتس ١٩ /٨/ ١٩٩٧
أور كشتى

توقعات وزارة العمل والرفاهية للعام القادم تشير الى زيادة معدلات البطالة حيث ان عدد طالبى العمل، اى الذى يتوجهون الى مكاتب العمل سوف يتزايد فى عام ١٩٩٨ ليصل فى المتوسط السنوى إلى حوالى ١٧٠ ألف شخص اى بزيادة حوالى ١٦٪ بالمقارنة الى عام ١٩٩٧. وقبل حوالى اسبوعين انهى بنى بيرمان مدير هيئة تخطيط القوى العاملة فى مكتب العمل والرفاهية تقرير خاص يتعلق بالتوقعات بالنسبة لسوق العمل وحالة البطالة فى العام المقبل. ويقول بيرمان فى تقريره: " يمكن الاعتقاد بان التباطؤ فى النشاط الاقتصادى سوف يستمر ايضا فى الاشهر القادمة وبعد ذلك سوف تزيد نسبة البطالة بدرجة كبيرة". وحسب التنبؤات من المتوقع ان تصل نسبة البطالة فى نهاية عام ١٩٩٧ الى ٧,٨٪ (وهى تصل الآن الى ٧,٥٪) وأما فى العام القادم فسوف تقفز لتصل الى ٨,٢٪ وفى المقابل سوف يزيد ايضا عدد طالبى العمل فى مكاتب هيئة العمل حتى نهاية هذا العام. وحسب التوقعات فإن عدد الذين سوف يتوجهون الى مكاتب العمل فى نهاية ١٩٩٧ سيزيد بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة الى نهاية العام الماضى ليصل هذا العدد الى حوالى ١٥٥ ألفاً فى الشهر (وقد نشر أول أمس ان عدد طالبى العمل فى شهر يوليه سيصل الى حوالى ١٤٥ الفاً) وسوف تزيد ايضا النسبة العامة لغير العاملين فى عام ١٩٩٨ الى حوالى ١٣٪ اى حوالى ١٧٨ ألف شخص وسيرتفع عدد طالبى العمل فى عام ١٩٩٨ بحوالى ١٦٪. وعدد الذين يحصلون على اعانات بطالة وتأمين دخل من الذين لا عمل لهم سوف يرتفع بنسبة ١٧,٧٪ ليصل الى ١٢٠ ألف شخص. واجمالى المبالغ التى تحولها الدولة للذين يستحقون اعانات بطالة وتأمين.دخل سيصل فى العام القادم الى ٢,٨ مليار شيكل مقابل ٢,٤ مليار شيكل فى العام الحالى.

ويتطرق التقرير ايضا الى توزيع عبء البطالة بين مجموعات مختلفة من السكان وجاء فى التقرير ان الزيادة فى معدل البطالة تشمل بصفة خاصة بطالة النساء والمهاجرين وسكان مدن التنمية بالمقارنة الى الرجال والمهاجرين القدامى والنساء اللاتى يعشن فى المدن الكبيرة. فعلى سبيل المثال من المتوقع ان تكون هناك زيادة بنسبة ١٧,٥٪ فى نسبة البطالة بين المهاجرين الجدد فى العام القادم مقابل زيادة نسبة ٨,٥٪ بين السكان القدامى . ودراسة معدل البطالة فى مدن التنمية والمتوسط القطرى تشير الى وجود زيادة بنسبة ١٤,٥٪ فى معدل البطالة فى مدن التنمية مقابل زيادة نسبة حوالى ٩,٥٪ فى متوسط البطالة القطرى .

ويشمل التقرير ايضا سلسلة من المقترحات لمحاربة البطالة المتزايدة. وأول هذه المقترحات أن يتم التعامل مع طالبى العمل فى مكاتب هيئة العمالة مع اعطاء الاولوية المطلقة فى التشغيل لطالبى العمل الذين يسكنون فى المناطق النائية والبعيدة عن المراكز الحضارية الكبيرة. وتعطى الاولوية المطلقة لسكان المدن الجديدة.

ويقترح التقرير ايضا تحديد اهداف كمية بحيث يحدد الحد الادنى والحد الاقصى لتقليل معدل البطالة فى عام ١٩٩٨. وكهدف ادنى على سبيل المثال يقترح بيرمان فى تقريره تقليل عدد العاطلين الجدد فى المدن الجديدة بنسبة لاتقل عن ٨٠٪. ومغزى ترجمة هذه الاهداف هو تقليل عدد العاطلين الذين يتوجهون الى مكاتب العمل فى المدن الجديدة بحوالى ٦٠٠٠ طالب عمل فى المتوسط شهريا بحيث يكون متوسط عدد العاطلين الجدد شهريا فى عام ١٩٩٨ هو ٧٠٠٠ عاطل. وفى باقى المناطق الاخرى من المستهدف تقليل عدد العاطلين عن العمل بـ ٩٠٠٠ شخص من بين زيادة متوقعة فى عدد طالب العمل المقدرة بـ ١٦ ألف كمتوسط شهرى .

ويقترح التقرير ايضا على الحكومة ان تحدد الحد الاقصى لعدد العاطلين بحيث لا يزيد عن ٧٪ فى المتوسط القطرى وأى تجاوز عن هذه يجب علاجه بوسائل وادوات وموارد خاصة يتم رصدها فى الميزانية. ومن المقترح ايضا زيادة عدد الذين يدرسون الحرف ويحصلون على اجر اثناء الدراسة واستبدال العمال الاجانب والعمال العرب من المناطق بعمال اسرائيليين. وفى هذا النطاق يقترح بيرمان تقليل التصاريح للعمال الاجانب بحيث لا تزيد عن ٢٠ ألف تصريح وطرد ٨٠٠٠ عامل اجنبى لا يحملون تصاريح وتخفيض عدد التصاريح الممنوحة للعمال من المناطق حتى ٣٥ ألف تصريح. وهناك خطة اخرى. وتطالب هذه الخطة بزيادة المشروعات المخصصة للعاطلين فى مكاتب العمل فى المدن الجديدة. وتطبيق الخطة حسب الحد الادنى من الاهداف سوف يتكلف ١٢٣ مليون شيكل فى العام، وعلى ضوء مايقال من ان ميزانية وزارة العمل والرفاهية لن تزيد وليس هذا فحسب بل انها سوف تخفض فى المستقبل بحوالى مائة مليون شيكل فى السنة المالية ١٩٩٨ فان هناك شك فى تطبيق الخطة.

وفيما يتصل بدفع اعانات بطالة فإن هذه الاعانات تقررت فى اسرائيل فى السبعينيات فقط، ولكن حسبما يقول البروفيسور ابراهام دوررون الاستاذ بمدرسة العمل الاجتماعى التابعة للجامعة العبرية: " عندما تعمقت البطالة بدأوا يشعرون بالندم وحاولوا بشتى الطرق والوسائل تقليص عدد المستحقين لاعانات البطالة. ويجب على العمال حتى سن معينة ان يقبلوا أى عمل يعرض عليهم، وأن يكون رفض العمل غير المناسب فى اضيق الحدود وإذا كان مسموحا فى الماضى برفض عمل يبعد ٤٠ كيلو متراً عن مكان السكن فقد اصبح مسموحا الأن برفض العمل اذا كان يبعد ٦٠ كيلو متراً عن مكان السكن. وهذه التغييرات كما يقول البروفيسور دوررون تدل على تآكل دولة الرفاهية.

ويضيف قائلا ان المسئولين فى وزارة المالية يعرضون نظرية محافظة ومتطرفة تقول ان الدولة لا يجب عليها ان تفعل اى شئ. ومثل هذه النظريات تعود الى القرن التاسع عشرة. وموقفهم فى هذا الصدد يكون فى بعض الاحيان اقوى من موقف وزراء معينين مثلما يتضح الآن فى الصراع بين وزارة المالية ووزارة التعليم. وموقفهم يكون قويا فى جميع الاحوال الا فى حالة واحدة وهى عند اصطدامه بالايديولوجية مثلما يحدث بالنسبة لمسألة المستوطنات.

ويقول البروفيسور دوررون ايضا انه من اجل محاربة البطالة يجب الحرص على ان يكون هناك مستوى عال من العمالة بدلا من خفض الميزانية وفيما يتصل بالعاطلين فانه يجب ان نضمن لهم اعانات مناسبة وليس معاقبة غير القادرين على ايجاد عمل. والمشكلة هى ان الحكومة الحالية لا تشمل جهة سياسية تمثل العاملين الذين تضعف قوتهم يوما بعد آخر. فحزب العمل لم يعد يمثلهم وأما الليكود الذى تنبع قوته الانتخابية اساسا من العمال فإنه يلحق بهم الضرر. وهذه الحكومة عبارة عن اتحاد كونفيدرالى من الجهات التى لا تعنيها القضايا الاجتماعية العامة.

هكذا ستبدو إسرائيل عام ٢٠٢٠

معاريف ٢٩/ ٨/ ١٩٩٧
رفيف دروكر

سيزيد عدد سكان إسرائيل عام ٢٠٢٠ لتتحول الى واحدة من الدولة المزدحمة فى العالم وذات طرق مزدحمة جدا وتلوث هواء بدرجة لا يمكن تحملها - هذه التقديرات واردة فى خطة "اسرائيل عام ٢٠٢٠" والتى تعتبر بمثابة اكبر بحث شامل يجرى فى اسرائيل.

وهذا البحث الذى يعرض فى خطوط عامة صورة للواقع الاسرائيلى بعد ٢٣ عاما استغرق ست سنوات من العمل وشارك فيه حوالى ٢٥٠ من كبار الخبراء ومجموعات من عشر وزارات. وفى نهاية الامر اثمر هذا العمل عن ١٨ مجلدا تحاول ان ترسم صورة اسرائيل فى عام ٢٠٢٠. وسوف يعرض الطاقم الذى يرأسه البروفيسور ادام مزور استاذ تخطيط المدن هذا العمل الذى نكشف عنه هنا لاول مرة، يوم الخميس القادم فى جلسة المجلس القطرى لتخطيط البناء.

ويجب ان نؤكد على ان هذه الخطة تضع فى الاعتبار امكانية تحقيق السلام بين اسرائيل وجيرانها حتى حلول تلك السنة.. وهكذا سوف تبدو اسرائيل وفقا لهذا البحث فى عام ٢٠٢٠.

* انتشار السكان:

من المتوقع ان تحدث زيادة كبيرة فى عدد السكان فى مقاطعات الشمال (من حيفا شمالا) وفى مقاطعات الجنوب (من بئر سبع جنوبا). ومن المتوقع ان يزيد عدد سكان محافظة الشمال بحوالى مليون نسمة فى الوقت الذى ستتحول فيه الناصرة الى مركز لتجمع السكان العرب فى اسرائيل. ومن المتوقع ان يتضاعف عدد سكان الجنوب مرتين ونصف. ويحذر الطاقم من انه فى حالة عدم قيام الدولة باتخاذ الخطوات اللازمة من اجل خلق ثلاثة مراكز حضرية كبيرة فسوف يتقلص عدد السكان فى منطقة الوسط الامر الذى سيؤدى الى فساد وتدهور مدن كاملة.

* تنمية حضرية:

ويوصى طاقم ٢٠٢٠ بتنمية بعض القرى ومناطق العمل بصورة كبيرة. وعلى سبيل المثال فى محور حيفا - كرميئيل وعسقلان - كريات جات وما شابه ذلك. وذلك بدلا التنمية الطولية (على طول طريق الساحل على سبيل المثال) والذى كان متبعا حتى الآن.

* المواصلات:

يجب على الدولة ان تتخذ مجموعة من الخطوات من اجل الا يزيد عدد السيارات لكل اسره عن ١,١ ويوصى الطاقم بتطبيق نموذج اوربا، والذى يوصى بأن يكون معظم العاملين على مسافة عشرة كيلو مترات من مكان العمل على اكثر تقدير. ومن المقترح ايضا ان يكون هناك نقص مدروس فى اماكن انتظار السيارات فى وسط المدن من اجل اجبار العاملين على الوصول الى اماكن عملهم بالمواصلات العامة. ويؤيد الطاقم بصورة قاطعة طريق جوتسيه يسرائيل ويوصى بفرض رسوم مرور فى الطرق المزدحمة.

* السياسة الاقتصادية:

من الموقع ان يعمل حوالى ٨٠٪ من عمال الصناعة عام ٢٠٢٠ فى مجال الهاى تك مقابل ٥٠٪ فقط الآن. وسيتم تشجيع المستثمرين على استثمار اموالهم فى منطقة الشمال ومنطقة الجنوب بواسطة مزايا ضريبية ودعم مشروعات البنية الاساسية ولكن ليس بواسطة الاستثمارات الحكومية المباشرة كما هو متبع الآن. هذا وسوف يتم اتباع سياسة حرة فى مجال العملات الاجنبية والتجارة الخارجية وتبسيط الاجراءات فى سوق العمل بما فى ذلك منح مساعدات حكومية من اجل تطوير وتنمية اسواق التصدير. ومن بين الاسواق المستهدفة فى الخطة الصين والهند واندونيسيا.

* الاراضى:

خصخصة الأراضى بصورة كاملة.

* البيئة:

هذا وسوف يتضاعف تلوث الهواء ليصل الى اربعة اضعاف التلوث الموجود الآن. وسيتم دراسة فرض ضريبة تلوث مع الحفاظ بقدر الامكان على المناطق المفتوحة وبذل اكبر جهد ممكن فى هذا الصدد.

* الطيران:

إن اسرائيل فى عام ٢٠٢٠ تؤيد اقامة مطار بين جوريون ٢٠٠٠، ويوصى الطاقم بإقامة مطار آخر فى منطقة المركز على ارض بحيرة تم تجفيفها أو مكان مطار تابع لسلاح الطيران.

التعليم:

من المستهدف اقامة اجهزة تعليمية - عبارة عن رابطات من الهيئات العامة مجتمعة سويا من اجل تمويل المدارس وتفعليها. ويوصى الطاقم بتقليل التأهيل المهنى الخاص فى المدارس بدرجة كبيرة.

* المياه

هذه هى القنبلة الموقوتة والتى يحذر منها طاقم اسرائيل ٢٠٢٠. ومن اجل منع حدوث نقص خطير فى ذلك العام يجب تحسين عمليات تأمين مصادر المياه والحرص على ان يدرك المستهلكون اهمية الاقتصاد والترشيد فى استهلاك المياه.

* السلام:

تحديد نقاط الالتقاء والتجارة والحركة مع الدول المجاورة وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية ومنع عبور المسافرين بين مصر والاردن وسوريا عن طريق الساحل أو طريق تسيه يسرائيل وتحويل تلك السيارات الى طرق وادى الاردن.

* تطبيق الخطة:

ويوصى طاقم الخطة بالعمل من اجل تبنى هذه الخطة فى الكنيست وتحويلها الى وثيقة بحيث تعمل اى خطة بناء كبيرة من خلالها. واذا حدث ذلك ربما لن تتحقق نبوءات الغضب الكثيرة بشأن مستقبل اسرائيل بعد ٢٣ عاما.

حديث اليوم مع الدكتور دان ألدور ـ جامعة حيفا

هاتسوفيه
١٩ /٨/ ١٩٩٧

صورة كئيبة للوضع الاقتصادى حيث توقف النمو والازدهار وزادت حدة التقشف ووصلت معدلات البطالة الى الذروة.

ويتضح من خلال بيانات المكتب المركزى للاحصاء ان النمو الاقتصادى حتى منتصف هذا العام كان هو الابطأ منذ ثمانى سنوات. ماهى الاسباب التى ادت من وجهة نظرك الى هذه الصورة الكئيبة؟ وجهنا هذا السؤال الى الدكتور دان الدور رئيس قسم الاقتصاد فى جامعة حيفا.

ج - السبب الرئيسى هو انخفاض الاستثمارات فى اعقاب حالة عدم التأكد التى تنبع من الوضع السياسى والامنى. كذلك انخفاض السياحة من بين الاسباب المؤثرة. وايضا نجد محاولات الحكومة لخفض نفقاتها - وهذه خطوة ايجابية هامة - لها تأثيرها ايضا.

س - ماهى احتمالات النمو فى المستقبل؟

ج - ان احتمالات النمو مرتبطة بالاستثمار الذى يرتبط بدوره بالوضع السياسى والامنى والآن لا تبدو الاحتمالات مبشرة.

س - ماهو الشئ المطلوب الآن للاقتصاد حتى يعود من جديد الى حالة النمو والازدهار؟

ج - من الناحية الاقتصادية نجد ان تقليل حصة الحكومة فى الناتج، اى خفض ميزانية الحكومة بدرجة كبيرة يعتبر من اهم الخطوات فى هذا الاتجاه، وبدون ذلك سوف يضطر بنك اسرائيل الى اتباع سياسة الفائدة المرتفعة من اجل منع ارتفاع نسبة التضخم.

ويجب ان نذكر ان التضخم فى اسرائيل كبير جدا ويزيد بنسبة ٩ - ١٠٪ عن معدل التضخم فى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال. ونسبة التضخم المرتفعة تضر ايضا بالتصدير.

س - هل خطة الخصخصة والتغييرات التركيبية فى الاقتصاد مفيدة؟

ج - نعم.. ان الاقتصاد فى حاجة الى تغييرات فى التركيبة مثل تقليل مساهمة الحكومة فى النشاط الاقتصادى وزيادة عنصر المنافسة فى الاقتصاد وتقليل المركزية. ولكن ليست هناك احتمالات كبيرة لاتخاذ خطوات جادة فى هذا الاتجاه لان هناك كثير من مراكز القوى التى تعترض على ذلك.

س - هل هذه الخطة فى صالح العاملين؟

ج - فى نهاية الامر نجد انها اذا كانت لصالح الاقتصاد فهى ايضا لصالح العاملين، حيث سيتم تحويل العاملين من القطاعات غير المجدية الى قطاعات التصدير المجدية. وعلى المستوى الانسانى نجد ان مثل هذه الخطوات مرتبطة بالبطالة المؤقتة وبالمعاناة الانسانية - ولكن ليس هناك خيار.

س - هل هذه الخطة ستؤدى الى خفض الاسعار بالنسبة للمستهلك؟

ج - اذا حدثت تغييرات فى اتجاه الترشيد وزيادة فاعلية الاقتصاد فسوف نتمكن من خفض معدل التضخم ولكن بشرط ان يكون ذلك الى جانب خفض النفقات الحكومية.

س - هل هناك من وجهة نظرك مبرر لقرار رؤساء الهستدروت بتنظيم اضراب عام؟

ج - اعتقد انه ليس هناك اى مبرر لذلك الآن، ولكن الحق سيكون مع الهستدروت اذا حدث تغيير كبير فى تركيبة الاقتصاد وفى مستقبل شركة معينة، حيث انه فى هذه الحالة يجب اشراك العاملين فى الخطط وفى القرارات والمحافظة على مصالح العاملين وعلى صناديق المعاشات والاجور والعمالة. وانا لست متأكدا من انهم قد اشركوا العاملين فى مسألة الخصخصة على سبيل المثال.

٥

قراءات

أســرار حــادث المــنصــة



جيــورا شــاميــس

يعرف التاريخ كيف يسخر من ضحاياه وبصفة عامة، فإن الضحايا ليس بمقدورهم أن يردوا. فقد فارقوا الحياة، أو هم فى طريقهم إلى الموت. وأنور السادات لم يكن الزعيم الأول وبالتأكيد لن يكون الأخير، الذى أدرك أنه سيموت قريبا ، بطلقات متمردة. بل إنه عرف أيضا من هم قاتلوه. بهذه الكلمات نشرت مجلة مونيطين (أي الشهرة) الإسرائيلية تحقيقا خطيرا حول أسرار اغتيال السادات تحت عنوان «اغتيال الكراسى» فى عددها ١٣٤ فى أكتوبرعام ١٩٩٠، أى بعد تسع سنوات من وقوع الحادث. نحاول أن نقدمه بنصه كما كتبه جيورا شاميس.

كانت العلاقات الاستخبارية الأمريكية المصرية متواصلة وسرية وواسعة للغاية. وعندما تولى أنور السادات الحكم بعد موت جمال عبدالناصر فى صيف ١٩٧٠، عمد إلى توسيع الفجوة الاستخبارية التى تبددت فى اعقاب قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ابان حرب الأيام الستة ١٩٦٧. واثناء حرب يوم الغفران ١٩٧٣، جرى العمل عبر «الممر الخلفى» (الاسم الكودى الأمريكى للاتصال السرى مع القيادة المصرية) بسرعة وبفعالية مكنت وزير الخارجية هنرى كيسنجر من نقل رسائل شخصية من وإلى الرئيس السادات. هذا الاتصال أو العلاقة السرية ساعدت كثيرا فى تحقيق وقف اطلاق النار وتثبيته، والتوصل إلى اتفاقية فصل القوات الأولى. لقد كان كل ذلك، مجرد لا شئ مقابل ما جرى من تطورات فى أعقاب زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧. عندئذ برزت الحاجة الملحة إلى تعميق العلاقات السرية، من أجل حماية الرئيس الذى تحول إلى الغرب، من غضب ابناء عمه وعملاء الدول العربية المتشددة ومنظمات الارهاب الفسلطينية، وأمر الرئيس الأمريكى جيمى كارتر الذى كان تواقا لاقرار سلام فى الأرض المقدسة وبنى جميع انسان سيدنا ابراهيم، أمر وكالة الاستخبارات CIA بحماية السادات، وأن تضمن تحذيره فى الوقت المناسب. وبسرعة اصبحت للاستخبارات الأمريكية صلة مباشرة، بالحكومة المصرية كلها سواء بوسائل اليكترونية أو من مصادر شخصية. وقامت المؤسستان الاستخباريتان ـ وكالة الاستخبارات المركزية CIA ووكالة الأمن القومى NSA وهى التنظيم الاستخبارىّ السرى والأكثر حساسية فى الولايات المتحدة ـ قامتا بدس اجهزة تصوير وتصنت فى قصور السادات وفى مكاتب الحكومة، وبالمقابل جندوا عملاء فى جميع مستويات النظام الحاكم. وكان أنور السادات احد الشخصيات المعروفة تماما بالنسبة لمن يتلقون التقارير الحساسة من طراز «سرى للغاية» من قيادات الادارة الأمريكية واستخباراتها. حتى ان سرين دفينين وخصوصيين للسادات ـ تدخين المخدرات ونوبات الخوف الشديد ـ كانا معروفين لدى الامريكيين.

مهارة التضليل:

عندما وقع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل (مارس ١٩٧٩)، تم دعم وتطوير ترتيبات الحماية والحفاظ على حياته. واقترحت سى. آى. ايه. أن يتحمل عملاؤها المسئولية الشخصية لتأمين حياته. غير أن الرئيس المتباهى، والذى رأى نفسه وريث فرعون ـ رفض ـ ليس فقط من باب التفاخر الوطنى، بل لأنه لم يرد أن يظهر أمام الدول الأخرى، كمن يسيطر عليه الأمريكيون. وفى النهاية وافق على نظام متشعب ومعقد يقوم على تعاون تام بين CIA والاستخبارات المصرية، مع الاعتماد على جهاز استخبارات الموساد الإسرائيلى.

هكذا عمل جهاز الحماية: الحراس الشخصيون للرئيس السادات كانوا جميعهم من رجال الاستخبارات المصرية. يدربهم مرشدون خصوصيون من الاستخبارات الأمريكية ويمدونهم بأحدث أسلحة ووسائل اليكترونية تعتبر من أحدث ما يستخدم فى الولايات المتحدة. وتم تطوير بعضها خصيصا لحماية السادات. وفى كتابه المثير، «اسرار الاستخبارات الأمريكية»، كتب بوب ودروود أحد كبار الصحفيين فى الواشنطن بوست، «إن السادات استخدم علاقاته مع السى. آى. ايه. ليتخطى القنوات الدبلوماسية الاعتيادية ويحصل على خدمة معلوماتية خاصة سواء مقابل مصلحة أو حتى أموال. لقد تعامل السادات مع مدير وكالة الاستخبارات ورئيس السى آى ايه مباشرة

(أى باعتباره رجل استخبارات فى الخدمة)، لكنه فتح نفسه وبلاده أمام السى آى ايه. وهى الوسيلة التى مكنت وكالة الاستخبارات الأمريكية من السيطرة على الرئيس المصرى بنسبة ١١٠٪.
تلك كانت ثقة مفرطة. فإذا كانت السى آى أيه قد وصلت إلى مستوى من المهارة فى التعقب، فإن السادات وصل لمستوى عال من التلاعب والتضليل. والواقع أنه لم يكن مرتمى تماما فى أيدى وكالة الاستخبارات الأمريكية. وقد وثق الأمريكيون بما ارادوا أن يعتقدوه، لكن السادات فتح قناة اتصال سرية من تلقاء نفسه مع أسوأ اعدائه: الاخوان المسلمون، ومع الاسوأ منهم - الجماعات الإسلامية. فقد اتصل السادات مباشرة بالجماعة الأكثر تطرفا وعنفا والتى أدت فى نهاية الأمر إلى اغتياله - التكفير والهجرة.

عقيد غامض:

فى بداية عام ١٩٨١، بدأ السادات يلتقى بصورة متكرر مع شاب برتبة عقيد من قيادة الاستخبارات العسكرية المصرية، هو عبود عبداللطيف الزمر. وكان السادات يعرف والده معرفة وثيقة. قبل ذلك بعام واحد كان السادات قد ساعد الزمر الأب بترشيحه وتعيينه من قبل الحزب فى مجلس الشورى المصرى. وربما كان هذا هو المبرر الذى لم يجعل هذه المقابلات تثير حفيظة المكلفين بحماية الرئيس. فقد جعلتهم النجاحات التى سبق واحرزوها، يتهاونون مع أمنه الشخصى، مما منحهم احساسا كاذبا بالهدوء والتراخى خاصة فى اللحظات الحرجة. وافترضوا أن فحوى الحوارات بين الضابط الشاب والسادات ستصل اليهم من أحد مساعدى الرئيس المقربين، أو من مصادر أخرى فى قيادة الاستخبارات. ولم ينتبه احد، إلى أن الرئيس حرص أن تكون اماكن وأجواء اللقاءات لا يمكن التصنت فيها.
كان الزمر طويل القامة، له جسم قوى ومرن، وهو رجل استخبارات لامع. وعندما يتوارى جيل الزعماء العرب الحاليين، سنسمع الكثير عن ضباط جيش من عينة الزمر. اولئك الضباط فى العقد الرابع من عمرهم حاليا، هم المرشحون ليصبحوا الجيل القادم من الزعماء، وهم اصحاب مزيج من الثقافة الغربية والكفاءة العسكرية إلى جانب إدراك عميق بأن مشكلات العالم العربى الإسلامى ستعجل بالعودة إلى الاصول الإسلامية: أى الإسلام الاصولى.
وكان الزمر من هذا الطراز، لذا كان السادات فى حاجة اليه. وقد وثق فى ولائه الشخصى، وفى وقت ما عرف بعلاقاته الوثيقة مع الاخوان المسلمين. وباعتباره ضابط فى جهاز مؤثر كان للزمر شبكة اتصالات واسعة مع أثنين من الجماعات المتمردة، واللذين سيلعبان ادوارا حاسمة فى اغتيال السادات فيما بعد: الشيخ عمر أحمد عبدالرحمن والمهندس عبدالسلام فرج. والمظلة التى كانت تنظم ثلاثتهم هى منظمة إسلامية متطرفة تسمى الجهاد. وكان ضابط المخابرات الكبير الزمر يستطيع التحرك من مكان إلى آخر بسهولة، دون أن يتبعه أحد أو يتعرض لاسئلة كثيرة من جانب قوات الأمن. وعلى هذه الخلفية تم تعيينه ضابط عمليات المنظمة، ومن بين مهامه الحفاظ على اتصالات الجهاد مع تنظيمات إسلامية متطرفة أخرى، تركزت فى مدن اسيوط والمنيا فى صعيد مصر.

عميل مزدوج:

لن نجهد القارئ معنا بتقرير عن فحوى آلاف الوثائق والمقالات، وتصريحات لعشرات ممن شغلوا مناصب إبان تلك الفترة، وأجرينا مقابلات معهم. غير ان الاستنتاج المستخلص من تحليل شهاداتهم هو أنه منذ بداية ١٩٨١ وحتى ٢٦ أغسطس ١٩٨١ كان الزمر عميل مزدوج.
فالزمر هو الرجل الذى نقل للسادات بدقة كل خطط الجماعات الإسلامية المتطرفة. وبفضل هذه المعلومات نجح السادات دوما فى اتخاذ خطوة واحدة قبل ما يعتزمه المتمردون، وبذلك ضمن الاستمرار لحكمه. كما نقل الزمر للسادات، مع مطلع عام ١٩٨١ ما مفاده أن الجماعات الإسلامية قررت القيام بثورة على مرحلتين: اغتيال السادات، والإعلان عن جمهورية إسلامية.
وقد نقل السادات هذه المعلومات إلى جهتين فقط، وزير الداخلية النبوى إسماعيل، وهو معروف بقسوته وباليد الحديدية التى استخدمها ضد معارضى نظام الحكم. وكان يكره الاصوليين وحظى لديهم بلقب «ملتهم المسلمين». ولم يبلغ السادات هذه المعلومة الحساسة لاثنين من اوثق المقربين منه - نائبه حسنى مبارك ووزير الدفاع المشير محمد أبو غزالة. ومالم يعرفه الاثنان لم تعرفه أيضا الاستخبارات المصرية. وهذا الاغفال من جانب السادات كان له دور حاسم فى نجاح عملية اغتياله.
وجهة أخرى احيطت علما بالمعلومات من السادات: المخابرات الأمريكية. لكن الأمريكيين كانوا أسرى قوالب استخبارية معينة ورفضوا المعلومات باعتبارها غير موثوقة. وكان مصدر الخطر الأول على السادات فى رأيهم كان خارجيا وهو حاكم ليبيا معمر القذافى. وفى بداية شهر مايو أيد الموساد الإسرائيلى مخاوف السادات، واعتبر أن الخطر الزاحف على حياته هو داخلى وليس خارجيا. كما كان تقدير الإسرائيليين، بأن جماعات إسلامية مصرية تخطط لاغتيال الرئيس المصرى. ونقلت هذه الآراء للأمريكان، لكنهم ومعظم القيادة المصرية - فيما عدا السادات نفسه - رفضوا هذا التقرير والتقييم وتجاهلوه.
وفى مايو عام ١٩٨١ وصلت معلومة مشابهة أيضا إلى رئيس الحكومة البريطانية مارجريت تاتشر. وأمرت رؤساء استخباراتها بألا ينقلوها إلى السادات الذى اعتبرته مواليا لأمريكا أكثر من اللازم. وقد ابلغت الاستخبارات البريطانية المعلومة لنائب الرئيس حسنى مبارك.

اللعبة المزدوجة للقيادة:

لم تكن الاستخبارات البريطانية هى المصدر الوحيد الذى غذى مبارك بمعلومات عن الأعداد لاغتيال السادات. فقد احتاط وزير الداخلية المصرى لنفسه تماما، وفى نهاية مايو أو بداية يونيو علم بالفعل أن مصدر معلومات السادات بشأن اغتياله هو العقيد الزمر. وبواسطة عملاء النبوى اسماعيل تجمعت لديه معلومات عن الزمر. واتضح انه اعتاد على تزويد السادات بأخبار صحيحة فى توقيت مناسب. بمعنى آخر: علم وزير الداخلية فى مطلع الصيف، بأنهم يعتزمون اغتيال السادات. أما السؤال الذى بقى بلا اجابة كان عن التوقيت والمكان والوسيلة.
وأدرك النبوى أنه لو حدث الاغتيال بصورة غير متوقعة وكان القتلة من الإسلاميين الاصوليين، سيتحمل هو المسئولية، رغم

أنه والجهاز الأمنى التابع له غير مكلفين بسلامة الرئيس. وحتى يحل هذه المعضلة قرر النبوى وضع هذه المعلومات الحساسة بين يدى نائب الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الدفاع. وإذا اصبح ثلاثتهم مشاركون فى الاحتفاظ بالسر - حسب تفكير وزير الداخلية - سيكون لديه فرصة للدفاع عن نفسه عند اللزوم.

فى اوائل يوليو عرف السادات أن زملاءه القياديين يعلمون بمحاولة الاغتيال ولكن عندما حاول مبارك وأبوغزالة التحدث معه عن ذلك، رفض وقال باختصار: «لست خائفا» ثم ذكر لهم بعد ذلك لماذا ليس خائفا: «لدى رسالة وعلى أن أؤديها». لقد كان مؤمنا وواثقا بالله، وبأنه سيحميه من أى سوء، من أجل الرسالة التى يضطلع بها.

مع مطلع اغسطس ١٩٨١ استقرت ضربة أخرى على السادات حيث هرب الزمر من الجيش واختفى. وكانت تلك علامة واضحة بانه قد «تجاوز الخطوط» وأنه سيكون شريكا للمتمردين.

الاستعدادات النهائية للاغتيال:

فى أواخر سبتمبر انضم متطوع جديد إلى صفوف المتمردين، الملازم أول خالد أحمد شوقى الإسلامبولى من سلاح المدفعية وهو من المسلمين المتدينين، حيث تحمل عدة مرات اهانات من قادة بسبب تأييده للجماعات ذات النزعة التصوفية. وكان شديد الانتقاد للسادات ونظام حكمه لأنه انحرف عن المسار الإسلامى، لكنه كان حذرا من تخطى حد النشاط غير القانونى.

وقد طرأ التغير على موقف الإسلامبولى فى بداية سبتمبر. فقد ألقى القبض على شقيقه محمد الذى كان عضوا فى احدى الجماعات الإسلامية، خلال موجة اعتقالات كبرى، واصابت الصدمة ابناء اسرته. وكان خالد يقدر أخيه ويتخذه قدوة. وبعد اعتقال محمد، التقى خالد بأمه فى القاهرة فانفجرت بالبكاء، بينما قال خالد «ربنا ينتقم من الظلمة ويحمى المؤمنين» والدموع تملأ احفانه. وعندما ترك أمه ، أقسم أن ينتقم من الحاكم الظالم الكافر الذى يطارد كل مؤمن. وحاول خالد الاسلامبولى الاتصال باعضاء الجهاد. ولهذا السبب طلب اجازة من كتيبته. وبالصيغة الرسمية التى ساقها المتمردون حدث الآتى: بالتحديد فى اليوم الذى كان سيخرج فيه لاجازة استدعاه قائد الكتيبة، وأخبره إن الاجازة ألغيت قائلا له: «عليك أن تشترك فى الاستعراض العسكرى فى ٦ أكتوبر، وستكون تحت قيادتك ٤ سيارات تجر ٤ مدافع».

وحاول خالد أن يعترض على هذا القرار، ولكن دون جدوى. يمكنه أن يحصل على احازة فقط بعد العرض العسكرى. وفى اليوم التالى انتظم فى مكان الاستعدادات فوجد أن سريته ينقصها ثلاثة جنود خرجوا فى اجازاتهم من قبل. فسجل اسماءهم على ورقة ووضعها فى جيبه.

وفى يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر، ذهب خالد للصلاة فى مسجد «الاخوان» وهمس له أحد المصلين بأن المهندس فرج يطلبه وأعطاه العنوان. والتقى الضابط الشاب عدة مرات مع فرج بتوصية من أخيه الذى كان مازال بالسجن، وتعلم منه خالد مبادئ الفكر الأصولى الإسلامى، وماهية الحرب المقدسة التى يجب القيام بها لمقاومة التردى الاخلاقى فى العالم.

كان خالد متأثرا مهتز المشاعر أمام المهندس عبدالسلام فرج، عندما أبلغه بفكرة استغلال فرصة العرض العسكرى لاغتيال السادات. وبشئ من التردد تلقى فرج هذا الاقتراح ووعد بالتصرف فى تدبير الاشخاص الذين سيحلون محل الجنود الثلاثة الذين يقضون اجازاتهم وقيام الثلاثة بالاشتراك فى الهجوم فى نفس الوقت الذى سيهجم فيه خالد على المنصة الرئيسية، ويفتحوا النار المقدسة على الكفرة ويخلصوا مصر من حكم السادات الظالم العلمانى.

لم يعمل فرج ابدا فى الجانب التنفيذى للجهاد، الذى كان متروكا للزمر. والزمر لم يكن متحمسا للعملية، وكدأب الارهابيين المحترفين كان متمسكا بمبادئ السرية والشعب التنظيمية، ولم يعجبه انضمام عناصر جديدة قبل اختبارها إلا أنه اقتنع فى نهاية الأمر بعد أن تلقى تعليمات الزعيم الروحانى للاخوان الشيخ الضرير عمر عبدالرحمن، التزم خالد باتمام المهمة التى بدأها. وأنه سيحظى بالحياة فى جنة الخلد بعد اتمامها، حسب وعد الشيخ الموقر.

وبموافقة فرج، انضم إلى المجموعة شخص يدعى عبدالحميد، وكان العضو الثالث حسين عباس محمد، رقيب متطوع فى الدفاع الشعبى بالجيش المصرى. وكان الرابع عطا الطويل حميدة وهو مهندس وعضو قديم فى الجهاد.

وفور اكتمال فرقة الاغتيال بدأ فرج والزمر اللذين تلاشى ترددهما بالتدريج، فى ترتيب المرحلة الثانية من الثورة: السيطرة على مبنى الإذاعة ومع الاستيلاء على المبنى وإذاعة كلمات الله من مقاتلى الثورة المؤمنين تندلع من تلقاء نفسها ثورة إسلامية، تشبه ماكان فى إيران. ولتحفيز الشوريين المسلمين تتم مهاجمة كنائس قبطية فى الاسكندرية ويجرى تفجيرها.

وقد علمت قوات الأمن الداخلى التابعة للنبوى اسماعيل بجانب من الاستعدادات.

وفى ليلة الاستعراض الاحتفالى، مساء ٥ أكتوبر، وقف النبوى أمام السادات وحذره من أن الزمر ورجاله يستعدون لاغتياله فى العرض العسكرى. وأجاب الريس: «لقد قلت لك يانبوى لا تقلق، إن الله يحمينى».

فى صباح السادس من أكتوبر، هاجمت هواجس ومخاوف شديدة جيهان السادات، فعادت واستحلفت زوجها أن يرتدى السترة الحامية من الرصاص التى حصل عليها من الامريكان، ولكن دون جدوى. وبكل حزن ألغت مشاركتها فى العرض بالحضور. فى ٦ أكتوبر قام السادات من فراشه وسجد لله مصليا صلاة الفجر، ودخل اليه سكرتيره المخلص فوزى عبدالحافظ ليساعده فى ارتداء ملابس الاحتفال الرسمية - المرصعة بالنياشين والنجوم والاكتاف التى تحمل رتبة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

نزل السادات إلى الطابق الأول حيث كان ينتظره مبارك وأبو غزالة بملابسهما الرسمية المزركشة. وتوجهوا إلى قيادة القوات المسلحة. وبعد حوار قصير مع قادة الجيش ذهب السادات بصحبتهم إلى المنصة الرئيسية للاحتفال، أمام قبر الجندى المجهول.



شخصية العدد

اللواء شلومو ينائى: رئيس شعبة التخطيط



اللواء شلومو ينائى: رئيس شعبة التخطيط
يبلغ من العمر ٤٥ عاما، حصل على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير فى إدارة الأعمال.
تولى جميع المناصب القيادية فى سلاح المدرعات بما فى ذلك قيادة تشكيل «الفولاذ».
سبق أن اصيب فى حرب عيد الغفران، عاد على إثرها إلى مواقع القتال، حيث أصيب مجددا اصابة خطيرة فى حادثة إحتراق دباباته، وقد حصل على وسام الاستحقاق بفضل دوره فى هذه الحرب.
شغل منصب قائد المنطقة الجنوبية لمدة عام ونصف، وقبل استلامه لمهام هذا المنصب كان يشغل موقع رئيس قسم التخطيط.
تم تعيينه مؤخرا فى منصب رئيس شعبة التخطيط وذلك محل اللواء شاءول موباز الذى سيشغل منصب نائب رئيس الأركان العامة، ومن المقرر أن تدخل هذه التعيينات حيز التنفيذ بعد أربعة أسابيع.
من الجدير بالذكر أن اللواء شلومو ينائى هو أول من تولى منصب قائد المنطقة الشمالية فور ترقيته إلى رتبة اللواء.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- **التقرير الاستراتيجى العربى:** تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- **كراسات استراتيجية:** سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- **الكتب والكتيبات:** أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- **«ملف الاهرام الاستراتيجى»**، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- **«مختارات إسرائيلية»**، شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل